ONAGRI
TUNISIE

MICROFICHE N° 10422

REPUBLIQUE TUNISIENNE
MINISTERE DE L'AGRICULTURE

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة

Observatoire National de l'Agriculture
30, Rue Alain Savary - 1002 Tunis

المرصد الوطني للفلاحة
30، نهج آلان سافاري - 1002 تونس

F 1

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة

إنجازات المخطط التاسع

التقييم النصف المرحلي للفترة

1997-1999

تقرير لجنة الفلاحة والموارد الطبيعية

جوان 1999

10422

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة

إنجازات المخطط التاسع

التقييم النصف المرحلي للفترة

1997-1999

تقرير لجنة الفلاحة والموارد الطبيعية

جوان 1999

الفـــهـــرس

المحتـــوى	الصفحة
تقديم	1
الجزء الأوّل : التقييم الجملي	2
I. الملامح العامة	2
II. أهم النتائج الكمية المسجلة	6
الجزء الثاني : إنجازات االفترة 1997–1999	8
I. الإنجازات الكمية	8
II. الإصلاحات والسياسات	16
III. تقدّم إنجاز مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة	42
الجزء الثالث : الإستنتاجات والتوجهات	46
I. مواصلة تنفيذ الإستراتيجيات العشرية في ميدان تعبئة الموارد الطبيعية	47
II. مواصلة تعميق الإصلاحات	54
III. مواصلة تنفيذ الإستراتيجيات القطاعية و دعم الأمن الغذائي	60

تقـديـم

في إطار متابعة إنجاز المخطط التاسع و تقييم النتائج المسجلة في قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال الفترة 1997-1999 ، وقع إعداد هذا التقرير من طرف لجنة الفلاحة والموارد الطبيعية المعدّة للغرض عملا بأحكام الفصل الثاني من القانون عدد 49 لسنة 1997 المؤرخ في 25 جويلية 1997 والمتعلّق بالمصادقة على المخطط التاسع للتنمية 1997-2001 والذي نصّ على إجراء تقييم للمخطط التاسع في منتصف فترة إنجازه على أن يتوج هذا التقييم بإستشارات إقليمية و إنعقاد المجلس الأعلى للتنمية واللجان الإستشارية المنبثقة عنه و كذلك طبقا لمنشور السيد الوزير الأوّل عدد 9 بتاريخ 15 فيفري 1999 المتعلّق بإنطلاق أعمال اللجان الفنيّة لمتابعة إنجاز المخطط التاسع و إعداد التقرير السنوي حول التنمية 1999 .

وفي هذا الإطار عقدت لجنة الفلاحة والموارد الطبيعية إجتماعا تمهيديا بتاريخ 9 مارس 1999 برئاسة السيد مدير ديوان السيد وزير الفلاحة وبحضور ممثلين عن مختلف الوزارات والهياكل المعنية بالإضافة إلى إطارات وزارة الفلاحة .

وقد تمّ خلال هذا الإجتماع تدارس منهجية إعداد التقرير حول الفلاحة والموارد الطبيعية وتكوين فرق عمل عهد إليها إعداد التقارير القطاعية .

كما عقدت لجنة الفلاحة والموارد الطبيعية إجتماعا ثانيا لتدارس التقرير المعدّ في الغرض وذلك يوم 18 ماي 1999 .

وقد أخذت مختلف الملاحظات بعين الاعتبار عند إعداد الوثيقة النهائية للتقرير الذي يشمل تقييما لإنجازات الثلاث سنوات الأولى للمخطط و الإستنتاجات والتوجهات للفترة المتبقية من المخطط بالنسبة لمختلف القطاعات .

الجزء الأوّل
التقييم الجملي لإنجازات المخطط التاسع
خلال الثلاث سنوات الأولى 1997 1999

I. الملامح العامة :

شهدت الثلاث سنوات الأولى من المخطط التاسع تواصل إدخال العديد من الإصلاحات الإقتصادية والمالية مواكبة للتحوّلات الهامة التي يشهدها الإقتصاد و ذلك قصد ترسيخ مبادئ الجدوى و النجاعة و دعم القدرة التنافسية لمؤسسات الإنتاج عبر تنفيذ برامج التأهيل بما يعزز قدرتها على المنافسة ويبسر إدماج إقتصادنا في الدورة الإقتصادية العالمية .

وقد تنوعت هذه الإصلاحات حيث شملت مختلف القطاعات والأنشطة بما فيها قطاع الفلاحة والصيد البحري الذي شهد حركية كثيفة خلال هذه الفترة إستعدادا لإنطلاق المفاوضات خلال سنة 1999 مع الإتحاد الأوروبي بإعتبار إنتهاء العمل بالإتفاقية التي يتم بمقتضاها تصدير 46 ألف طن من زيت الزيتون إلى بلدان الإتحاد الأوروبي بشروط تفاضلية من ناحية و كذلك إنطلاق المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي سنة 2000 والهادفة إلى مزيد تحرير المبادلات التجارية بين الطرفين من ناحية أخرى إلى جانب المفاوضات التي ستنطلق في نطاق المنظمة العالمية للتجارة والتي ستشمل قطاع الفلاحة والخدمات .

على الصعيد الوطني ، و بالرغم من الظروف المناخية الصعبة التي عرفتها الفترة الأولى من المخطط خاصة خلال سنة 1997 و أثرها السلبي الواضح على الزراعات البعلية ، فقد تواصل تنفيذ السياسات والإصلاحات التي أقرت في المخطط والمرتكزة على مواصلة تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي لقطاع الفلاحة والصيد البحري ، تحسين المناخ العام للقطاع ، رفع نسق إنجاز الإستراتيجيات العشرية الخاصة بالموارد الطبيعية وكذلك الخطط القطاعية المتعلقة بتحقيق الإكتفاء الذاتي من المواد الأساسية ، دعم وتنظيم المهنة والشروع في إعداد و تنفيذ برنامج لتأهيل القطاع الفلاحي بالإضافة إلى الإعداد للمفاوضات القادمة مع الإتحاد الأوربي والمنظمة العالمية للتجارة .

وتمثلت برامج الإصلاح الهيكلي التي وقع إنجازها خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط في مواصلة تنفيذ خطة إعادة هيكلة الأراضي الدولية حيث وقع الإنتهاء من إنجاز المرحلة الثانية من هذه الخطة والتي شملت 100 ألف هكتار و الشروع في إنجاز المرحلة الثالثة والأخيرة والتي ستشمل 100 ألف هكتار بالإضافة إلى تركيز خلايا متابعة وتقييم لهذا البرنامج على المستوى المركزي والجهوي .

كما شمل برنامج الإصلاح مواصلة تنفيذ خطط معالجة وضعيات بعض المؤسسات العمومية و إعادة النظر في دورها طبقا للتوجهات الجديدة التي أقرها المخطط والرامية إلى تخلي بعض المؤسسات العمومية عن الأنشطة التنافسية لفائدة القطاع الخاص . و في هذا الإطار تمت خوصصة شركة ڤرافوباست وإعادة هيكلة الشركة الوطنية للآلات الفلاحية وتصفية ديوان الصيد البحري .

أمّا في مجال تحسين المناخ العام للقطاع فقد تركزت الجهود خلال هذه الفترة على تطوير مختلف منظومات الإنتاج في مرحلتي ما قبل الإنتاج وما بعد الإنتاج لما تكتسيه هذين المرحلتين من أهمية في دفع الإنتاج . وقد شمل ذلك أهم القطاعات الإستراتيجية المتصلة بالإكتفاء الذاتي . كما شمل تحسين المناخ العام معالجة تأثيرات الظروف المناخية على الفلاحين بإيجاد حلول للمديونية عبر جدولة قروض الفلاحين المتضررين من جراء الجفاف و إعداد ملف لمعالجة المديونية مع إقتراح صيغ بديلة لتنشيط نظام جبر الأضرار الناجمة عن الجفاف بالإضافة إلى القيام بإستشارة وطنية حول تحسين مردودية القطاع الفلاحي أفضت إلى إقرار مجموعة من المقترحات سيقع الشروع في وضع الآليات الضرورية لتجسيمها .

وبالنسبة لسياسة الأسعار والتسويق فقد تمّ خلال السنوات الثلاث الأولى للمخطط التاسع مواصلة إعتماد سياسة سعرية للمنتوجات الفلاحية ترتكز على تطوّر تكاليف الإنتاج بما يضمن دخلا محترما للفلاح بالنسبة للمواد الأساسية المسعّرة والعمل بمبدأ حرية الأسعار بالنسبة لبقية المواد مع دعم دور المجامع المهنية في تعديل أسعار بعض المنتوجات مثل منتوجات الدواجن والبطاطا واللحوم الحمراء .

أما بالنسبة لأسعار المدخلات فقد تمّ تسجيل إستقرار في أسعار البذور الممتازة للحبوب والأسمدة خلال هذه الفترة الأولى من المخطط .

ومن ناحية أخرى عرفت الفترة الأولى من المخطط التاسع إرتفاع نسق إنجاز الخطط العشرية الخاصة بالموارد الطبيعية ومواصلة تنفيذ الخطط القطاعية الرامية إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي من المواد الأساسية و التي تشمل الحبوب والزيتون والبطاطا والطماطم واللحوم الحمراء والألبان والأسماك مع تحيين بعضها . و سيتزامن إنجاز هذه الخطط مع تنفيذ برامج بحوث خصوصية قصد إيجاد الحلول العملية للرفع من إنتاجية هذه المنتوجات .

أما فيما يخص الهياكل المهنية ، فقد وقع تدعيمها ببعث المجمع المهني المشترك للحوم الحمراء والمجمع المهني المشترك للألبان بالإضافة إلى إحداث المركز الفني للبطاطا والمركز الفني للحبوب بالإضافة إلى إصدار القانون عدد 43 لسنة 1999 بتاريخ 10 ماي 1999 المتعلق بمجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري .

وفي مجال تأهيل قطاع الفلاحة والصيد البحري الذي يندرج في إطار برنامج التأهيل الشامل للإقتصاد الوطني و الذي أملته ضرورة إندماج إقتصادنا في الدورة الإقتصادية العالمية وما سيترتب من إنعكاسات للإتفاقيات الدولية التي إلتزمت بها بلادنا من خلال إنضمامها للمنظمة العالمية للتجارة وإبرامها لإتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي . فقد وقع الشروع في إعداد برنامج لتأهيل القطاع الفلاحي يرتكز بالخصوص على تقريب البحث من واقع الفلاحة وإستنباط طرق إرشاد ناجعة وإستغلال أمثل لكل المميزات التفاضلية لمختلف منتوجات الفلاحة والصيد البحري بالإضافة إلى إيجاد حلول ملائمة للنهوض بالفلاحة الصغرى بإعتبار دورها الإقتصادي والإجتماعي مع ضبط طرق تدخل خاصة بها .

ويعتبر المرصد الوطني للفلاحة الذي آذن ببعثه سيادة رئيس الجمهورية في 12 ماي 1998 والذي دخل حيز التنفيذ بداية من 1 فيفري 1999 من الآليات التي ستمكن كل المتعاملين في قطاع الفلاحة والصيد البحري من الحصول على المعطيات والمعلومات التي ستساعدهم على أخذ القرار .

من ناحية أخرى ، و بمناسبة الإحتفال باليوم الوطني للفلاحة يوم 12 ماي 1999 ، أعلن سيادة الرئيس عن جملة من الإجراءات الهادفة إلى مزيد دفع القطاع و إرساء الأسس لتنمية فلاحة مستديمة . و قد تركزت هذه الإجراءات على المحاور التالية :

- إعداد القطاع الفلاحي لمجابهة التحديات المستقبلية و ذلك بـ :

* تحديد الخطوط الإستراتيجية لنظام تبادل المنتجات الفلاحية مع الإتحاد الأوروبي وفي إطار المنظمة العالمية للتجارة و إتفاقيات مناطق التبادل الحرّ.

- النهوض بالموارد البشرية و ذلك بـ :

* تعميم مراكز التكوين المهني الفلاحي على كافة الولايات قبل موفى المخطط التاسع .
* تمكين مجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري من الإمتيازات الجبائية ومنحة بمقدار 25٪ من كلفة الإستثمار وفقا لما تخوله مجلة تشجيع الإستثمارات بعنوان التنمية الفلاحية للباعثين الصغار .

- تطوير قطاع الصناعات الغذائية و ذلك بـ :

* عقد ندوة وطنية حول الصناعات الغذائية للنظر في سبل تفعيل خطة النهوض بالقطاع و وضع آليات التنسيق بين المتدخلين في كافة مراحل الإنتاج والخزن والتكييف والتحويل والتسويق

* تطوير العمل بعقود الإنتاج في صيغة تضمن حقوق و واجبات المنتجين والصناعيين .

* إدراج الأنشطة الواعدة في قطاع الصناعات الغذائية ضمن الأنشطة التي تنتفع بإمتيازات التحويل الأولي للإنتاج الفلاحي والصيد البحري .

- النهوض بقطاع الصيد البحري و ذلك بـ :

* الترفيع في منحة الإستثمار من 8٪ إلى 25٪ بالنسبة إلى مشاريع الصيد البحري بموانئ السواحل الشمالية من بنزرت إلى طبرقة .

* الترفيع في سقف الإستثمار من 500 ألف دينار إلى 3 ملايين دينار بالنسبة للمشاريع التي ينجزها الباعثون الجدد بالمنطقة الشمالية و أعالي البحار .

* مساهمة الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية والصيد البحري في رأس مال المشاريع التي ينجزها الباعثون الجدد .

* الرفع في إمكانية مساهمة الرأس المال الأجنبي إلى حدود 66٪ من رأس مال الشركات التي تنشط بالمنطقة الشمالية و أعالي البحار .

- تطوير الفلاحة البيولوجية و ذلك بـ :

* بعث مركز فني متخصص في الفلاحة البيولوجية .

* إسناد منحة خصوصية بنسبة 30٪ من قيمة التجهيزات و الآلات والوسائل الضرورية للفلاحة البيولوجية .

* إسناد منحة سنوية ولمدة خمس سنوات للمساهمة في تغطية تكاليف المراقبة والتصدير على الإنتاج البيولوجي وذلك في حدود 70٪ من هذه الكلفة على أن لا يفوق حجم المنحة 5 آلاف دينار .

- النهوض بالإستثمارات ومعالجة المديونية و ذلك بـ :

* إجراء دراسة شاملة حول الفلاحة الصغرى .

* إعداد دراسة حول نظام التأمين الفلاحي .

* التخلي الكلّي عن المبالغ المتبقية من القروض الفلاحية المتحصل عليها قبل 31 ديسمبر 1998 والتي لا يفوق مجملها من حيث الأصل الألفين دينار للفلاح الواحد .

* جدولة الديون التي يتراوح مبلغ قروضها من حيث الأصل ما بين الألفين و 40 ألف دينار على مدة أقصاها سبع سنوات مع التخفيض بنسبة 50٪ من الفوائض العادية والتخلي التام عن فوائض التأخير على أن يقوم المنتفع بدفع نسبة لا تقلّ عن 10٪ من أصل الدين .

* معالجة القروض التي تتجاوز مبالغها من حيث الأصل 40 ألف دينار إعتمادا على دراسة الملفات حالة بحالة .

- تطوير الأوضاع العقارية وإستغلال الأراضي الزراعية

و ذلك بـ :

* وضع برنامج خاص يمتدّ على مدة معقولة لمعالجة الأوضاع العقارية القديمة
* إجراء دراسة تقييمية للوقوف على أسباب إهمال الأراضي الخصبة و إيجاد الحلول الملائمة لتلافيه .
* القيام بحملة تحسيسية واسعة النطاق لحث مالكي الأراضي على الأستغلال المباشر أو بإعتماد صيغ الكراء المختلفة .

II. أهم النتائج الكمية المسجلة خلال الثلاث سنوات الأولى للمخطط التاسع :

رسم المخطط التاسع أهدافا طموحة لقطاع الفلاحة والصيد البحري خلال الثلاث سنوات الأولى تتمثل في تحقيق معدل إنتاج بقيمة 2613.3 م.د بالأسعار القارة لسنة 1990 (2101.5 م د بالنسبة للقيمة المضافة) بما يمثل معدل نموّ سنوي بـ 3.5 ٪ لهذه الفترة (3.6٪ بالنسبة للقيمة المضافة) .

و على الرغم من الظروف المناخية الغير ملائمة التي عرفتها سنة 1997 و التي كان لها تأثيرا سلبيا على إنتاج بعض القطاعات وخاصة الزراعات الكبرى وكذلك الموارد العلفية للمراعي ممّا حال دون تحقيق الأهداف المرسومة في مجال إنتاج الحبوب و اللحوم الحمراء ، فقد تمكن القطاع الفلاحي من تدارك النقص الحاصل في بعض القطاعات بفضل تحقيق إنتاج قياسي للزيتون (1550 ألف طن) والنمو المتواصل لقطاع تربية الماشية (خاصة بالنسبة للحليب) وتحسن مردود قطاع الصيد البحري .

وقد عرفت سنة 1998 تحسنا في الظروف المناخية وخاصة بمناطق إنتاج الحبوب مكن من تحقيق إنتاج بـ 16.65 مليون قنطار . و نتيجة لخاصية المعاومة فقد إنخفض إنتاج الزيتون إلى مستوى 450 ألف طن في حين شهد قطاع تربية الماشية إرتفاعا بالنسبة لمختلف منتوجاته وخاصة الحليب .

أما بالنسبة لسنة 1999 فقد كانت إنطلاقة الموسم الفلاحي في ظروف مناخية ملائمة تواصلت إلى نهاية شهر أفريل بما يبشر بتحقيق إنتاج هام للحبوب (في حدود 19 مليون قنطار) و الزيتون (950 ألف طن) بالإضافة إلى تحسّن في إنتاج اللحوم الحمراء والألبان .

و إجمالا فإنّ النتائج المسجلة خلال سنتي 1997 و 1998 والمرتقبة لسنة 1999 ستمكّن من تحقيق معدل نسبة نمو للقطاع بـ 3.2٪ سنويا بالمسبة للإنتاج و 3.0٪ بالنسبة للقيمة المضافة وهي معدلات قريبة من تقديرات المخطط لهذه الفترة (3.5٪ للإنتاج و 3.6٪ للقيمة المضافة).

وكان للنتائج المسجلة على مستوى الإنتاج أثرها على تطوّر الميزان التجاري الغذائي حيث سجّل معدل نسبة التغطية بـ 80.3٪ مقابل تقديرات بـ 96.6٪ للفترة 1997-1999 وذلك نتيجة تطوّر إجمالي الواردات بنسق فاق التوقعات (+ 35.1٪) خاصة بالنسبة للحبوب حيث قاربت الواردات معدل 17 مليون قنطار مقابل تقديرات بـ 13.4 مليون قنطار في حين تجاوزت الإنجازات الجملية للصادرات التوقعات بنسبة 12.4٪.

أمّا في مجال الإستثمار ، فقد بلغ الحجم الجملي 2414.5 مليون دينار خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط ، وهو ما يمثل 88٪ من التوقعات . و تعتبر هذه الإنجازات طيّبة إذا ما أخذنا بعين الإعتبار التأثيرات السلبية للعوامل المناخية خاصة على مستوى الإستثمار في البكنة الفلاحية و قطاع الأشجار المثمرة وتربية الماشية ، إلى جانب الفترة الإنتقالية التي يمرّ بها قطاع الصيد البحري .

الجزء الثاني
إنجازات الفترة 1997 1999

I. الإنجازات الكمية :

1. الإنتاج :

شهدت السنة الأولى للمخطط ظروفا مناخية غير ملائمة حيث عرفت أغلب الجهات نقصا في الأمطار تراوح بين 23٪ في مناطق الشمال و 40٪ في مناطق الجنوب ممّا أثر على نتائج قطاعات الزراعات الكبرى وكذلك على حالة المراعي الطبيعية .

وقد تحسنت الظروف المناخية خلال سنتي 1998 و 1999 ممّا كان له أثر إيجابي على الإنتاج و خاصة بالنسبة للزراعات البعلية .

و إجمالا يمكن القول أنّ النتائج المسجلة فاقت التقديرات بالنسبة لزيت الزيتون و التمور والطماطم ومنتوجات الدواجن والحليب وتجاوزت نسبة إنجاز بـ 90٪ بالنسبة للحوم الحمراء و منتوجات الصيد البحري . و في حين لم تبلغ نسبة الإنجاز سوى 87.5٪ بالنسبة للحبوب . و تعتبر هذه النتائج هامة خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار الأهداف الطموحة التي رسمها المخطط .

ويبرز الجدول التالي تطوّر أهم المنتوجات الفلاحية خلال الثلاث سنوات الأولى للمخطط التاسع .

تطوّر أهم المنتوجات ومقارنته بأهداف المخطط للفترة 1997-1999)

	1997		1998		1999		معدل الفترة 97-99	
	تقديرات	إنجازات	تقديرات	إنجازات	تقديرات	إنجازات	تقديرات	نسبة الإنجاز ٪
الحبوب	1672	1053.9	1753	1665	1824	1876	1749.7	87.5
الزيتون	1100	1550	800	450	700	950	866.7	113.5
القوارص	180	211	233	229	252	210	221.7	97.7
التمور	85	95	90	103	95	105	90	112.2
البطاطا	288	269	320	295	330	305	312.7	94.8
الطماطم	604	500	660	663	690	800	651.3	100.5
لحم البقر (حي)	88	86.5	100	88.5	110	96.2	99.3	91
لحم الضأن (حي)	92	90	97	96.4	103	102.2	97.3	95.9
لحم الدواجن	77	85	80	98.1	83	112.8	80	123.2
الحليب	650	657	690	740	740	820	693.3	106.6
الأسماك	89	88.9	94	90.2	99	94	94	96.9
البيض *	1200	1270	1215	1407	1242	1510	1219	114.5

* مليون وحدة

و قد ساهمت مختلف القطاعات في تحقيق هذه النتائج الهامة التي قاربت في مجملها الأهداف المرسومة للثلاث سنوات الأولى للمخطط .

* قطاع الحبوب :

شهد إنتاج الحبوب تطوّرا هاما خلال السنوات الأولى للمخطط ممّا ساعد على الإقتراب من الأهداف المرسومة وذلك بفضل تحسّن الردودية في الهكتار التي إرتفعت من 9.35 قنطار في سنة 1997 إلى 11.5 قنطار سنة 1998 ومن المتوقع أن تصل إلى 14 قنطار سنة 1999 .

وقد تم ذلك بفضل المجهودات المبذولة لتطوير هذا القطاع بتكثيف إستعمال البذور الممتازة حيث بلغت الكميات المستعملة 190 ألف قنطار مقابل تقديرات بـ 129 ألف قنطار و إستعمال أكثر للأسمدة و التوسع في مقاومة الأعشاب الطفيلية في مزارع الحبوب حيث بلغت المساحة المداواة 443 ألف هكتار سنة 1998 و 470 ألف هكتار سنة 1999 .

و من ناحية أخرى تدعمت العناية ببرنامج الحبوب المروية لتبلغ المساحة المروية معدل 70 ألف هكتار مقابل تقديرات بـ 80 ألف هكتار . و من المنتظر أن يتدعم هذا البرنامج أكثر بفضل الإجراء الرئاسي المتعلّق بالتخفيض بـ 50٪ في تسعيرة مياه الرّي بالنسبة لزراعة الحبوب .

* قطاع الأشجار المثمرة :

لقد فاقت الإنجازات في ميدان الإنتاج تقديرات المخطط بالنسبة لإنتاج الزيتون والتمور واللوز وقاربت التقديرات بالنسبة للقوارص وفاقت نسبة الإنجاز 70٪ بالنسبة لقطاع الكروم .

وحقق قطاع الزيتون نتائج طيبة على مستوى الإنتاج حيث بلغ معدل الإنتاج 983 ألف طن من الزيتون وحقق نتائج مشجعة بالنسبة للتصدير بالرغم من الصعوبات التي تشهدها السوق العالمية لزيت الزيتون نظرا لتنامي العرض على مستوى بلدان المنتجة وركود الطلب ببلدان الإتحاد الأوروبي السوق التقليدية لصادراتنا من هذه المادة .

* قطاع الخضروات :

تمكن قطاع الخضروات من تحقيق نسبة إنجاز جملية لأهداف المخطط بحوالي 95٪ وهي نسبة مرضية مع العلم أنّ الإنجازات فاقت التقديرات بالنسبة للطماطم حيث بلغ معدل الإنتاج 654 ألف طن مقابل تقديرات بـ 651 ألف طن وقاربت الإنجازات التقديرات بالنسبة للبطاطا حيث بلغ معدل الإنتاج خلال الثلاث سنوات الأولى للمخطط 296 ألف طن مقابل تقديرات بـ 313 ألف طن أي بنسبة إنجاز بـ 95٪ تفاوتت الإنجازات بالنسبة للمنتوجات الأخرى من فلفل وفناوية وبصل .

و يعزى النقص في الإنجاز بالنسبة لبطاطا الإستهلاك إلى تراجع الإنتاج خلال سنة 1998 نتيجة إصابات الميلديو خلال الموسم الأخر فصلي و كذلك إلى تراجع المساحات المخصصة للبطاطا البدرية وكذلك البطاطا الفصلية خلال سنة 1999 نتيجة النقص في البذور المورّدة بسبب تقلّص العرض في السوق العالمية .

و تجدر الإشارة إلى تطوّر إنتاجية الموسم أخر فصلي و الموسم الفصلي بإعتبار التوسع النسبي في مستوى المساحات المروية بالقطرة قطرة . و تبقى هذه المساحات مرشحة للتوسّع قصد بلوغ المستوى المطلوب . وقد تطوّرت المساحات المروية بالقطرة قطرة من 617 هكتار سنة 1997 إلى 3950 هكتار سنة 1999 .

و شهد توريد البطاطا المعدّة للإستهلاك تقلّصا نسبيا (14750 طن سنة 1998 مقابل 16350 طن سنة 1996) في حين عرف التصدير نسقا تصاعديا مكّن من بلوغ قرابة 5000 طن سنة 1999 .

أمّا بالنسبة للطماطم فيرجع التطوّر في الإنتاج أساسا إلى تطوّر المردودية نتيجة الزيادة المحوظة في المساحات المجهزة بنظام الرّي الموضعي ممّا ساهم في التقليص من مفعول موجات الشهيلي التي سجلت خلال سنتي 1997 و 1998 . فقد شهدت الإنتاجية تحسّنا هاما حيث بلغ مردود الهكتار 25.6 طن في سنة 1997 و 31.6 طن سنة 1998 ومن المنتظر أن يرتفع إلى 37.2 طن بما يساهم في تحقيق أهداف المخطط أي تحقيق معدل إنتاج بـ 30 طن في الهكتار خلال الثلاث سنوات الأولى .

كما شهد إنتاج معجون الطماطم تحسنا متواصلا خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط ممّا مكن من تحقيق معدل إنتاج بـ 86 ألف طن مقابل تقديرات بـ 91 ألف طن و نسبة إنجاز بـ 96٪ .

وبالتوازي حقق تصدير معجون الطماطم نتائج مرضية حيث من المنتظر أن يبلغ معدل 17.8 ألف طن مقابل تقديرات بـ 14 ألف طن في حين لم تصل صادرات الطماطم الطازجة الأهداف المرسومة حيث لم تفق 1.3 ألف طن مقابل تقديرات بـ 2.4 ألف طن .

* قطاع تربية الماشية :

حقق قطاع تربية الماشية نتائج هامة خلال الثلاث سنوات الأولى للمخطط التاسع فاقت التقديرات بالنسبة للعديد من المنتوجات .

وبلغ معدل إنتاج اللحوم 194 ألف طن مقابل تقديرات بـ 183.6 ألف طن أي بنسبة إنجاز بـ 106٪ نتيجة إرتفاع هام في إنتاج لحم الدجاج والديك الرومي ولحم الماعز . ومكنت هذه النتائج من ضمان تزويد السوق باللحوم في ظروف عادية مع التقليص في الكميات المورّدة من اللحوم الحمراء إلى مستوى 3230 طن .

أمّا بالنسبة لإنتاج الحليب فقد بلغ معدل الإنتاج خلال الفترة 1997 -1999 حوالي 740 ألف طن مقابل تقديرات بـ 693 ألف طن أي بنسبة إنجاز بـ 107٪ .

وعرفت الفترة الأولى من المخطط تحقيق فائض موسمي في إنتاج الحليب بلغ 21 مليون لتر سنة 1998 والمنتظر أن يبلغ 50 مليون لتر سنة 1999 . وقد شرع بداية من سنة 1998 في خزن فائض الحليب لترويجه خلال فترة إرتفاع الإستهلاك .

ومن ناحية أخرى عرفت الكميات المجمعة عبر الشبكة الوطنية لتجميع الحليب إرتفاعا هاما من سنة إلى أخرى حيث بلغت 330 ألف طن خلال سنة 1997 و 392 ألف طن خلال سنة 1998 ومن المترقب أن تصل إلى مستوى 450 ألف طن سنة 1999 .

أمّا بالنسبة لإنتاج بيض الإستهلاك فقد بلغ معدل الإنتاج 1400 مليون بيضة مقابل تقديرات بـ 1219 مليون بيضة أي بنسبة إنجاز بـ 115٪ و يرجع ذلك إلى إرتفاع نسق الإستهلاك .

* قطاع الصيد البحري :

من المنتظر أن يحقق القطاع خلال الثلاث سنوات الأولى للمخطط معدل إنتاج بـ 91 ألف طن مقابل تقديرات بـ 94 ألف طن أي بنسبة إنجاز بـ 97٪ .

وقد حقق قطاعي الصيد الساحلي والصيد بالجرّ نتائج فاقت التقديرات في حين كانت نتائج قطاع صيد السمك الأزرق دون التقديرات (نسبة إنجاز بـ 82٪) نتيجة عدم تطوّر الأسطول المخصص لهذا النوع من الصيد و عدم توفر المعلومات الكافية والدقيقة حول أماكن الصيد و وجود عوائق على مستوى ترويج المنتوج .

وعلى ضوء نتائج مختلف القطاعات لسنتي 1997 و 1998 والنتائج المرتقبة لسنة 1999 فإنّ القيمة الجملية للإنتاج والقيمة المضافة ستتطوّر كما يلي :

تطوّر الإنتاج والقيمة المضافة

خلال الفترة 97-98-99

(بالأسعار القارّة لسنة 90)

	1997		1998		1999		معدل 97-99		
	تقديرات	إنجازات	تقديرات	إنجازات	تقديرات	إنجازات	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز٪
الإنتاج	2521.4	2526.3	2603.1	2141.0	2724.3	2802	2616.3	2598	99.3
القيمة المضافة	2015.5	2044.3	2089.5	1959.4	2199.4	2311.5	2101.5	2105	100.2

2. الميزان التجاري الغذائي :

سجل الميزان التجاري الغذائي خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط الخماسي العالي معدل نسبة تغطية بـ 80.3٪ مقابل تقديرات للمخطط لنفس الفترة بـ 96.6٪ كما يبرزه الجدول التالي :

تطور معدل الميزان التجاري الغذائي
خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط التاسع (1997-1999)
(بحساب المليون دينار، أسعار جارية)

	تقديرات المخطط	الإنجازات	نسبة الإنجاز
- الصادرات	518.7	582.9	/112.4
- الواردات	537	725.6	/135.1
- الفارق	-18.3	-142.7	-
- نسبة التغطية	/96.6	/80.3	/84.1

ويعزى هذا الفارق في الإنجاز إلى تطور إجمالي الواردات الغذائية بنسق فاق التوقعات (+35.1٪) وخاصة بالنسبة للحبوب حيث بلغت الكميات المورّدة معدل 17 م ق مقابل تقديرات بـ 13.4 م ق والزيوت النباتية (167.9 ألف طن مقابل تقديرات بـ 145 ألف طن) والسكر (279.1 ألف طن مقابل تقديرات بـ 195 ألف طن) والبطاطا (32.8 ألف طن مقابل تقديرات بـ 7.2 ألف طن).

و في المقابل فإن الأهداف المرسومة على مستوى إجمالي الصادرات تم تجاوزها بنسبة 12.4٪ وخاصة بالنسبة لـ :

- زيت الزيتون (نسبة إنجاز 110٪) وذلك رغم الصعوبات التي واجهها هذا المنتوج في السوق الأوروبية خلال هذه الفترة نتيجة وفرة العرض العالمي وتراجع الأسعار.
- منتوجات البحر التي سجلت نسبة إنجاز تقدر بـ 129٪ محققة مستوى قياسي في العائدات منذ بداية المخطط بـ 107.3 م د سنة 1997 و125.7 م د سنة 1998 بفضل التطور الملحوظ في نوعية المنتوج المعدّ للتصدير كالقشريات والرخويات وتحسن مستوى أسعارها.
- التمور التي بلغت نسبة إنجازها في مستوى 113٪ نتيجة تحسن النوعية والكميات الموجهة للتصدير نحو السوق الأوروبية.

تطور صادرات وواردات أهم المنتوجات

(بحساب 1000 طن)

	معدل تقديرات المخطط (96-97)	معدل إنجازات المخطط (96-97)	معدل نسبة الإنجاز
- الصادرات			
. زيت الزيتون	114	125	/110
. منتوجات البحر	12.7	16.4	/129
. التمور	22	24.9	/113
. الفوارص	35	20.9	/60
. فريشة العبوب	53	114.5	/208
- الواردات			
. العبوب	1344.7	1706.4	/127
. الحليب ومشتقاته	8.7	17.3	/200
. اللحوم	6	5.1	/84
. الزيوت النباتية	145	167.9	/116
. السكر	196	279.1	/143
. البطاطا	7.2	32.8	/458

2- الإستثمارات :

1.2 الإستثمارات الجملية :

بلغت الإستثمارات المنجزة في قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال سنوات 1997و 1998 على التوالي 736.0 م.د و 824.3 م.د مقابل تقديرات بـ 807 م.د و 901 م.د أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 91٪ و92٪ ومن المنتظر أن ترتفع الإستثمارات خلال السنة الجارية لتبلغ 854.2 م.د مقابل تقديرات بـ 1043 م.د أي بنسبة إنجاز بـ 81.9٪ . و بالتالي تبلغ الإستثمارات الجملية 2414.5 م.د مقابل تقديرات بـ 2751 م.د أي بنسبة إنجاز بـ 87.8٪.

و يرجع التأخير الحاصل إلى عدم تحقيق الأهداف المرسومة للإستثمارات في قطاع الآلات الفلاحية و كذلك قطاع الأشجار المثمرة نتيجة الظروف المناخية الغير ملائمة خلال سنة 1997 من ناحية و إلى تراجع الإستثمار في قطاع الصيد البحري سنة 1999 .

تطور الإستثمار خلال سنوات 1997 و 1998 و 1999

ومقارنته بأهداف المخطط بحساب المليون دينار

بالأسعار الجارية

القطاعات	1997			1998			1999		
	تقديرات المخطط	إنجازات المخطط	نسبة الإنجاز/	تقديرات المخطط	إنجازات المخطط	نسبة الإنجاز/	تقديرات المخطط	إنجازات الخطط	نسبة الإنجاز/
الري الفلاحي	286.2	296.1	103	332.8	278.1	84	371.8	286.8	77
تربية الماشية	103.6	101.9	98	122.4	121.7	99	147.8	122.9	83
الصيد البحري	30.5	28.9	95	43.7	42.1	96	60.7	28.0	46
الآلات الفلاحية	89.7	70.9	79	102	71.7	70	122.2	81.4	67
الأشجار المثمرة	85.7	70.5	82	87.8	72.4	82	91	80.4	88
الدراسات والبحوث والإرشاد	7.3	6.9	90	12	9.8	79	15.3	11.5	75
الغابات	45.9	43.3	94	62.7	52.3	84	89.7	55.9	62
المحافظة على المياه والتربة	38.3	31.0	81	40.7	31.2	77	52	49.4	95
برنامج التنمية الريفية المندمجة	23.6	10.1	43	24.3	37	152	23.9	35.0	146
البرنامج الجهوي للتنمية	4	6.0	150	4	6.6	165	4.4	8.1	184
الصندوق القومي للتضامن	15	8.5	57	7	19.9	284	0	16.0	-
مختلفات	77.2	62.1	81	61.9	81.5	132	64.2	78.8	123
المجموع	807	736.2	91	901,3	824.3	91	1043	854.2	82/

وقد مكنت الإستثمارات المنجزة من طرف القطاع الخاص من تحقيق إنجازات مادية هامة تمثلت بالخصوص في :

- **بالنسبة للرّي الفلاحي :**
  - . إنجاز 499 حفرية عميقة
  - . تجهيز 57300 هكتار بالتقنيات المقتصدة للمياه
- **بالنسبة لقطاع تربية الماشية :**
  - . إقتناء 15300 بقرة أصيلة موردة
  - . إقتناء 38000 بقرة أصيلة محلية
  - . إقتناء 70000 رأس من الأغنام والماعز
- **بالنسبة لقطاع الأشجار المثمرة :**
  - . غراسة 70800 هكتار من الزياتين
  - . غراسة 1242 هكتار من القوارص

. غراسة 1652 هكتار عنب تحويل
. غراسة 485 هكتار عنب طاولة
. غراسة 31700 هكتار أشجار مثمرة أخرى .

* بالنسبة لإقتناء الآلات الفلاحية :

. إقتناء 6300 جرار
. إقتناء 230 آلة حصاد

* بالنسبة لقطاع الصيد البحري :

. إقتناء 227 مركب صيد ساحلي
. إقتناء 66 مركب صيد سمك أزرق
. إقتناء 7 مراكب صيد بالجرّ
. إقتناء 4 مراكب صيد تن .

أمّا في مجال المشاريع المندمجة المتمتعة بتشجيعات الدولة عن طريق وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية فقد بلغت الإستثمارات الخاصة في قطاع الفلاحة والصيد البحري وفي الخدمات المرتبطة بهذه الأنشطة ما قدره 242.2 م د خلال سنة 1998 مسجلة زيادة هامة بـ + 30.2٪ مقارنة مع إنجازات سنة 1997 التي كانت في حدود 186 م د .

ومن المؤمل أن تصل هاته الإستثمارات خلال السنة الجارية (1999) مبلغ 220 م د .

2.2 توزيع الإستثمارات حسب المتدخلين :

وفيما يخصّ توزيع الإستثمارات حسب المتدخلين سجل القطاع الخاص سنة 1997 و1998 نسبة إنجاز بـ90٪ مقارنة مع تقديرات المخطط . ويرجع هذا التأخير إلى العديد من الأسباب أهمها تراجع الإستثمارات المتصلة بالزراعات البعلية مثل الأشجار المثمرة والآلات الفلاحية .

أمّا بالنسبة لسنة 1999 و نظرا للظروف الطبيعية الملائمة التي ميزت الموسم الفلاحي ، من المنتظر أن تتطوّر الإستثمارات في قطاع الأشجار المثمرة و الآلات الفلاحية . كما ستشهد إستثمارات قطاع الصيد البحري ترجعا نظرا للمشاكل الهيكلية التي يعيشها القطاع كما يبرره الجدول التالي :

توزيع الإستثمارات حسب المتدخلين

(مليون دينار - بالأسعار الجارية)

بالأسعار الجارية

القطاعات	1997			1998			1999		
	تقديرات المخطط	إنجازات المخطط	نسبة الإنجاز	تقديرات المخطط	إنجازات المخطط	نسبة الإنجاز	تقديرات المخطط	إنجازات المخطط	نسبة الإنجاز
- الإدارة	383.8	356.5	93	427.6	399.2	93	493.9	402.2	81
- المؤسسات العمومية	19.2	16.3	85	20.4	17.0	83	21.1	17	80
- الخواص	404.0	363.2	90	453	408	90	528	435	82
المجموع	807.0	736.0	91	901.0	824.3	91	1043.0	854.2	82

و تتوزع إستثمارات القطاع الخاص حسب القطاعات كما يلي :

توزيع الإستثمارات حسب الأنشطة

الوحدة : ألف دينار

القطاعات	1997			1998			1999		
	تقديرات المخطط	إنجازات المخطط	نسبة الإنجاز (٪)	تقديرات المخطط	إنجازات المخطط	نسبة الإنجاز (٪)	تقديرات المخطط	إنجازات المخطط	نسبة الإنجاز (٪)
الري الفلاحي	76	80	105	90	85	94	95	90	95
تربية الماشية	80	80	100	95	91	96	115	95	83
الصيد البحري	18	15	83	32	23.5	73	50	23	46
الآلات الفلاحية	88	70	80	100	71	71	120	80	67
الأشجار المثمرة	85	70	82	87	72.0	83	90	80	89
الدراسات والبحوث والإرشاد	0	0	0	1	1	100	2	2	100
الغابات	0	0	0	5	4	80	8	6	75
المحافظة على المياه والتربة	6	4	67	7	5	71	9	7	78
مختلفات	51	44.2	87	36	55.5	154	39	52	133
المجمـــوع	404	363.2	90	453	408.0	90	528	435	82

II. الإصلاحات والسياسات :

شهدت الثلاث سنوات الأولى من المخطط تواصل تنفيذ الإصلاحات والسياسات التي أقرها المخطط التاسع والتي تمحورت حول :

- مواصلة تنفيذ الإستراتيجيات العشرية الخاصة بالموارد الطبيعية
- مواصلة تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي
- تحسين المناخ العام للقطاع
- تنظيم المهنة والنهوض بالهياكل المهنية
- النهوض بالمرأة الريفية
- مواصلة تنفيذ الخطط القطاعية الرامية لتحقيق الإكتفاء الذاتي في بعض المواد الإستراتيجية
- الشروع في إعداد و تنفيذ برنامج لتأهيل القطاع الفلاحي
- تنفيذ المشاريع الفلاحية المندمجة .

1. تنفيذ الإستراتيجيات العشرية الخاصة بتعبئة الموارد الطبيعية :

تواصل خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط تنفيذ الإستراتيجيات العشرية الخاصة بتعبئة الموارد الطبيعية و تثمينها و ترشيد إستغلالها في إطار تنمية مستديمة . و تركزت الجهود بالخصوص على مواصلة تعبئة الموارد المائية وحماية التربة و دعم عمليات التشجير الغابي وتهيئة المراعي .

1.1 الموارد المائية والمناطق السقوية :

* تعبئة الموارد المائية :

بلغت الإستثمارات الجملية العمومية المنجزة في ميدان تعبئة واستغلال الموارد المائية خلال سنوات 1997 و1998 و1999 حوالي 618.2 م د مقابل 717.4 م د مبرمجة خلال هذه الفترة من المخطط التاسع لتبلغ بذلك نسبة الإنجاز 86٪ .

و شهدت الفترة الممتدة ما بين سنة 1997 وسنة 1999 في المخطط التاسع، الإنتهاء من إنجاز سدود سيدي يعيش، والرمل وزويتينة من مركب بوبرة. كما ستشهد سنة 1999 إنتهاء أشغال سد سيدي البراق ونفق تحويل مياه سد زويتينة إلى حوض وادي مجردة .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المنشآت ستمكن من تعبئة 372 م.م3 أي بنسبة 50٪ من المبرمج ضمن الخطة العشرية لتعبئة الموارد المائية .

أمّا في ميدان السدود الجبلية فقد بلغ عدد السدود المنجزة ضمن الخطة 97 سدا بطاقة إستيعاب تقدر بـ 110 م.م3 . كما يوجد حاليا 15 سدا في طور الإنجاز ، وبالتالي ستشهد سنة 1999 الإنتهاء من إنجاز السدود المبرمجة ضمن الفترة الأولى من الخطة والبالغ عددها 100 سدا وكذلك الإنطلاق في إنجاز برنامج الفترة الثانية من الخطة الذي يحتوي على 103 سدّا.

أمّا في ميدان تعبئة مياه السيلان بواسطة منشآت المحافظة على المياه والتربة فقد تمّ إنجاز 107بحيرة جبلية و 874 منشأة لفرش المياه وتغذية المائدة المائية و ذلك خلال الفترة 97-99 و هو ما يمثل على التوالي نسب إنجاز بـ 26٪ و 47٪ من برنامج المخطط التاسع .

وفي مجال تعبئة الموارد المائية الجوفية ، تمّ إحداث 359 حفرية إستكشافية ، 237 حفرية للإستغلال العمومي و 336 حفرية مراقبة و ذلك خلال الفترة 1997 - 1999 وهو ما يمثل على التوالي نسب إنجاز بـ 69٪ ، 44٪ و 56٪ من برنامج المخطط التاسع في هذا الميدان .

و تبعا لتقدم إنجاز مختلف مكونات الخطة العشرية لتعبئة الموارد المائية، تطورت كميات المياه المعبئة من 3120م.م3 سنويا خلال سنة 1996 إلى 3672م.م3 في أواخر سنة 1999 أي بزيادة 552 م.م3 خلال الفترة الأولى من المخطط وبالتالي تطورت نسبة التعبئة من 67.2٪ في سنة 1996 إلى 79.1٪ في أواخر سنة 1999.

* تهيئة و إستغلال المناطق السقوية :

أقر المخطط التاسع برنامجا طموحا في مجال إحداث وتجهيز وتعصير المناطق السقوية يتمثل في :

- إنجاز 25 ألف هكتار من المناطق السقوية حول السدود الكبرى والسدود الجبلية والآبار العميقة .
- إحداث 1600 هك مروية بالمياه المعالجة .
- إحداث 3 آلاف بئرا سطحية تمكّن من رّي 4500 هكتار
- إحداث 1000 هكتار من المناطق المروية حول البحيرات الجبلية
- تجهيز قرابة 100 ألف هكتار من الأراضي السقوية على مستوى الضيعات بمعدات ري مقتصدة للمياه .
- فرش مياه الأودية على مساحة بـ 2600 هكتار بولايتي سيدي بوزيد و قابس .
- إحداث مناطق سقوية مروية بالمياه الجوفية الحارة على مساحة 63 هكتار .

أمّا على مستوى الإنجاز فقد بلغت الإستثمارات العمومية المنجزة في ميدان إحداث وتعصير المناطق السقوية 132.5 مليون دينار مقابل تقديرات بـ 155.5 مليون دينار للفترة 1997-1999 أي بنسبة إنجاز بـ 85٪ .

و تتمثل إنجازات الثلاث سنوات الأولى من المخطط التاسع في إحداث مناطق سقوية جديدة على مساحة 7400 هكتار منها 3600 هكتار في إطار مشاريع قومية و 3600 هكتار في إطار مشاريع التنمية الريفية المندمجة و 250 هكتار في إطار مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة .

و تجدر الإشارة أنّ الفترة الأولى من المخطط عرفت الإنتهاء من إنجاز المنطقة السقوية بسيدي إسماعيل (3000 هك) و المنطقة السقوية بالزواوين العالية منزل حميل (1500 هكتار) و المنطقة السقوية بقربة منزل تميم (1500 هكتار) وهي مشاريع شرع في إنجازها خلال المخطط الثامن .

كما شرع خلال الفترة الأولى للمخطط التاسع في إنجاز مشاريع جديدة تتمثل في المنطقة السقوية بوهرتمة III (3000 هكتار) ومشروع التنمية الفلاحية والمائية بالملاط (2900 هكتار) والمنطقة السقوية نفزة - سجنان (5260 هكتار) و المنطقة السقوية طبرقة - ماكنة (2700 هكتار) والمنطقة السقوية حول سد بربرة (2100 هكتار) والمنطقة السقوية على سدّ الرّمل (5000 هكتار) بالإضافة إلى مناطق أقلّ حجم حول سدود العبيد والرميل والبرك والعما تمسح جلّها 5200 هكتار .

أمّا في مجال الإقتصاد في مياه الرّي ، تجدر الإشارة أنّ المخطط التاسع أقرّ إنجاز مشروع يهدف إلى تحسين وتعصير واحات الجنوب على مساحة 23 ألف هكتار بكل من ولايات توزر ، قبلي ، قفصة و قابس إنطلق في تنفيذه في سنة 1999 ، ومشروع للإقتصاد في مياه الرّي بالوسط على مساحة 11000 هكتار سيشرع في إنجاز القسط الأوّل منه (5500 هكتار) في سنة 2000 .

و في مجال الإصلاح الزراعي و سعيا إلى إضفاء المزيد من الجدوى الإقتصادية على المناطق السقوية العمومية و تكثيف استغلالها ، قامت وكالة الإصلاح الزراعي بإعداد برنامج لتصفية وضعية المناطق السقوية العمومية التي شملتها عمليّات الإصلاح الزراعي (مساحة 7884 هك) قصد تمكين المنتفعين في هذه المناطق من شهادات ملكية و ذلك بعد أن تمّ تسليم كافة المستغلين بهذه المناطق محاضر التحوير و شهادات الحوز لاقتناء التجهيزات و الحصول على القروض الفلاحية بدون أي تأخير إلى حين تمكينهم من شهادات ملكية .

و قد شملت هذه العملية إلى حدّ الآن مساحة 47959 هك من جملة المساحة أي بنسبة 61% تمّ تمكين المنتفعين بها بشهادات ملكية للمقاسم المسندة لهم في نطاق تطبيق الإصلاح الزراعي .

وتواصل الوكالة بالتنسيق مع المحكمة العقارية الإسراع بإتمام الملفات المتعلّقة بالإراضي الغير مسجّلة بهذه المناطق في نطاق المسح الإجباري المجاني و مع إدارة الملكية العقارية لترسيم التحويرات في الملكية التي شملت الأراضي المسجلة .

* التزويد بالماء الصالح للشراب :

أ) الوسط الحضري :

شهدت سنتي 1997 و 1998 :

- مواصلة إنجاز مشروع تزويد تونس الكبرى حيث بلغت جملة التعهدات في موفى 1998 ما يناهز 80٪ من الكلفة الجملية للمشروع
- تقدّم إنجاز مشروع تزويد الجنوب التونسي وبالخصوص محطتي التحلية بجربة وجرجيس وقد بلغت التعهدات أيضا 80٪ من كلفة المشروع
- نشر وفرز العروض الخاصة بمشروع تعزيز طاقة إنتاج الماء الصالح للشرب للساحل وصفاقس من مياه الشمال وتمديد شبكة المياه بولاية المهدية مع الملاحظة أنّ هذا المشروع شهد بعض التأخير على مستوى إبرام عقد التمويل مع البنك السعودي للتنمية وموافقة اللجنة العليا للصفقات
- إنجاز مشاريع تزويد بوعرادة والعروسة والوطن القبلي (المنطقة الجنوبية) و إتمام مشروع تزويد الضفة الجنوبية
- توسيع شبكة التوزيع بعد قرابة 1500 كم من القنوات مكنت من ربط قرابة 12000 مشترك جدد طبقا لأهداف المخطط .

أما المشاريع التي لم يقع الشروع في إنجازها طبقا لبرمجة المخطط فنخص بالذكر منها مشروع تعزيز شبكة تجميع وجلب الماء للساحل من جهة القيروان بسبب التأخير في إبرام عقد التمويل مع البنك الإسلامي للتنمية والمنتظر تدارك هذا التأخير خلال السنة الحالية .

ب) الوسط الريفي :

يحتل تزويد الريف بالماء الصالح للشراب أهمية خاصة في برامج المخطط التاسع حيث وقعت برمجة تزويد 480 ألف ساكن بالماء الصالح للشراب والنهوض بالجمعيات المائية إضافة إلى تهيئة وتجديد المنشآت المائية القديمة لفائدة 162 ألف منتفع .

وعرفت الثلاث سنوات الأولى للمخطط تدعيم نسق إنجاز المشاريع الجديدة للرفع من النسبة الجملية للتزوّد بالماء الصالح للشراب بالوسط الريفي .

و تتمثل الإنجازات في :

- إنجاز 231 مشروعا جديد لفائدة 1049 منطقة ريفية لتزويد حوالي 216 ألف ساكن عن طريق برامج الهندسة الريفية
- إنجاز 127 مشروعا لفائدة 61 ألف ساكن عن طريق الصندوق الوطني للتضامن 26-26
- إنجاز 10 مشاريع لفائدة 4800 ساكن عن طريق مشاريع التنمية الريفية المندمجة .

و تضاف إلى هذه الإنجازات المختلفة المشاريع المنجزة من طرف الشركة القومية لإستغلال وتوزيع المياه بكلفة 23 مليون دينار لفائدة 67 ألف ساكن .

و ستمكن مختلف المشاريع المنجزة من طرف مختلف المتدخلين من بلوغ نسبة تزوّد بـ 78.1٪ في نهاية 1999 .

2.1 المحافظة على المياه والتربة :

تواصل خلال الفترة الأولى للمخطط التاسع 1997/1999 إنجاز البرامج التي أقرّها المخطط التاسع والتي تندرج في إطار الخطة الوطنية للمحافظة على المياه والتربة التي شرع في تنفيذها منذ 1990.

و للتذكير فإنّ هذه الخطة العشرية تتمحور حول جملة من البرامج الرامية إلى حماية الأراضي من الإنجراف والمحافظة على خصوبتها وكذلك تعبئة مياه السيلان .

أ - السياسات والإجراءات المصاحبة :

ولتحقيق الأهداف المرسومة فقد شهدت الفترة 1997 و 1999 مواصلة تنفيذ الإجراءات المصاحبة المتصلة بتطبيق قانون المحافظة على المياه والتربة حيث تواصلت عملية التحسيس بأهمية هذا القانون كما تمّ تركيز بقية المجالس الجهوية للمحافظة على المياه والتربة .

وفي مجال الدراسات الأساسية شهدت الثلاث سنوات الأولى من المخطط عدة إنجازات خاصة في ميدان رسم خرائط الإنجراف الذي بدأ بإقامة خارطة للإنجراف بكل البلاد ثمّ خارطة لعدة قطع مصغّرة داخل نفس الجهات لإعطاء أكثر إيضاحات وبيانات إضافية حول الإنجراف . و شملت الدراسات عدة مواضيع تطبيقية حول تقنيات مقاومة الإنجراف بإعداد مشاريع مندمجة لأحواض عدة أودية مثل نبهانة ، سليانة ، مرق اللّيل والغيرات .

وتتمة للدراسات التخطيطية في ميدان المحافظة على المياه والتربة التي إنطلقت خلال المخطط السابع ، ينتظر مسح كافة الولايات في موفى سنة 1999 . وقد خصت الإنجازات سنة 1997 كل من ولايات القيروان ، نابل ومدنين وشهدت سنة 1998 الإنتهاء من الدراسة الخاصة بولايات قابس ، المهدية ، جندوبة و تطاوين وتمّ الشروع في إعداد الدراسات بكل من سوسة ، صفاقس ، توزر ، قبلي ، بن عروس والمنستير .

لقد تركزت الأنشطة بصفة تكاد تكون شاملة و كميّة لتحقيق أهداف المخطّط التّي ترمي إلى الحفاظ على مواردنا من التربة و التّكثيف من عمليّات تحديد نوعياتها و إنتشارها الجغرافي و كذلك معرفة تركيباتها و مكوّناتها ومدى تغيّراتها مع مختلف الإستعمالات الفلاحيّة و غيرها.

وقد تمّ في هذا المجال عمليات مسح التربة و حماية الأراضي الفلاحية حيث أنجزت بكامل تراب الجمهورية أكثر من 5600 عمليّة سنة 1997 غطّت مساحة تقار 90.000 هكتارا، و أكثر من 4500 عمليّة سنة 1998 غطّت مساحة تقارب 70.000 هكتارا. كما وقع تطوير تطبيق الإعلاميّة في علم التربة(GIS) و ذلك بتمويل برنامج التّصرف في عمليّات إختبار التربة إلى نظام Windows و إعداد دليل جزئي في الموضوع .

كما تجري عمليّات متابعة وتقييم خصوبة التربة خاصة على الأراضي المستغلّة تحت الأنظمة المطريّة بالشّمال الغربي أين تنتشر زراعات الحبوب .

وفي إطار التطبيق التدريجي لقانون المحافظة على المياه والتربة وبعد تركيز المجلس الوطني على المستوى المركزي والتجمعات الجهوية على المستوى الجهوي ، إنتهت الإدارة من إعداد جزء أوّل من الدراسات الخاصة بمناطق التدخل تمّ عرض بعضها على المجالس الجهوية للمحافظة على المياه والتربة .

و للإسراع في إنجاز الدراسات ، أوكل إنجاز بعضها لمكاتب دراسات خاصة بتمويل من البرامج الجهوية ، وقد تمّ إعداد كرّاس الشروط الخاص بهذه الدراسات وشهدت نهاية سنة 1998 إنطلاقها ، و بذلك يكون العدد الجملي للدراسات في حدود 45 دراسة لـ 45 منطقة تدخل سيشرع في إنجاز قسط منها خلال سنة 1999 وذلك سعيا لتحديد التدخلات والمشاريع في مناطق التدخل المدروسة .

وحرصا على إنجاز البرامج والخطط المسطرة ، تعكف الإدارة حاليا على مراجعة بعض الإجراءات الخاصة بتطبيق قانون المحافظة على المياه والتربة وتنظيم القطاع و ذلك قصد تبسطيها و الإسراع في إحداث الجمعيات لتنظيم المالكين والمستغلين الفلاحيين .

ب - الإنجازات المادية :

أما على مستوى الإنجازات المادية فقد تمّ خلال الفترة 1997-1999 :

- تهيئة مصبات الأودية على مساحة 227225 هك مقابل تقديرات بـ 96220 هك أي بنسبة إنجاز بـ 234٪
- صيانة وتعهد 61636 هك مقابل تقديرات بـ 142040 هك أي بنسبة إنجاز بـ 43.4٪
- القيام بتقنيات الأشغال اللينة على مساحة بـ 14615 هك مقابل تقديرات بـ 18287 هك أي بنسبة إنجاز بـ 80٪
- إنجاز 868 وحدة فرش مياه وتغذية المائدة المائية مقابل تقديرات بـ 914 وحدة أي بنسبة إنجاز بـ 95٪ .

والملاحظ أنّ نسبة كبيرة من أشغال التهيئة أنجزت عن طريق المقاولات الخاصة فيما تكفلت الإدارة بإنجاز قسط من هذه الأشغال وذلك بفضل الآلات التي وقع إقتناءها في إطار مشروع تنمية الهلال الغربي لولاية القيروان في إطار أتفاقية مبرمة مع وكالة المعدّات الفلاحية .

غير أنّ الأهداف المرسومة في مجال مكونة الصيانة والتعهد من ناحية والبحيرات الجبلية من ناحية أخرى لم يقع تحقيقها . ويرجع التأخير في إنجاز البحيرات الجبلية إلى عدم فتح الإعتمادات اللاّزمة من طرف المجموعة الأوروبية في إبانها .

1-3 الغابات :

تتمثل سياسة الدولة المتبعة للنهوض بالقطاع الغابي في المحافظة على الغابات الطبيعية وتنمية التشجير بملك الدولة الغابي والأملاك الخاصة وحماية الأراضي المهددة بالإنجراف والتصحر وزحف الرمال، وتنمية المناطق الغابية إقتصاديا وإجتماعيا مع التركيز على إدماج متساكني الغابات في برامج التنمية بصفة عامة.

وقد تجسمت هذه السياسة منذ سنة 1990 من خلال إعداد خطة عشرية للتشجير ومقاومة التصحر يندرج فيها المخطط التاسع .

و تهدف هذه الخطة إلى الرفع من نسبة الغطاء الغابي من 7.5٪ إلى 15 ٪ من مساحة البلاد (9 مليون هك دون إعتبار الصحراء والسباخ) بالإضافة إلى تحسين وإحكام إستغلال الموارد الغابية والرعوية ومقاومة زحف الرمال.

وقد قدرت الكلفة الجملية للخطة الوطنية للتشجير ومكافحة التصحر بجميع مكوناتها حوالي 950 مليون دينار.

تتمثل أهداف المخطط التاسع في قطاع الغابات بالخصوص في التشجير وتهيئة الغابات والمراعي و مقاومة زحف الرمال و مقاومة الحرائق والعشرات و المحافظة على الثروة النباتية والحيوانية البرية . و تتمثل الأهداف الكمية لهذه العناصر في :

- التشجير الغابي : 103650 هك
- الغراسات الرعوية : 96000 هك
- تهيئة المراعي : 100000 هك
- إحداث كثبان إصطناعية : 2000 كلم
- تعلية كثبان إصطناعية : 4000 كلم
- إحداث وصيانة مسالك غابية : 3202 كلم
- إحداث وصيانة طرائد نارية : 1884 كلم

. تهيئة حدائق وطنية : 8 حدائق
. حماية المناطق الرطبة : 19 منطقة

كما يهدف المخطط التاسع إلى تحقيق تنمية مستديمة تفي بالحاجيات الإقتصادية والإجتماعية لسكان الغابات وضمان مشاركة كافة الأطراف في أعمال التنمية في إطار نظام تصرف وإستغلال متكامل ومتوازن للموارد الطبيعية مع ضمان المحافظة عليها وتحقيق ديمومتها.

أمّا على مستوى الإنجازات فقد تمّ في مجال التشجير الغابي إنجاز حوالي 26200 هك من التشجير الغابي في ملك الدولة للغابات بالنسبة لسنتي 1997 و1998 والمتوقع إنجاز حوالي 16400 هك خلال سنة 1999 لتصل نسبة الإنجاز إلى 52٪. وبالرغم من أن هاته النسبة تعتبر هامة، لكن هذا لا يمنع من الترفيع في نسق الإنجاز السنوي إلى 20 ألف هك سنويا كما هو مبرمج في المخطط التاسع .

أما نسبة الإنجاز بأراضي الخواص فهي تقدر بـ 27٪ . ويتمثل هذا التدخل أساسا في توزيع حوالي 4 ملايين شتلة سنويا بمناسبة العيد الوطني للشجرة أي ما يقارب تشجير مساحة 2000 هك . وتبقى هذه النسبة ضعيفة نظرا للأسباب التالية :

. خصوصية الإستثمار في القطاع الغابي الذي لا يوفر مدخولا فوريا مقارنة بالزراعات الأخرى.
. عدم الإقتناع بمبدإ الإخضاع لنظام الغابات الذي يحدّ من التصرف في أراضيهم .
. الوضع العقاري الشائك لجل هذه الأراضي المتناهية الشياع.
. نقص في الإرشاد والتحسيس في مجال التشجير الغابي لدى الخواص.

أمّا في مجال المراعي فقد تم خلال السنة الأولى والثانية من المخطط إنجاز 46800 هك في مجال التشجير الرعوي وحوالي 24700 هك تهيئة مراعي. وبإحتساب توقعات سنة 1999 فإن نسبة الإنجاز ستصبح على التوالي 51٪ و33٪ وذلك مقارنة بأهداف المخطط التاسع.

و ستمكن الإنجازات في ميدان التشجير الغابي والرعوي، من الرفع في نسبة الكساء الغابي من 7.5٪ سنة 1990 إلى 10.6٪ موفى سنة 1998 . وستصبح هاته النسبة 10.9٪ بإعتبار الإنجازات المنتظرة لسنة 1999 . وفي حالة مواصلة الإنجاز على النسق الحالي فإن نسبة الغطاء الغابي ستصل إلى 11.5٪ في نهاية المخطط التاسع. أما في صورة إنجاز ما تبقى من برنامج المخطط التاسع فإن النسبة ستصل إلى حدود 12٪ .

أمّا في ميدان مقاومة زحف الرمال فقد تم إحداث 831 كلم وتعلية 1708 كلم من الكثبان الإصطناعية خلال السنتين الأولتين من المخطط ويتوقع أن يتم إحداث 418 كلم وتعلية 875 كلم من الكثبان الإصطناعية خلال سنة 1999 لتصل نسبة الإنجاز على التوالي إلى 62٪ و65٪ مقارنة ببرنامج المخطط التاسع والمقدرة بإحداث 2000 كلم وتعلية 4 الاف كلم .

4-1 المراعي :

أ - التشجير الرعوي :

بلغت إنجازات الثلاث سنوات الأولى للمخطط التاسع في ميدان غراسة الشجيرات العلفية والهندي الأملس حوالي 79 ألف هك أي بمعدل إنجاز سنوي بحوالي 26ألف هك وبنسبة إنجاز لتقديرات المخطط بـ 78٪ .

وتتوزع هذه الإنجازات حسب المتدخلين وحسب السنوات طبقا للجدول التالي :

تطور إنجازات التشجير الرعوي خلال فترة 97-99

الوحدة : هك

المتدخلون	1997		1998		1999		المجموع		
	تقديرات المخطط	الإنجاز	تقديرات المخطط	الإنجاز	تقديرات المخطط	الإنجاز	تقديرات المخطط	الإنجاز	نسبة الإنجاز
ديوان تربية الماشية والإدارة العامة للغابات	10500	5650	10450	7850	10460	10500	31450	24000	/76
إدارة المحافظة على المياه والتربة	13625	10634	21217	9850	21273	12500	56115	32984	/60
ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي	3600	2028	3600	6000	3600	5000	10890	13028	/120
المجموع	1020	2331	1020	2790	1020	4000	3060	9121	/298
	28745	20643	36287	26490	36353	32000	101425	79133	78

ب - تهيئة المراعي :

شملت أشغال الإستزراع والتقديل للمراعي خلال الثلاث سنوات الأولى للمخطط حوالي 49 ألف هك أي بمعدل إنجاز سنوي بحوالي 16 ألف هك وبنسبة إنجاز لتقديرات المخطط بـ 57٪.

وتتوزع هذه الإنجازات حسب المتدخلين وحسب السنوات طبقا للجدول التالي :

تطور إنجازات تهيئة المراعي خلال فترة 97-99

الوحدة : هك

المتدخلون	1997		1998		1999		المجموع		
	تقديرات المخطط	الإنجاز	تقديرات المخطط	الإنجاز	تقديرات المخطط	الإنجاز	تقديرات المخطط	الإنجاز	نسبة الإنجاز
ديوان تربية الماشية	6500	3365	6500	4111	6500	6950	19500	14446	74٪
الإدارة العامة للغابات - ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي	15470	10792	22508	4580	22630	10500	60608	25872	42٪
	1920	1980	1920	3834	1920	3100	5760	8914	154٪
المجموع	23890	16157	30928	12525	31050	20550	85868	49232	57

ويرجع النقص الحاصل في نسب إنجاز أشغال تحسين المراعي خاصة إلى :

- الظروف المناخية التي تميزت بالجفاف خلال سنتي 97 و98
- التأخير الناتج عن إقتناء البذور المستوردة للقيام بعملية الإستزراع ويرجع ذلك خاصة إلى قلة تواجد هذه البذور في الأسواق الخارجية في أغلب الأحيان.
- عدم إقتناع الجماعات بالأراضي الإشتراكية ورفضها لمبدأ التهيئة خوفا من الإجراءات والتراتيب التنظيمية التي تتضمنها كراس الشروط خاصة وأن تهيئة هذه المراعي تستوجب الحماية لفترات طويلة قد تتجاوز الخمس سنوات.
- نقص الإمكانيات المؤطرة لدراسة المستغلات والمستفيدين قبل الشروع في البرامج التنموية من جهة ومتابعة وتقييم الإنجازات من جهة أخرى .
- التأخير في التزود بالهندي الأملس لفائدة الخواص بسبب تغيير طريقة العمل التي أصبحت تتم على النطاق المركزي.
- قلة عدد الجمعيات الغابية أو الرعوية الذي يمثل العائق الرئيسي لتنظيم الرعي وترشيد الإستغلال الجماعي للفضاءات الرعوية والغابية وصيانتها وحمايتها .

ج - الإنتاج :

يتسم إنتاج المراعي بعدم الإستقرار من موسم لآخر حسب كميات الأمطار. ويتراوح إنتاج المراعي بين 300 و900 مليون وحدة علفية سنويا في حين تقدر حاجيات القطيع بحوالي 2600 مليون وحدة علفية وتكون بذلك مساهمة المراعي في تغطية حاجيات القطيع بحوالي 11 إلى 25٪ حسب الظروف المناخية.

وتتوزع هذه الإنجازات حسب المتدخلين وحسب السنوات طبقا للجدول التالي :

تطور إنجازات تهيئة المراعي خلال فترة 97-99

الوحدة : هك

المتدخلون	1997		1998		1999		المجموع		
	تقديرات المخطط	الإنجاز	تقديرات المخطط	الإنجاز	تقديرات المخطط	الإنجاز	تقديرات المخطط	الإنجاز	نسبة الإنجاز
ديوان تربية الماشية والإصلاح الفلاحي	6500	3385	6500	4111	6500	6950	19500	14446	74٪
- ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي	15470	10792	22508	4580	22630	10500	60608	25872	42٪
	1920	1980	1920	3834	1920	3100	5760	8914	1545
المجموع	23890	16157	30928	12525	31050	20550	85868	49232	57

ويرجع النقص الحاصل في نسب إنجاز أشغال تحسين المراعي خاصة إلى :

- الظروف المناخية التي تميزت بالجفاف خلال سنتي 97 و98
- التأخير الناتج عن إقتناء البذور المستوردة للقيام بعملية الإستزراع ويرجع ذلك خاصة إلى قلة تواجد هذه البذور في الأسواق الخارجية في أغلب الأحيان.
- عدم إقتناع الجماعات بالأراضي الإشتراكية ورفضها لمبدأ التهيئة خوفا من الإجراءات والتراتيب التنظيمية التي تتضمنها كراس الشروط خاصة وأن تهيئة هذه المراعي تستوجب الحماية لفترات طويلة قد تتجاوز الخمس سنوات.
- نقص الإمكانيات المؤطرة لدراسة المستغلات والمستغيدين قبل الشروع في البرامج التنموية من جهة ومتابعة وتقييم الإنجازات من جهة أخرى .
- التأخير في التزود بالبذور الأملس لفائدة الخواص بسبب تغيير طريقة العمل التي أصبحت تتم على النطاق المركزي.
- قلة عدد الجمعيات الغابية أو الرعوية الذي يمثل العائق الرئيسي لتنظيم الرعي وترشيد الإستغلال الجماعي للفضاءات الرعوية والغابية وصيانتها وحمايتها .

ج - الإنتاج :

يتسم إنتاج المراعي بعدم الإستقرار من موسم لآخر حسب كميات الأمطار. ويتراوح إنتاج المراعي بين 300 و900 مليون وحدة علفية سنويا في حين تقدر حاجيات القطيع بحوالي 2600 مليون وحدة علفية وتكون بذلك مساهمة المراعي في تغطية حاجيات القطيع بحوالي 11 إلى 25٪ حسب الظروف المناخية.

أما فيما يخص مساهمة أشغال تحسين المراعي المنجزة خلال الثلاث سنوات الأولى للمخطط في الإنتاج العلفي فهي تقدر بحوالي 50 مليون وحدة علفية إضافية سنويا وذلك عند دخولها حيز الإنتاج.

2. مواصلة تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي :

تواصل في هذا المجال تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تحسين إستغلال الأراضي الدولية الفلاحية و المؤسسات العمومية بالإضافة إلى مواصلة تخلّي القطاع عن الأنشطة التنافسية لفائدة القطاع الخاص .

وتمّ في مجال إعادة هيكلة الأراضي الدولية الإنتهاء خلال سنة 1997 من إنجاز المرحلة الثانية من خطة الهيكلة والتي شملت 220 ألف هكتار والشروع في سنة 1998 في إنجاز المرحلة الثالثة والأخيرة من هذه الخطة والتي ستشمل 100 ألف هكتار مع إيلاء أهمية فائقة لمتابعة المشاريع المنجزة فوق هذه الأراضي ومدى إحترام المستثمرين لكرّاس الشروط . و تتم عملية المتابعة والتقييم على المستويين المركزي والجهوي .

كما شهدت الفترة الأولى للمخطط التاسع تواصل تنفيذ برنامج تصفية بعض المؤسسات العمومية مثل الشركة الوطنية للآلات الفلاحية التي وقعت إعادة هيكلتها و شركة البذور و المراعي التي وقعت خوصصتها و ديوان الصيد البحري الذي وقعت تصفيته .

كما وقع خلال الفترة الأولى للمخطط مواصلة تخلّي القطاع العام عن بعض الأنشطة التنافسية حيث تمّ خلال 1997 تحرير توريد بعض منتوجات الحبوب (قطانيا وصوجا) التي كانت من إختصاص ديوان الحبوب بالإضافة إلى الشروع في تخصيص بعض الخدمات المتعلّقة بالصحة الحيوانية وتحسين السلالات .

ومن ناحية أخرى شهدت سنة 1998 تنظيم إستشارة وطنية حول دعم مردودية القطاع الفلاحي أفضت إلى إعداد جملة من الإقتراحات سيقع العمل على تنفيذ دفعة أولى منها ذات أولوية ولها تأثير مباشر على دعم مردودية القطاع .

3.تحسين المناخ العام :

إرتكزت الجهود الرامية إلى تحسين المناخ العام خلال الثلاث سنوات الأولى للمخطط على دعم القطاعات المتصلة بالبحث والإرشاد الفلاحي والتكوين إضافة إلى تحسين ظروف تمويل المواسم الفلاحية والإستثمار و ترشيد سياسة الأسعار والتسويق والتزويد .

1.3 البحث العلمي الفلاحي والتعليم العالي :

تندرج الأهداف المرسومة في إطار برنامج تأهيل وتنمية قطاع البحث العلمي الفلاحي ضمن الأهداف التنموية العامة للقطاع الفلاحة والتي ترمي أساسا إلى :

- تحقيق الإكتفاء الذاتي في المواد الأساسية ،
- تنمية تصدير المواد الفلاحية والغذائية ،
- ترشيد إستغلال الموارد الطبيعية .

ويرمي برنامج تأهيل البحث العلمي الفلاحي خلال المخطط التاسع أساسا إلى :
- تزويد القطاع بالتقنيات المتطوّرة التي تؤهله لرفع التحديات ،
- العناية بموضوع الموارد الطبيعية بهدف ترشيد إستغلالها ،
- التفتح على المحيط العلمي الوطني والدولي قصد الإستفادة من التكنولوجيا الأجنبية مع العمل على ملاءمتها للظروف المحلية ،
- تثمين نتائج البرامج البحثية ذات الأولوية التي تمّ إنجازها ،
- تنفيذ برامج جهوية للبحث التنموي من خلال الأقطاب والمحطات الجهوية ،
- إرساء شراكة بين مؤسسات البحث والهياكل المهنية ،
- مواصلة تغطية الجهات بأقطاب البحث التنموي ،
- تدعيم البحوث المتعلقة بالمواد الإستراتيجية .

و في هذا الإطار تم خلال سنة 1998 إعادة عملية برمجة مشاريع البحث طبقا لحاجيات القطاع وذلك بإعادة تركيبة لجان البرمجة والتقييم للميادين ذات الأولوية التي تم تحديدها . وسيتم تنفيذ وتمويل البرامج البحثية الجديدة إبتداء من سنة 1999 .

و تتمثل أهم النتائج المسجلة في القطاع :

أ - أهم نتائج مشاريع البحث :

تم خلال هذه الفترة إستنباط أصناف جديدة من القمح الصلب (أم الربيع تتلاءم مع المناخ شبه الجاف) ومن القمح اللين (أوتيك وتبيكا المقاومة للأمراض) ومن الشعير (منال ذو الإنتاجية العالية) . وتتميز هذه الأصناف بمساهمتها في الرفع من الإنتاجية في حدود 3 قنطار إضافية في الهكتار مقارنة مع الأصناف المستعملة حاليا .

كما أفرزت البحوث في مجال الأعلاف أربعة أصناف جديدة من القصيبة (فريطيسة ، العالية ، مليان ومجردة) وهي بصدد الإكثار من قبل المؤسسات المختصة لتوزيعها على المزارعين إبتداء من خريف سنة 1999 .

أما في مجال تغذية الحيوانات فقد تم التوصل إلى تركيبة غذائية تتكون من 35٪ من فيتورة الزيتون ، وكذلك من إنتاج قوالب علفية مجففة من المخلفات الزراعية ، مما سيساهم في تخفيف الضغط على الموارد العلفية في السنوات الصعبة .

وفي ميدان الصحة الحيوانية ، أفضت الأبحاث منذ 1988 إلى فرز سلالة فيروسية محلية وإستعمالها كلقاح ضد مرض الكلب عند الحيوانات ، كما تم تصنيع 250 ألف جرعة من هذا اللقاح بمعهد البحوث البيطرية .

وفي ميدان الأشجار المثمرة تم إستنباط أصناف جديدة من المشمش يمتد إنتاجها على فترة شهرين إضافة إلى تميزها بالجودة العالية التي تؤهلها للتصدير كما تم التوصل إلى إنتاج مشاتل قوارص خالية من الأمراض الفيروسية ووقع تمكين المجمع المهني المشترك للقوارص والفلال ومنتجي المشاتل الخواص من الطعوم المطهرة لإكثارها في المنابت . وأفضت الأبحاث الجارية على دراسة توزيع حبّ اللقاح أزهار الزيتون إلى وضع طريقة لتقدير صابة الزيتون منذ فترة الإزهار وهذه الطريقة هي بصدد الإختبار على مستوى واسع .

كما تم التوصل إلى تدعيم المكافحة المندمجة ضدّ أهم آفات الزيتون ، حيث أن إصابات عثّة الزيتون مثلا تواصلت في الإنخفاض من 3.5 مليون أصل زيتون سنويا إلى 1.8 مليون . وتوصلت كذلك طريقة المكافحة المندمجة إلى نتائج مشجعة ضد حافرة أوراق القوارص وفراشة الثمور والرمان .

وفي مجال الخضروات ، وقع إستنباط أصناف جديدة من الفلفل مقاومة للأمراض الفيروسية ووضع تقنيات جديدة تمكن من التحكم في الري التسميدي بالنسبة للبطاطا والزراعات المحمية .

وفي مجال الموارد الطبيعية وخاصة إستعمال المياه ، تم وضع التقنيات الملائمة للري بالمياه شبه المالحة وإستعمال المياه المعالجة ، كما ضبطت حاجيات الزراعات الحولية والأشجار المثمرة للمياه وذلك للترشيد والتعرف على الطرق السليمة لإستعمال هذه النوعية من المياه بوضع المقاييس الخاصة بها .

أما في ميدان الغابات فقد توصلت البحوث إلى طريقة لإكثار شتلات الخفاف مكنت من إنتاج 400 ألف شتلة في المنابت مما سيساعد على تجديد غابة الفلين كما تمّ إدخال أشجار شبه غابية مثمرة (الكبار والبوفريوة والجوز الأمريكي) لتحسين الجدوى الإقتصادية في الفجوات الغابية .

وقد نظمت مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي خلال سنتي 1997 و 1998 الأيام العلمية لمستجدات البحث العلمي والتي إحتوت كل واحدة منها ما لا يقل على 100 مداخلة .

ب - تثمين نتائج البحوث :

تمّ في هذا المجال :

- تزويد القطاع بمشاتل حوامض خالية من الفيروسات وبعقل خضرية من الزياتين (BOUTURES) ،
- إمداد وثائق فنية خاصة بالزراعات الإستراتيجية وموجهة للمرشدين الفلاحيين،
- الإستجابة لطلب الجهات من حيث الخبرات في مواضيع معينة مثل : مرض تكسر سعف النخيل ، التهوض بالمناطق السقوية في ولاية تطاوين ،

- الشروع في تنفيذ برامج تعاون مع الغرف الفلاحية في قطاعات الحبوب والبطاطا والزياتين من خلال تجارب ميدانية في ضيعات المنتجين وكذلك تمّ إبرام إتفاقية تعاون بين مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي والإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري وإتفاقيات تعاون بين مؤسسات البحث الفلاحي والمؤسسات المهنية والفلاحية .

ج - دعم البحث الجهوي :

- تم إعداد برامج بحث تنموي تطبيقي في جل الأقطاب الجهوية للبحث التنموي الفلاحي .
- أحدثت الأقطاب الجهوية للبحوث التنموية بجهات الوسط الغربي والوسط الشرقي والجنوب الغربي قصد إتمام التغطية الكاملة .
- المشاركة في المشاريع الجهوية للتنمية الفلاحية المندمجة بتنفيذ البنود الخاصة بالبحث التنموي لهذه المشاريع وذلك ضمن إتفاقيات مع المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية .
- وقع تركيز شبكة إتصال داخلية INTRANET صلب جلّ مؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي .
- تمّ ربط نظام البحث الفلاحي بشبكة الإتصال الدولية INTERNET .

د - إعادة تأهيل قطاع التعليم العالي :

أمّا في مجال إعادة تأهيل قطاع التعليم العالي فقد وقع التركيز على المحاور التالية :

- تحسين نوعي يتمثل في تنويع شعب التكوين ومستوياته وفي ملائمة الإختصاصات مع متطلبات القطاع الفلاحي .
- تطوير كمي وذلك بتوفير طاقة التكوين الضرورية لإستيعاب العدد الإضافي للطلبة في أحسن الظروف وبضمان التأطير اللازم قصد تحسين نوعية التعليم .
- الرفع من المردودية وذلك بإحكام ضبط حجم المعاهد العليا الفلاحية وترشيد توزيعها الجغرافي والرفع من مردودها وإشعاعها على مختلف الجهات .

و تتمثل أهم الإنجازات في :

- ضبط هيكلة وأهداف مناهج الدراسة بمراحل التعليم العالي الفلاحي حيث وقع توفير تكوين مؤهل (إعلامية وإنقليزية ...) إلى جانب التكوين العام .
- رفع طاقة إستيعاب المعاهد العليا الفلاحية
- مواصلة دعم البحث العلمي الفلاحي داخل مؤسسات التعليم العالي الفلاحي . وقد وقع تركيز العمل في هذا المجال على تطوير نظام المعلومات الموضوعة على ذمة المدرسين الباحثين وذلك بتيسير عملية الحصول على المعلومات والتعرف على نتائج البحوث العلمية عن طريق شبكة (INTRANET)

على مستوى القطاع الفلاحي والعالمي (INTERNET) .
- التنسيق بين المعاهد ومختلف مؤسسات التنمية مع الإشراف على تنظيم أيام أبواب مفتوحة لإدماج الطلبة المتخرجين في مؤسسات الإنتاج عن طريق مشاريع نهاية الدراسات .
- تنسيق وحدات تكوين متكاملة بين المعاهد عن طريق عقود تكوينية مشتركة .
- إصلاح نظام الخدمات الجامعية بالمعاهد عن طريق عقود تكوينية مشتركة .

2.3 الإرشاد والتكوين الفلاحي :

أكّد المخطط التاسع على تدعيم أنشطة الإرشاد من حيث وسائل العمل والموارد البشرية بالجهات التي لم تشملها المرحلة الأولى من المخطط المديري للإرشاد ومزيد التنسيق بين مختلف المتدخلين في الميدان و إحكام ربط الصلة بالبحث والشروع في تنفيذ مشاريع نموذجية لإحالة أنشطة إرشاد بصفة تدريجية للمهنة .

وتهم الإنجازات الخاصة بالإرشاد مجالات الدعم التقني والمنهجي والدعم المادي وتشريك المهنة في تعاطي أنشطة الإرشاد .

1.2.3 الإرشاد الفلاحي :

أ - الدعم التقني والمنهجي :

واصلت الوكالة خلال سنتي 1997 و 1998 توفير الدعم التقني والمنهجي لفائدة أعوان هياكل الإرشاد الميداني التابع لكل المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية . ويتمثل هذا الدعم في :
- مسايرة ومتابعة وضع البرامج الإرشادية المتعلقة :
  * بالحملات الإرشادية المكثفة والرامية لتطوير المنتوجات الإستراتيجية
  * بالمواضيع التي تحظى بالأولوية جهويا
  * بتأطير المنتفعين ببرامج مشاريع التنمية المندمجة والمشاريع التنموية الجهوية كمشروع التضامن الوطني .
- مراجعة منهجية البرمجة على أساس تحديد الأهداف الكمية والنوعية لكل نشاط إرشادي (خلال سنتي 1997 و 1998) .
- مراجعة منهجية المتابعة والتقييم مع إدخال مقاييس إضافية لتحديد وقع الإرشاد .

و إجمالا عرفت الثلاث سنوات الأولى من المخطط تطوّرا هاما للأنشطة الإرشادية نتيجة تدعيم الهياكل المشرفة بالمرشدين والإطارات العليا .

وقد بلغ عدد المرشدين القاعديين 631 مرشدا سنة 1998 مقابل 616 مرشدا سنة 1996 .

على مستوى القطاع الفلاحي والعالمي (INTERNET) .
- التنسيق بين المعاهد ومختلف مؤسسات التنمية مع الإشراف على تنظيم أيام أبواب مفتوحة لإدماج الطلبة المتخرجين في مؤسسات الإنتاج عن طريق مشاريع نهاية الدراسات .
- تنسيق وحدات تكوين متكاملة بين المعاهد عن طريق عقود تكوينية مشتركة .
- إصلاح نظام الخدمات الجامعية بالمعاهد عن طريق عقود تكوينية مشتركة .

2.3 الإرشاد والتكوين الفلاحي :

أكّد المخطط التاسع على تدعيم أنشطة الإرشاد من حيث وسائل العمل والموارد البشرية بالجهات التي لم تشملها المرحلة الأولى من المخطط المديري للإرشاد ومزيد التنسيق بين مختلف المتدخلين في الميدان و إحكام ربط الصلة بالبحث والشروع في تنفيذ مشاريع نموذجية لإحالة أنشطة إرشاد بصفة تدريجية للمهنة .

وتهم الإنجازات الخاصة بالإرشاد مجالات الدعم التقني والمنهجي والدعم المادي وتشريك المهنة في تعاطي أنشطة الإرشاد .

1.2.3 الإرشاد الفلاحي :

أ – الدعم التقني والمنهجي :

واصلت الوكالة خلال سنتي 1997 و 1998 توفير الدعم التقني والمنهجي لفائدة أعوان هياكل الإرشاد الميداني التابع لكل المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية . ويتمثل هذا الدعم في :

- مسايرة ومتابعة وضع البرامج الإرشادية المتعلقة :
  * بالحملات الإرشادية المكثفة والرامية لتطوير المنتوجات الإستراتيجية
  * بالمواضيع التي تحظى بالأولوية جهويا
  * بتأطير المنتفعين ببرامج مشاريع التنمية المندمجة والمشاريع التنموية الجهوية كمشروع التضامن الوطني .
- مراجعة منهجية البرمجة على أساس تحديد الأهداف الكمية والنوعية لكل نشاط إرشادي (خلال سنتي 1997 و 1998) .
- مراجعة منهجية المتابعة والتقييم مع إدخال مقاييس إضافية لتحديد وقع الإرشاد .

و إجمالا عرفت الثلاث سنوات الأولى من المخطط تطوّرا هاما للأنشطة الإرشادية نتيجة تدعيم الهياكل المشرفة بالمرشدين والإطارات العليا .

وقد بلغ عدد المرشدين القاعديين 631 مرشدا سنة 1998 مقابل 616 مرشدا سنة 1996 .

أمّا بالنسبة للإطارات العليا فقد تطوّر عدد رؤساء الخلايا الترابية للإرشاد من 152سنة 1996إلى 160 سنة 1998 مع زيادة 6 رؤساء خلايا في الفترة بين 1997-1998 وهو ما يتماشى وهدف الرفع في مستوى تأطير المرشدين والمنتجين .

أما بالنسبة للتأطير البيداغوجي والتكوين المنهجي للمرشدين قامت الوكالة بتكوين فريق من المكونين (22 إطارا) في ميدان التنشيط الريفي والمقاربة التشاركية وذلك إستجابة لحاجيات المشاريع التنموية المندمجة و لإرساء قواعد منهجية المقاربة التشاركية في الأنشطة الإرشادية .

و في نطاق دعم التنسيق بين مختلف المتدخلين واصلت الوكالة المجهود في هذا الصدد بصفة مكثفة في إتجاه ملائمة البرامج الإرشادية مع مجالات التدخل على مستوى الخلايا الترابية للإرشاد وتدعيم مبدأ المرشد كمخاطب وحيد مع المنتجين واللجوء إلى الخبراء والأخصائيين لحل المشاكل المطروحة على مستوى الضيعات كلما إقتضى الأمر .

وبالنسبة لتوطيد العلاقة بين البحث والإرشاد قامت الوكالة و مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي بربط الصلة بين الباحثين والمرشدين والفلاحين عن طريق أقطاب البحث في نطاق أنشطة ثلاثية في تنظيم أيام إعلامية و ورشات عمل و إعداد مجموعة من الوثائق الفنية إستقطبت ما لا يقل عن 60 باحثا و مدرسا جامعيا من ذوي الإختصاصات المتعلّقة بالميادين الإستراتيجية خلال سنتي 1997 و 1998 .

ب - تشريك المهنة في تعاطي الأنشطة الإرشادية :

طبقا لتعليمات سيادة رئيس الجمهورية يوم 12 ماي 1997 بتشريك المهنة في الإسهام في الأنشطة الإرشادية وتأطير المنتجين ، وللقرارات المنبثقة عن المجلس الوزاري بتاريخ 99/01/14 أقرّ القيام بتجربة نموذجية في هذا الصدد على مدى سنتين وكلف بها الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري .

وتتمثل أهم الأهداف التي رسمت لهذه التجربة النموذجية في :
- تحسين نسبة الإحاطة بالفلاحين من طرف الإرشاد الفلاحي .
- توحيد المتدخلين على مستوى الفلاحين وتحسين نجاعة الوسائل البشرية والمادية المتوفرة .
- تطوير نظام الإرشاد ومحتواه خاصة في مستوى التأطير .
- تنظيم صفوف الفلاحين صلب نسيج هيكلي ملائم .
- إكساب المنتجين مهارات تمكن تطوير الإنتاج وتحسين الإنتاجية وتضمن مردودية عالية للنشاط الفلاحي .
- تحسين قدرة المنتجين على التأقلم مع المتغيرات الإقتصادية الوطنية والإقليمية والعالمية وخلق عقلية تضمن إستمرارية وديمومة ديناميكية التنمية .

- إعتماد أنماط إنتاجية لاعكام إستغلال الموارد الطبيعية والمحافظة على التوازن البيئي وضمان ديمومة التنمية .
- إستنباط صيغ كفيلة بمساهمة المهنة والفلاحين في تمويل خدمات الإرشاد .

و لتجسيم هذا الإجراء، أعدّت وزارة الفلاحة دراسة للغرض، مكنت من تحديد 6 مناطق للتدخل وحصر الإمكانيات البشرية والمعدات الضرورية التكميلية لإنجاز المشروع على مدى سنتين بتكلفة قدّرت بـ 2 م د .

وإنطلق تنفيذ المشروع في ماي 1998 في المناطق المعنية بمساعدة الوكالة على مستوى تكوين المرشدين و إحاطتهم والمساهمة في متابعة سير أنشطة المشروع الذي يستهدف تأطير حوالي 3270 فلاح باعتماد منهجية تنشيط مجموعات متكونة من 15 فلاح .

والملاحظ أنّ الأنشطة الإرشادية المسجلة خلال الثلاثية الرابعة لسنة 1998 كانت حصيلتها بالنسبة للستة مناطق متمثلة أساسا في 790 حصّة تنشيطية و 2700 إتصال فردي و 42 يوم تحسيسي و 9 زيارات منظمة تناول خلالها المرشدون عددا من المواضيع المتصلة بالتقنيات الزراعية والتنظيمية بالنسبة للمنظومات الزراعية المعتمدة ببرنامج تنمية هذه المناطق .

أما على مستوى تنظيم الإحتراف في الإستشارة الفلاحية، و تجسيما المقررات المنبثقة عن المجلس الوزاري المضيق المنعقد يوم 14 جانفي 1998 والذي خصص للنظر في ملف تأطير القطاع الفلاحي وخاصة في تنظيم الإحتراف في الإستشارة الفلاحية ، تمّ إصدار عدة نصوص تشريعية من أهمها :

- القانون عدد 34 لسنة 1998 والذي يتعلّق بتنظيم مهنة المستشار الفلاحي
- أمر يتعلّق بضبط تركيبة لجنة المصادقة و طرق سيرها وبكيفية المصادقة على المستشار الفلاحيين و بالشجيعات الممنوحة لهم
- أمر يتعلق بإتمام الأمر المتعلق بضبط قائمة الأنشطة داخل القطاعات المنصوص عليها بمجلة تشجيع الإستثمارات و ذلك بإضافة « الإستشارات الفلاحية » إلى قائمة الخدمات المرتبطة بالأنشطة الفلاحية .

ويتولى المستشار الفلاحي أساسا القيام بالإستشارة الفلاحية العامة و الإستشارة الفلاحية المختصة و الإستشارة في التنمية الفلاحية الريفية . وقد شرع في إسناد شهائد إنتصاب في هذا الميدان .

2.2.3 التكوين المهني الفلاحي :

تتمثل أهم إنجازات في مجال التكوين المهني الفلاحي خلال فترة 1997-1999 في :

- مراجعة البرامج والمناهج
- صدور الأمر عدد 1531 بتاريخ 1997/07/20 المتعلّق بهيكلة جهاز التكوين المهني الفلاحي

- تكوين 5647 عامل و 478 تقني (186 عملا و 89 تقنيا خلال سنة 1997 و 2243 عامل و 199 تقني خلال 1998 و 1543 عامل و 190 تقني خلال سنة 1999) من برنامج يحتوي على تكوين 600 تقني و 3400 شابا متحصل على شهادة الكفاءة المهنية
- الشروع و مواصلة تأهيل قطاع التكوين المهني الفلاحي إعتبارا للقانون التوجيهي للتكوين
- المصادقة على برامج التكوين من طرف المهنة
- إبرام إتفاق شراكة إطاري بين وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي و الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري .

و يضاف إلى هذه الإنجازات الإجراء الرئاسي بمناسبة اليوم الوطني للفلاحة يوم 12 ماي 1999 والهادف إلى تعميم مراكز التكوين المهني على كافة الولايات قبل موفى المخطط التاسع .

3.3 سياسة الأسعار والتسويق :

نظرا لدور الأسعار في النهوض بالإنتاج الفلاحي تمّ إبتداء من المخطط الثامن إعتماد سياسة للأسعار الفلاحية تراعي تطور تكاليف الإنتاج بما يضمن دخلا محترما للفلاح و ذلك بالنسبة للمواد الأساسية المسعرة والعمل بمبدأ حرية الأسعار بالنسبة لبقية المواد .

و يتواصل العمل بهذه المبادئ حيث نص المخطط التاسع على توخي سياسة أسعار تتماشى والتوجه التحرري للإقتصاد .

و على هذا الأساس ، شهدت سنة 1997 و 1998 تدخل ناجع للمجامع المهنية لتعديل أسعار المنتوجات الفلاحية . فقد تمّ دعم أسعار البطاطا بما مكّن من تجنّب تدهور الأسعار خلال فترات ذروة الإنتاج بفضل تدخل المجمع المهني المشترك للخضر الذي قام بعمليّة تكوين مخزون لتعديل العرض خلال فترات تقاطع المواسم .

كما تواصل العمل بتعديل أسعار منتوجات الدواجن من لحم وبيض عن طريق تدخل المجمع المهني المشترك لمنتوجات الدواجن مما مكن من إستقرار أسعار هذه المنتوجات خلال مختلف فترات السنة .

و نتيجة لحوصل فائض في إنتاج الحليب المعدّ للتصنيع فقد شرع في 1998 في تكوين مخزون تعديلي بـ 21 مليون لتر عن طريق مجمع الألبان .

ومن ناحية أخرى تواصل العمل سنة 1997 بتحديد أسعار دنيا لطماطم التحويل والتمور عن طريق الهياكل المهنية .

أمّا على مستوى التسويق فقد تواصل خلال الفترة 1997-1999 تنفيذ عملية إصلاح وتنظيم مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية والبحرية التي أقرّها القانون عدد 86 لسنة 1994 المتعلّق بمسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري .

4.3 القرض الفلاحي :

شهدت الثلاث سنوات الأولى من المخطط التاسع حركية على مستوى سياسة القرض الفلاحي تجلت من خلال إتخاذ عدة إجراءات لمزيد تشجيع الفلاحين على الإستثمار ومساعدتهم على مجابهة إنعكاسات الجفاف وإحداث مصدر تمويل جديد في متناول صغار الفلاحين الذين تعوزهم الضمانات البنكية والتمويل الذاتي المطلوب ومن أهمها :

- إعداد دراسة عن طريق لجنة فنية حول التأمين ضد الجوائح الطبيعية وذلك تنفيذا للإجراء الرئاسي المتعلق بإعادة تنشيط صندوق الجوائح الطبيعية لتغطية المصاريف الأولية للفلاح عند حصول الجفاف .
- تسهيل إنتفاع أكبر عدد ممكن من الفلاحين بتشجيعات الدولة للإقتصاد في مياه الري بإصدار منشور حول عدم إعتبار مديونية الفلاحين للحصول على المنح المخصصة للغرض .
- تمكين الجمعيات المائية من نفس المنحة المخولة لصغار الفلاحين (60٪) بعنوان الإقتصاد في مياه الري مقابل 50٪ سابقا .
- جدولة ديون الفلاحين المتضررين من الجفاف خلال الموسم الفلاحي 97/98 في ولايات الوسط وبعض ولايات الشمال (جنوب ولاية الكاف وسليانة وزغوان) التي شملت حوالي 2000 فلاح .
- مراجعة مقاييس القروض الموسمية للزراعات الكبرى خلال سنة 1998 للاءمتها مع تطور تكلفة مستلزمات الإنتاج بإقرار زيادة بحوالي 13٪ وكذلك لتربية الأراخي .
- دخول البنك التونسي للتضامن حيز العمل والشروع في تمويل صغار الفلاحين الذين يتعاطون أنشطة ذات مردودية لا تتماشى والمقاييس المعمول بها في النظام البنكي ولا يملكون الضمانات البنكية الكافية والتمويل الذاتي المطلوب .
- فتح ملف مديونية القطاع الفلاحي بهدف إقتراح الحلول الملائمة له . كما شهدت سنة 1998 عناية خاصة بهذا الموضع حيث تم التطرق إليه في العديد من إستراتيجيات التنمية .

و يضاف إلى هذه الإنجازات الإجراءات الرائدة التي إتخذها سيادة رئيس الجمهورية بمناسبة العيد الوطني للفلاحة يوم 12 ماي 1999 والرامية إلى النهوض بالإستثمارات و معالجة المديونية وقد سبق ذكرها في الجزء الأوّل من هذا التقرير .

وقد تطوّرت القروض المسندة لتمويل المواسم الفلاحية من 61 م.د سنة 1997 لتصل إلى 75 م.د سنة 1999 كما يبرزه الجدول التالي :

القروض الفلاحية المسندة

خلال موسم 1996/1997 و 1997/1998 وتقديرات 99/98

مصادر التمويل	القروض (م د)			المنتفعين		
	إنجازات 97/96	إنجازات 98/97	تقديرات 99/98	إنجازات 97/96	إنجازات 98/97	تقديرات 99/98
قروض بنكية	54.4	57.7	67.5	4556	4898	5500
قروض مرافقة بنكية	4.4	4.8	4.5	2520	2933	4000
قروض مرافقة عادية	2.2	3.1 *	3 *	2247	3307	3500
مشروع ديوان الشمال الغربي	0.1	-	-	113	-	-
المجمـــوع	61.1	65.6	75	9436	11138	13000

(*) بما في ذلك مشروع ديوان الشمال الغربي

. أمّا مستوى قروض الإستثمار فقد شهدت تحسنا خلال سنة 1998 حيث بلغت جملة القروض 73 م.د مقابل 60 م.د في سنة 1997 .

وبالرغم من ذلك فإن نسبة القرض من الإستثمار تقلصت على حساب منح الإستثمار والتمويل الذاتي بما ساعد على الترفيع في مبلغ الإستثمارات الخاصة المتحصلة على إمتيازات الدولة من 249.8 م.د في سنة 97 إلى 328.3 م.د في سنة 98 .

وفي هذا الإطار نشير إلى الإرتفاع الملحوظ في حجم الإستثمارات الموجهة للإقتصاد في مياه الري من 37 م.د في سنة 1997 إلى 66.8 م.د في سنة 1998 . ويرجع هذا الإرتفاع إلى الرفع في نسب منح الإستثمار المشجعة إضافة إلى إقتناع الفلاحين بأهمية معدات الإقتصاد في مياه الري .

أمّا في مجال الديون الفلاحية فقد بلغت المديونية في نهاية سنة 1998 حوالي 382 م.د . ومن المتوقع أن تشهد سنة 1999 إتخاذ إجراءات هامة لحل إشكالية المديونية التي تعرقل تمويل القطاع .

4. تنظيم المهنة و النهوض بالهياكل المهنية :

شهدت المرحلة الأولى من المخطط التاسع تدعيم دور المهنة في رسم وتنفيذ السياسات المتعلّقة بتنمية القطاع الفلاحي و الصيد البحري . و يندرج هذا التوجه في إطار السياسة التي أقرّها المخطط والرامية إلى دعم مساهمة المهنة و تنظيماتها تدريجيا في الإحاطة بالقطاع و تأطير المنتجين .

وفي هذا الإطار شهدت سنتي 1997 و 1998 إقرار مساهمة المهنة في القيام بأنشطة الإرشاد طبقا لتوصيات سيادة رئيس الجمهورية يوم 12 ماي 1997 . و شملت هذه التجربة النموذجية 6 مناطق وذلك بمقتضى إتفاقية وقع إمضاءها بين وزارة الفلاحة والإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري .

كما تدعم نسيج الهياكل المهنية خلال سنة 1997 بتركيز المجمع المهني المشترك للحوم الحمراء والمجمع المهني للألبان إلى جانب تركيز المركز الفني للبطاطا و المركز الفني للحبوب .

وقد شهدت موارد صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع الفلاحة والصيد البحري تطوّرا ملحوظا مكنت مختلف الهياكل المهنية من القيام بالدور المنوط بعهدتها و المتمثل أساسا في تعديل الأسعار وتحسين الإنتاجية والجودة و القيام بتعليمات البرهنة الفنية والدراسات حيث بلغت هذه الموارد 11.3 م.د سنة 1998 مقابل 10.7 م.د خلال سنة 1997 . و من المنتظر أن تبلغ 16 م.د خلال سنة 1999 .

أمّا على مستوى تعاضديات الخدمات فتجدر الإشارة إلى العناية الخاصة التي تمّ إيلاءها إلى تطهير الوضعية المالية للتعاضديات و أخذ التدابير اللازمة للنهوض بها عبر إعداد مخطط تنموي لكل تعاضدية طبقا لنتائج الدراسة التي وقع إنجازها خلال سنة 1997 .

و من ناحية أخرى تكثفت العناية بتعاضديات الخدمات القاعدية من خلال المتابعة لها من طرف خلايا النهوض بهذه الهياكل والمتواجدة بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية .

وشهدت سنتي 1997 و 1998 تكثيف أنشطة بعض التعاضديات لتشمل نشاط تجميع الحليب والتلقيح الإصطناعي والخدمات البيطرية و الإرشادية بالإضافة إلى تنفيذ برامج لتحسين الجودة من طرف تعاضديات الخدمات في قطاعات الدواجن والصيد البحري و إنتاج وتسويق التمور .

كما عرفت الجمعيات المائية ذات المصلحة المشتركة والتي تلعب دورا هاما في ترشيد التصرف في الموارد الطبيعية دعما هاما خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط حيث تطوّر عددها من 2033 سنة 1996 إلى 2172 جمعية سنة 1997 . وقد وقع تمكينها من المنحة المخولة لصغار الفلاحين عند إقتناء معدات الإقتصاد في مياه الرّي . و يجري حاليا التفكير في بعث جمعيات مائية ذات مصلحة مشتركة بالمناطق السقوية الكبرى .

أما بخصوص جمعيات المحافظة على المياه والتربة فقد تمّ تركيز 93 لجنة إستغلال للبحيرات الجبلية في إنتظار أن تتطور هذه اللجان إلى جمعيات ذات مصلحة مشتركة .

وفي مجال الجمعيات الغابية ذات المصلحة المشتركة شرع سنة 1997 في وضع منهجية لتركيز وتكوين ومتابعة 30 جمعية غابية موزعة على ولايات الشمال و الوسط . وقد وقع إلى حد الآن تركيز ستة جمعيات غابية بولاية القيروان بالتعاون مع منظمات غير حكومية.

5- النهوض بالمرأة الريفية :

أولى المخطط التاسع عناية خاصة للنهوض بالمرأة الريفية وذلك إعتبار للدور الهام والمتميز الذي تلعبه في الوسط الفلاحي والريفي .

و تتمثل أهم الأهداف المرسومة في المخطط في :
- إعطاء مكانة أهم لعنصر "المرأة" في البرامج و المشاريع التنموية
- ملائمة برامج التأهيل في التكوين المهني والإرشاد مع درجة مشاركة المرأة في التصرّف في الموارد الطبيعية والإنتاج
- الإحاطة بالفلاحة النسائية و دعم تكوين الجمعيات النسائية في الوسط الريفي مع إرساء نظام تمويل يتماشى و وضعيات هذه الجمعيات .

و قد تمثلت أهم الإنجازات خلال الفترة الأولى من المخطط التاسع في :
- إقرار إستراتيجية للنهوض بالمرأة الريفية ترمي إلى تطوير قدرات المرأة الريفية في القطاع الفلاحي والحدّ من الصعوبات الإقتصادية والإجتماعية التي تواجهها .
- دعم تكوين الفتاة الريفية حيث قامت وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي بـ :

* تكوين 146من الفتيات متخرجات في مستوى عامل مؤهل
* تكوين 140 فتاة ريفية بالمعاهد الفلاحية بسكرة و بوشرك وتيبار
* تكوين و رسكلة 176من المنتفعات بمشاريع موارد الرزق في إطار برنامج صندوق التضامن الوطني 26-26

- دعم الإرشاد الفلاحي الموجه للمرأة حيث وقع تدعيم البرامج الإرشادية على المستوى الجهوي مع تنويعها حيث شملت عديد الميادين مثل الزراعات الكبرى والأشجار المثمرة والخضروات والإقتصاد في مياه الرّي والإنتاج الحيواني وحماية الموارد الطبيعية والقروض و الإقتصاد العائلي والتنظيمات المهنية
- تنفيذ برامج خاصة بالمرأة الريفية في إطار مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة والتي يبلغ عدد 13 مشروعا .

ومن ناحية أخرى ساهمت برامج التزويد بالماء الصالح للشراب في الوسط الريفي وكذلك برامج التنوير الريفي في تحسين ظروف عيش و عمل المرأة الريفية .

وفي مجال الجمعيات الغابية ذات المصلحة المشتركة شرع سنة 1997 في وضع منهجية لتركيز وتكوين ومتابعة 30 جمعية غابية موزعة على ولايات الشمال و الوسط . وقد وقع إلى حد الآن تركيز ستة جمعيات غابية بولاية القيروان بالتعاون مع منظمات غير حكومية.

5- النهوض بالمرأة الريفية :

أولى المخطط التاسع عناية خاصة للنهوض بالمرأة الريفية وذلك إعتبار للدور الهام والمتميز الذي تلعبه في الوسط الفلاحي والريفي .

و تتمثل أهم الأهداف المرسومة في المخطط في :
- إعطاء مكانة أهم لعنصر "المرأة" في البرامج و المشاريع التنموية
- ملائمة برامج التأهيل في التكوين المهني والإرشاد مع درجة مشاركة المرأة في التصرّف في الموارد الطبيعية والإنتاج
- الإحاطة بالفلاحة النسائية و دعم تكوين الجمعيات النسائية في الوسط الريفي مع إرساء نظام تمويل يتماشى و وضعيات هذه الجمعيات .

و قد تمثلت أهم الإنجازات خلال الفترة الأولى من المخطط التاسع في :
- إقرار إستراتيجية للنهوض بالمرأة الريفية ترمي إلى تطوير قدرات المرأة الريفية في القطاع الفلاحي والحدّ من الصعوبات الإقتصادية والإجتماعية التي تواجهها .
- دعم تكوين الفتاة الريفية حيث قامت وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي بـ :

* تكوين 146من الفتيات متخرجات في مستوى عامل مؤهل
* تكوين 140 فتاة ريفية بالمعاهد الفلاحية بسكرة و بوشرك وتيبار
* تكوين و رسكلة 176من المنتفعات بمشاريع موارد الرزق في إطار برنامج صندوق التضامن الوطني 26-26

- دعم الإرشاد الفلاحي الموجه للمرأة حيث وقع تدعيم البرامج الإرشادية على المستوى الجهوي مع تنويعها حيث شملت عديد الميادين مثل الزراعات الكبرى والأشجار المثمرة والخضروات والإقتصاد في مياه الرّي والإنتاج الحيواني وحماية الموارد الطبيعية والقروض و الإقتصاد العائلي والتنظيمات المهنية
- تنفيذ برامج خاصة بالمرأة الريفية في إطار مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة والتي يبلغ عدد 13 مشروعا .

ومن ناحية أخرى ساهمت برامج التزويد بالماء الصالح للشراب في الوسط الريفي وكذلك برامج التنوير الريفي في تحسين ظروف عيش و عمل المرأة الريفية .

6 . مواصلة تنفيذ الخطط القطاعية و تطوير القطاع الفلاحي :

تواصل خلال الثلاث سنوات الأولى للمخطط التاسع تنفيذ الخطط القطاعية الرامية إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي من المواد الأساسية وهي الحبوب والزيتون والبطاطا والطماطم واللحوم الحمراء والألبان والأسماك قصد الإستغناء عن توريدها في المدى القريب .

ولتحقيق الأهداف المرسومة لهذه الخطط شهدت الفترة الأولى من المخطط إتخاذ بعض الإجراءات الإضافية كما تمّت مراجعة بعضها لتتلائم مع المعطيات الجديدة لتطور القطاع وإستحثاث نسقها .

أ - تنفيذ الإستراتيجيات القطاعية :

* الإستراتيجية القطاعية للحبوب :

تمّ تدعيم القطاع ببعث المركز الفني للحبوب الذي أوكلت إليه مهنة تأمين ملائمة البحوث العلمية الفلاحية مع المعطيات الطبيعية للمستغلات الفلاحية والقيام ببحوث تطبيقية وتجارب ميدانية لضبط مراجع فنية تتماشى وخاصيات مختلف جهات البلاد ونشر تقنيات الإنتاج الحديثة .

كما تمّ بعث وحدة إنجاز حسب الأهداف تعنى بالسهر على مشروع تنمية الحبوب . ومن ناحية أخرى شرع بإذن من سيادة رئيس الجمهورية في تحيين إستراتيجية الحبوب قصد إتخاذ المزيد من التدابير والإجراءات اللازمة للنهوض بهذا القطاع .

* إستراتيجية القوارص :

حظي قطاع القوارص بعناية خاصة خلال الفترة الأولى من المخطط التاسع حيث وقع إتخاذ العديد من الإجراءات الرامية إلى النهوض بهذا القطاع وتحسين مردوديته و تتمثل أهم الإجراءات في :

- العمل على تحسين الإنتاجية بالتشجيع على التسميد لدى صغار ومتوسطي الفلاحين .
- تكوين 300 عامل مختص في التقليم .
- إجراء حملة وطنية لمقاومة ذبابة القوارص عبر المداواة الجوية بولاية نابل لحوالي 10 آلاف هكتار سنويا ومداواة 3600 هك بالوسائل الأرضية ببقية الولايات .
- مواصلة البرنامج الوطني لمكافحة حافرة القوارص الذي تدعم بإحداث مركز لتربية الحشرات النافعة في إطار البرنامج الرئاسي الرّامي إلى حماية الغراسات الفتية

* إستراتيجية الزياتين :

حظي قطاع الزياتين بعناية متميزة خلال الفترة الأولى للمخطط التاسع تجسمت في إتخاذ عديد الإجراءات تهدف إلى تدعيم القطاع . فقد أقرّ المجلس الوزاري المنعقد يوم 23 سبتمبر 1998 تحت إشراف سيادة الرئيس إستراتيجية لتنمية القطاع تأخذ بعين الإعتبار كسب رهان المنافسة تتمحور حول العناصر التالية :

- مزيد التحكم في تكلفة الإنتاج
- النهوض بجودة المنتوج على مستوى مختلف المراحل
- تنمية الصادرات بتعزيز مجهود الإستثمار الخارجي والشراكة
- تنمية الإستهلاك الداخلي
- إنتهاج سياسة أسعار ملائمة للتشجيع على تحسين الجودة
- إحكام هيكلة القطاع بإنشاء مجلس وطني إستشاري للزيتون .

* خطة البطاطا :

تدعم قطاع إنتاج البطاطا بإحداث المركز الفني للبطاطا سنة 1997 الذي تشمل أنشطته متابعة مختلف المواسم وتنفيذ برامج تكوين ورسكلة لفائدة الفنيين والمنتجين .

و تركزت الجهود خلال الفترة الأولى من المخطط على دعم إنتاج البذور الذي لم يحقق الأهداف المرسومة له . كما وقعت مراجعة الخطة الوطنية للإكتفاء الذاتي في البطاطا خلال سنة 1998 .

* خطة الطماطم :

تواصل تنفيذ الخطة القطاعية في هذا المجال وقد تمّ تحقيق الأهداف المرسومة للفترة الأولى من المخطط .

* إسترتيجية الألبان :

حقق قطاع الألبان نتائج هامة مكنت من تحقيق فائض موسمي في الإنتاج بداية من سنة 1998 بما ينبئ بالوصول إلى الإكتفاء الذاتي في غضون سنة 2000 .

وقد تمّ في سنة 1998 الشروع في إعداد خطة ما بعد الإكتفاء الذاتي شملت جملة من الإجراءات شرع بعد في تنفيذها ترتكز على دعم إنتاج الأبقار الأصيلة المحليّة وتنويعها بالسلالات المزدوجة لإنتاج اللحوم والألبان ، دعم شبكة تجميع الحليب و دعم جودة المنتوج و مزيد تنظيم المهنة وتخصيص الخدمات في القطاع .

* إستراتيجية اللحوم الحمراء :

تواصل إنجاز النطة القطاعية المتعلّقة بتحقيق الإكتفاء الذاتي من اللحوم غير أنّ النتائج المسجلة كانت دون الأهداف المرسومة نظرا لتأثر قطاع اللحوم الحمراء بالظروف المناخية الغير ملائمة .

وقد قامت وزارة الفلاحة بتعيين هذه الخطة التي ستعرض قريبا على أنظار الحكومة .

* إستراتيجية قطاع الصيد البحري :

أولى هذا القطاع عناية خاصة حيث تمّ إتخاذ العديد من الإجراءات خلال المجلس الوزاري المنعقد يوم 30 سبتمبر 1998 تهدف إلى تطوير إنتاجه حتى يتماشى و ما أنجز من إستثمارات على مستوى البنية الأساسية والتشجيعات التي تمّ توفيرها خاصة بمناطق الشمال .

ب - تطوير القطاع الفلاحي :

وبالإضافة إلى تنفيذ مختلف الإستراتيجيات القطاعية شهدت الفترة الأولى من المخطط التاسع إجراءات تندرج في إطار تطوير القطاع و جعله يتلائم مع التطوّرات التي يشهدها هذا القطاع على المستوى العالمي .

وقد تمثلت هذه الإجراءات في مراجعة التشاريع الخاصة بالبذور والمستنبطات النباتية الذي تمت الموافقة عليه أخيرا إضافة إلى إعداد قانونين يتعلّقان :

- القانون الأول يهم الفلاحة البيولوجية وهو ما سيساهم في تثمين المنتوجات الفلاحية التونسية نظرا للإمكانات المتاحة
- القانون الثاني ويهم التسميات المثبتة للأصل وما سيوفره من حماية لخصوصية بعض المنتوجات مع إعطاءها قيمة مضافة هامة .

7. تأهيل القطاع :

عرفت سنتي 1997 و 1998 تكثيف العمل للإستعداد لموعد مزيد تحرير التبادل التجاري للمواد الفلاحية سواء في إطار إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي أو في إطار المنظمة العالمية للتجارة وذلك بإعداد برنامج لتأهيل القطاع الفلاحي والرفع من قدرته التنافسية .

و يندرج تأهيل قطاع الفلاحة والصيد البحري في إطار التأهيل الشامل للإقتصاد الوطني الذي أملته ضرورة إندماج إقتصادنا في الدورة الإقتصادية العالمية وما يترتب عنه من إنعكاسات للإتفاقيات الدولية التي تلتزم بها بلادنا من خلال إنضمامها للمنظمة العالمية للتجارة و إبرامها لإتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي .

ولئن يعتبر تحرير الإقتصاد الوطني وتفتحه على المحيط الخارجي في حد ذاته ثمرة المجهود الإصلاحي الذي إعتمدته الدولة خلال السنوات الأخيرة والذي مكن عددا هاما من المتعاملين الإقتصاديين من تحسين مستوى إنتاجيتهم و قدرتهم التنافسية بما يؤهلهم لرفع التحديات التي يواجهونها سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي و الإستفادة مما يوفره الوضع الجديد من فرص و إمكانات لتطوير أنشطتهم و توسيع مجالات تدخلهم ، فإنه بالمقابل يستوجب إرساء أسس متينة للنسيج الإقتصادي بما يوفر الظروف الملائمة لجعل أغلب المؤسسات المنتجة في مستوى مثيلاتها الأجنبية من حيث قدرتها على المنافسة وعلى مواصلة نشاطها وتدعيمه .

و يرتكز برنامج التأهيل الخاص بالقطاع الفلاحي على القيام بعدد هام من الدراسات والتحاليل نذكر منها دراستين شرع في تنفيذهما و تتعلّق الأولى بدراسة القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي ، أما الثانية فتهمّ إعداد إستراتيجية في مجال خدمات دعم القطاع الفلاحي و يقع إنجاز هاتين الدراستين بالتعاون مع البنك العالمي .

و سيتم الإنتهاء من هاتين الدراستين خلال سنة 1999 .

III . تقدم إنجاز مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة خلال الفترة 1997-1999 :

1- التذكير بمحتوى المشاريع :

عرفت الثلاث السنوات الأولى من المخطط التاسع مواصلة تنفيذ المشاريع المتواصلة التي إنطلقت قبل فترة المخطط التاسع وهي :

1- مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بنجد سيدي مهذب (1992-2000) بتكلفة بـ 39 م د
2- مشروع التنمية الفلاحية المندمجة لعوض ملاف (1989-1999) بتكلفة بـ 22 م د
3- مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بجبنيانة العنشة (1996-1999) بتكلفة بـ 10.2 م د
4- مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بسيدي بوزيد (1996-1999) بتكلفة بـ 37.8 م د
5- مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بسليانة (1996-1999) بتكلفة بـ 40.6 م د
6- مشروع تنمية المعتمديات الداخلية لولاية المهدية (1996-1999) بتكلفة بـ 36.5 م د
7- مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالقيروان (1995-2001) بتكلفة بـ 34 م د
8- مشروع تنمية الموارد الرعوية والغابية بالقيروان (1995-2001) بتكلفة بـ 16.8 م د

9- مشروع تنمية المناطق الجبلية بالشمال الغربي (1995-2000) بتكلفة بـ 50.7 م د

10-مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بسجنان-المرحلة الثانية (1994-1999) بتكلفة بـ 8.9 م د

كما إنطلق خلال الثلاث سنوات الأولى للمخطط تنفيذ ثلاث مشاريع جديدة

11- مشروع تنمية الموارد الطبيعية (1998-2003) بتكلفة قدرها 51.3 م د

12- مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بشمال شرقي الكاف (1998-2003) بتكلفة قدرها 50.9 م د

13- مشروع تنمية جنوب شرقي الكاف (1998-2003) بتكلفة قدرها 20.7 م د .

2. الإنجازات :

1.2 الإستثمارات :

بلغت الإستثمارات المنجزة خلال الفترة 1997-1999 بالإعتماد على ما تحقق سنة 1997 و 1998 وتقديرات 1999 حوالي 97.1 م د مقابل تقديرات بـ 89.6 م د أي بنسبة إنجاز بـ 109٪ كما يبرزه الجدول المصاحب .

2. 2 الإنجازات المادية :

وقع في إطار المشاريع الثلاث عشر والتي هي في طور الإنجاز القيام بإنجاز العديد من الأنشطة والبرامج الهادفة لدعم التنمية طبقا لأهداف المخطط . و تتمثل أهم الإنجازات في :

أ - دعم أشغال المحافظة على المياه والتربة :

تمثلت إنجازات الفترة 1997 - 1999 في إنجاز أشغال ميكانيكية و يدوية (إقامة مصاطب) وتعديل مجاري الأودية و تثبيت الأشغال و إحداث بحيرات جبلية .وبلغت الإنجازات المستويات التالية :

- تهيئة حوالي 34 600 هك بالمصاطب الميكانيكية واليدوية
- تعديل 100 19 هك من مجاري الأودية
- تثبيت 230 19 هك بالشجيرات العلفية
- إحداث 20 بحيرة جبلية .

ب - التهيئة الغابية والرعوية :

تشمل أغلب المشاريع حماية و دعم إستغلال الموارد الغابية والرعوية و تتمثل الإنجازات في :

- تشجير غابي على مساحة 6450 هك
- تهيئة المراعي على مساحة تزيد عن 100 17 هك .

ج - البنية الأساسية :

تم في هذا المجال :

- إحداث 460 كلم من المسالك الفلاحية
- إحداث وتجهيز 58 بئرا عميقة
- إحداث و تجهيز 83 بئرا سطحية
- إحداث و تجهيز 9 هك من المناطق السقوية
- تزويد 117 تجمّع سكني بالماء الصالح للشراب
- إحداث و تهيئة 1450 هك من المناطق السقوية .

د - التنمية الفلاحية :

تهدف جل المشاريع إلى تكثيف الإنتاج النباتي والحيواني عبر الرفع في المستوى التقني للفلاحين و دعم عمليات الإرشاد الفلاحي وتوفير القروض إقتناء مستلزمات الإنتاج .

وقد وقع التركيز على تنمية الإنتاج الحيواني و ذلك بدعم عمليات تحسين السلالات وتحسين الموارد العلفية . وقد تمّ في هذا المجال :

- غراسة الأشجار المثمرة على 964 16 هك
- تشبيب الزياتين على 810 هك
- تلقيح 490 146 ألف رأس من الأغنام و 13 ألف رأس من الأبقار ضد الأمراض المعدية
- دعم تربية النحل و الأرانب
- إحداث مراكز للتقليح الإصطناعي و مراكز لتجميع الحليب .

هـ - النهوض بالمرأة :

أسهمت كل المشاريع في تسليط الأضواء على دور المرأة في الفلاحة والإنتاج الغذائي و مكنت من تشخيص الأنشطة المدرّة للدخل بالإضافة إلى برامج تكوين الفتاة الريفية وتحسين ظروف المرأة بصفة عامة . وقد أمكن خلال سنتي 1997 و 1998 القيام بـ :

- تكوين 526 فتاة ريفية في الصناعات التقليدية و الإنتاج الفلاحي
- إحداث حدائق عائلية (200 حديقة)

و - النهوض بالعمل الجمعياتي :

بدأت أغلب المشاريع الفلاحية المندمجة خلال السنوات الأخيرة تركز على دور المنتفعين في المساهمة في إنجاز أهداف هذه المشاريع والمحافظة عليها عند الإنجاز وذلك بإتّباع المقاربة التشاركية و إحداث العديد من الجمعيات ذات المصلحة المشتركة .

وقد تمّ في هذا المجال إحداث ودعم العديد من الجمعيات ذات المصلحة المشتركة و دعم الجمعيات المتواجدة بمنطقة تدخل المشاريع بالإضافة إلى إشراك الجمعيات غير الحكومية في إنجاز بعض المكونات .

الجـزء الثالـث

الإستنتاجات والتوجهات

أبرزت تحاليل النتائج الجملية ونتائج مختلف القطاعات خلال الفترة الأولى من المخطط التاسع العناية التي توليها الدولة لقطاع الفلاحة والصيد البحري من ناحية وتجاوب القطاع من ناحية أخرى مع مختلف الإصلاحات التي أقرها المخطط التاسع والتي شرع في تنفيذها خلال هذه الفترة. وهذا يؤكد ضرورة مواصلة هذه الإصلاحات وتعميقها بما يمكن القطاع من الإستعداد لمجابهة ما سيترتب عن تحرير المبادلات في إطار الإتفاقيات التي إلتزمت بها بلادنا من خلال إنصهارها في المنظومة الإقتصادية العالمية وإنضمامها للمنظمة العالمية للتجارة وإبرامها إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

كما يبرز تحليل نتائج الفترة الأولى للمخطط التاسع التفاعل الكبير مع الآليات المجسمة للسياسة الفلاحية المتبعة حيث أبرزت النتائج قدرة القطاع على تحسين إنتاجيته والترفيع في الإنتاج في مختلف المنتوجات. وتمثل النتائج التي تمّ تحقيقها في إطار الخطط القطاعية الرامية إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي أهم مؤشر على ذلك خاصة في قطاعات الألبان والزيتون واللحوم والصيد البحري.

وهذا ما يدعو إلى ضرورة تكثيف الجهود لتعميق الإصلاحات التي شرع في تنفيذها ودعم القدرة التنافسية لمنتوجاتنا عبر تنفيذ برنامج التأهيل الخاص بالقطاع الفلاحي وإيجاد الحلول الملائمة لبعض العوائق التي لا تزال تحدّ من تطور بعض القطاعات حتى يتمكن القطاع من تدارك التأخير الحاصل خلال الفترة الأولى من المخطط والإقتراب من تحقيق الأهداف الكمية خلال الفترة المتبقية.

وإجمالا فإن أهم التوجهات ترتكز على المحاور التالية :

- مواصلة تنفيذ الإستراتيجيات العشرية في مجال الموارد الطبيعية.
- تعميق الإصلاحات بما يمكن القطاع الفلاحي من مجابهة التحديات المستقبلية المتمثلة في تحرير المبادلات وإندماج إقتصادنا في الدورة الإقتصادية العالمية.
- إزالة العوائق التي تحد من تطور قطاعات الإنتاج.

I . مواصلة تنفيذ الإستراتيجيات العشرية في ميدان تعبئة الموارد الطبيعية :

1- الموارد المائية :

تواصل خلال الفترة الأولى من المخطط التاسع (97-99) إنجاز مختلف مكونات الخطة العشرية لتعبئة الموارد المائية بنسق حثيث وذلك بعد تخطي بعض الصعوبات التي شهدتها الخطة عند إنطلاقها خاصة بالنسبة للمشاريع الكبرى مثل السدود والقنوات والسدود الجبلية والمناطق السقوية الكبرى. وتكمن هذه الصعوبات في تعبئة الموارد المالية وعدم إستكمال الدراسات المعمقة والمشاكل العقارية الخاصة بهذه المشاريع .

* في ميدان السدود الكبرى :

بالنسبة للسدود الكبرى فقد تم إنجاز 5 سدود كبرى ضمن الخطة وهي سدود سجنان (1995)، سيدي يعيش (1997)، الحجر (1995)، زويتينة من مركب بربرة (1999) والرمل (1998) وتسمح السدود المنجزة من تعبئة حوالي 230 م.م3 في السنة إضافة إلى 250 م.م3 بانتهاء أشغال سد سيدي البراق خلال سنة 1999 ليبلغ بذلك حجم المياه المعبئة ضمن الخطة حوالي 480 م.م3 في السنة أي بنسبة 65٪ من الحجم المبرمج بالخطة . كما إنطلقت أشغال إنجاز سد الحما من ولاية بن عروس بطاقة إستيعاب تقدر بـ 12 م.م3. هذا ومن المنتظر أن تنطلق خلال سنة 1999 أشغال أربع سدود كبرى وهي سد الزرقة بولاية جندوبة و سد العبيد بولاية نابل وسد الرميل بسليانة وسد البرك بولاية القصرين ، بينما ما زالت السدود الأخرى المتبقية ضمن برنامج الخطة العشرية في طور إستكمال الدراسات والبحث عن التمويل ومن المنتظر أن تنطلق أشغالها في أواخر المخطط التاسع. وعلى ضوء هذه المعطيات يتم إنجاز كامل برنامج الخطة العشرية لتعبئة الموارد المائية بواسطة السدود الكبرى خلال المخطط العاشر.

* في ميدان السدود الجبلية :

وفيما يخص السدود الجبلية فقد تم إنجاز 97 سدا بينما يوجد 15 سدا في طور الإنجاز ليبلغ بذلك العدد الجملي 112 سدا بطاقة إستيعاب بـ 160 م.م3 وكلفة قدرت بـ 193 م.د ويمثل عدد السدود المنجزة 55٪ من برنامج الخطة العشرية.

وقد تم برمجة 15 سدا عوضا عن 40 سدا مبرمجة خلال سنوات 97 و98 وذلك بسبب تأخر الحصول على التمويلات الخارجية . ولتدارك هذا التأخير تمت الموافقة من طرف صناديق التمويل على إنجاز 47 سدا ضمن برنامج سنوات 1999 و2000. كما تم إقتراح السدود المتبقية على عدة صناديق تمويل أخرى قصد تمويلها.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات الخاصة بإنجاز كل هذه السدود قد إنتهت، ومن المنتظر إنجاز كامل برنامج الخطة العشرية لتعبئة الموارد المائية بواسطة السدود الجبلية خلال المخطط العاشر.

* في ميدان تعبئة الموارد بواسطة أشغال المحافظة على المياه والتربة :

أما فيما يخص تعبئة المواد المائية بواسطة منشآت المحافظة على المياه والتربة من بحيرات جبلية ووحدات فرش المياه وتغذية المائدة المائية فقد تم إنجاز 480 بحيرة جبلية و2912 وحدة لفرش المياه وتغذية المائدة المائية وهو ما يمثل على التوالي 48٪ و68٪ من برنامج كامل الخطة.

أما فيما يخص الفترة المتبقية من المخطط التاسع فقد تم برمجة إنجاز 195 بحيرة جبلية بكلفة 33.1 م د إلى جانب إنجاز 665 وحدة لفرش المياه وتغذية المائدة بكلفة 11.4 م د.

ومن المنتظر إنجاز ما تبقى من برنامج هذه الخطة خلال المخطط العاشر.

* في ميدان إستكشاف الموارد المائية الجوفية :

وفي ميدان الحفريات العميقة فقد تم إنجاز خلال الفترة الأولى من المخطط التاسع (97-99) إنجاز 307 حفرية إستكشافية، 287 حفرية مراقبة و237 حفرية للإستغلال العمومي وهو ما يمثل على التوالي 59٪، 73٪ و44٪ من كامل برنامج المخطط، كما تم إنجاز 499 حفرية للإستغلال الخاص خلال نفس الفترة .

2- المناطق السقوية :

سيقع خلال المخطط العاشر الإنتهاء من إنجاز قرابة 15 ألف هك من المناطق السقوية الكبرى على السّدود الكبرى و التي انطلق إنجازها في فترة المخطط التاسع، كما ستنطلق أشغال مناطق جديدة على سدود الحركة و قمفوم و الزّيّاتين (1000هك) من ولاية بنزرت و على سدّ سيدي يعيش من ولاية قفصة (1000هك) .

هذا و ستتواصل عمليات التهيئة المائية الفلاحية على الآبار العميقة المنجزة في إطار برنامج الآبار الإستكشافيّة وعلى محطات تطهير المياه في الولايات الأخلية . ومن المرتقب أن يقع إنهاء تهيئة 1000هك تُروى من محطة تطهير تونس الغربية التي سينطلق إنجازها في أواخر المخطط التاسع و إنجاز عمليات التغذية الإصطناعية . للموائد المائية الجوفية المستنزفة بالوطن القبلي و ذلك في نطاق برنامج تم تمويله من طرف البنك العالمي .

و سيتمّ في فترة المخطط العاشر إنجاز المراحل النهائية لمشروع الإقتصاد في مياه الرّي بواحات الجنوب ومشروع استصلاح وإعادة تهيئة شبكات الرّي المتقادمة بولايات الوسط الغربي . و من المبرمج أن تنطلق خلال نفس الفترة أشغال تجديد شبكات الرّي بمنطقة مجردة السفلي على مساحة 5 آلاف هكتار ستنطلق دراستها في سنة 1999.

أمّا في ما يتعلّق بتحسين ظروف استغلال المناطق السقوية ، فسيتواصل خلال المخطط العاشر تنفيذ الإجراءات الرّتاسية الخاصة بخطة تكثيف وتطوير مردودية الفلاحة السقوية ، ومن ذلك على الخصوص :

- مواصلة دعم برامج الإقتصاد في مياه الرّي باستكمال تجهيز كل المناطق السقوية بالوسائل الملائمة لذلك في آخر المخطط العاشر .
- تعميم الجمعيات ذات المصلحة المشتركة على جميع المناطق السقوية وتطوير تدخّلاتها عبر تركيز جمعيات تنمية .
- تكريس دور وكالة الإصلاح الزّراعي في التدخّل في المناطق السقوية العمومية منها و الخاصة

و في إطار التوجهات المستقبلية تحرص الوزارة على مواصلة المجهودات الرامية إلى تأهيل القطاع السقوي و تعصيره مع تشريك المنتفعين في تشخيص المشاريع والمساهمة في إنجازها . و نذكر منها خاصة :

- إدخال التقنيات الحديثة التي تساهم في تحسين التصرف في المنشآت المائية (آلات القيس ، منظومات التسيير والتصرف عن بعد ، تجهيزات الضخ ذات سرعة متغيرة قصد الإقتصاد في الطاقة)
- إستعمال التقنيات الحديثة المتعلّقة بطرق الرّي ، بقيادة عملية الرّي ، بالتسميد والمكننة الفلاحية للإقتصاد في مياه الرّي وتحسين مردودية و جودة المزروعات
- إعتماد برامج الإرشاد الفلاحي حول التقنيات العصرية و حسن إستعمالها والتحكم فيها مع تدعيم الربط بين البحث والإرشاد
- تدعيم مشاركة المهنة و القطاع الخاص (المستشار الفلاحي) في المهام المتعلقة بالتحسيس والتكوين وتأطير الفلاحين
- إحداث إطار تشريعي يهمّ تكوين مجمع للجمعيات ذات المصلحة المشتركة تهتمّ بالمنشآت المائية
- الحث على تطوير مهام الجمعيات المائية لتشمل المسائل التنموية للمناطق السقوية مع وضع الإطار التشريعي للغرض
- وضع إطار تشريعي لإيجاد الحلول الملائمة للأوضاع العقارية التي تتسم بالتشتت المفرط للمستغلات الفلاحية

- الإسراع بتطبيق التعريفة المزدوجة لمياه الرّي بالمناطق السقوية العمومية مع أخذ كل الإجراءات اللازمة التي تساهم في تيسير عملية تطبيق هذا النظام
- الإسراع بتعميم النظام التعاقدي بين الجمعيات المائية والمندوبيات الفلاحية بما يضمن تحسين التصرّف في المنشآت المائية
- دراسة إمكانية معالجة المياه المستعملة درجة ثالثة وإستخدامها بالقطاع الفلاحي
- ضبط آليات تقنية وقانونية تسمح بالتحكم في إستغلال الموارد المائية الجوفية
- إحداث برامج تكوينية للفنيين في صيانة الأنظمة المائية قصد حثهم على بعث مقاولات متخصصة في هذا المجال وحتى تتمكن الجمعيات المائية من إيجاد الهياكل الفنية للتعاقد معها
- تعميم المشروع الرئاسي الخاص بتشريك المهنة (الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري) في مجال الإرشاد والتكوين الفلاحي ليشمل كافة المناطق السقوية
- مراجعة النصوص القانونية الخاصة بالمياه المستعملة والمعالجة لأغراض فلاحية (نوعية المياه ، قائمة المزروعات مع تقنيات الري الملائمة لها .

هذا و بانتهاء الدراسات الإستراتيجية لقطاع المياه التي أخذت بعين الإعتبار الإشكاليات الحالية لقطاع المناطق السقوية و حدّدت بعض التوجّهات الإستراتيجية لمستقبل القطاع فمن المرتقب أن تتبلور خلال المخطط العاشر عدّة برامج هدفها تنمية القطاع و تطوير هيكلته .

3- الماء الصالح للشراب بالوسط الريفي:

سيتواصل خلال المخطط العاشر نسق إنجاز مشاريع الماء الصالح للشراب في أغلب الولايات و خصوصا بولايات الشمال الغربي و الجنوب الشرقي التي لاتزال بها نسب التزويد في المناطق الريفية أقلّ من النسبة الوطنية .

ومن المؤمل كذلك أن ترتفع نسبة التزويد الوطنية من 80%، وهي المرتقبة في نهاية المخطط التاسع ، إلى 90% عند نهاية المخطط العاشر ممّا سيمكّن البلاد من حلّ معضلة تزويد المناطق الرّيفية بالماء الصالح للشراب .

هذا و سيتمّ تحديد ملامح برنامج المخطط العاشر في نطاق الدّراسة الإستراتيجية للماء الصالح للشراب في الوسط الرّيفي التي تقام بالتعاون بين الشركة القومية للإستغلال وتوزيع المياه والإدارة العامة للهندسة الريفية .

كما ستتواصل خلال فترة المخطط العاشر ولكن بنسق أعلى عمليات تأهيل وتجديد الأنظمة المائية المتقادمة والتي لم تعد تلبي حاجيات المنتفعين من الناحية الكميّة أو النوعية للمياه . كما ستتواصل عمليات تأطير ومتابعة الجمعيات ذات المصلحة المشتركة لإكسابها مزيد النجاعة من تصرفها المالي أساسا . ومن المرتقب أن يصل عدد جمعيات الماء الصالح للشراب إلى قرابة 2000 جمعية في حدود سنة 2005.

4- المحافظة على المياه والتربة :

بالرجوع إلى الأهداف المرسومة بالمخطط التاسع يتبين أن بعض عناصر برنامج المحافظة على المياه والتربة تشهد بعض التأخير وذلك للأسباب التالية :

- عدم توفر أو تأخير في فتح الإعتمادات اللازمة لإنجاز البحيرات الجبلية ومنشآت التغذية وفرش مياه السيلان إذ أن تمويل هذه العناصر يتم أساسا عن طريق مشاريع المجموعة الأوروبية .
- عدم إقبال الفلاحين على إقامة بعض الأشغال البيولوجية في برنامج المخطط على القطاع الخاص (أشغال الصيانة والتعهد والتقنيات اللينة) وذلك للكلفة الباهضة لهذه الأشغال وعدم قدرة صغار ومتوسطي الفلاحين على تحمل هذه التكاليف رغم الحملات التحسيسية في إطار التمشي التشاركي الذي قامت به الإدارة .
- البطيء الحاصل في تطبيق قانون المحافظة على المياه والتربة الذي يسعى إلى تنظيم التدخلات وذلك نظرا إلى إجراءات التنفيذ التي تتطلب حيزا زمنيا وتدخل عدة أطراف.
- عدم مراجعة خارطة الإنجراف في مقياس أكبر.
- عدم إدماج مفهوم تدهور التّربة المقتصر حاليا على الإنجراف المائي ليشمل الإنجراد، التملّح والتغدق، التصحّر والإكتساح العمراني على الأراضي الفلاحيّة الخصبة نظرا لتأثير هذه الظّواهر على ضياع مخزوننا من موارد التّربة الصّعبة التجدّد.

ولتفادي هذه الإشكاليات والرفع في نسق الإنجاز تتجه النيّة نحو :

- الترفيع في نسبة الحوافز للقيام بأشغال المحافظة على المياه والتربة
- تفويض بعض مسؤوليات وزير الفلاحة إلى الوالي وذلك للمصادقة على برامج التهيئة وإصدار قرار تحديد مناطق التدخل، بعد إستشارة التجمع الجهوي للمحافظة على المياه والتربة.
- إعداد الدراسات الفنية والإقتصادية والإجتماعية لمناطق التدخل وإحداث الجمعيات لتعرض هذه الدراسات في أن واحد للعموم قبل تقديمها للمصادقة عليها من قبل المجالس الجهوية للمحافظة على المياه والتربة. وتمكن هذه الإجراءات من ربح أكثر من 60٪ من الوقت الذي كان مخصصا لإحداث

كما ستتواصل خلال فترة المخطط العاشر ولكن بنسق أعلى عمليات تأهيل وتجديد الأنظمة المائية المتقادمة والتي لم تعد تلبي حاجيات المنتفعين من الناحية الكميّة أو النوعية للمياه . كما ستتواصل عمليات تأطير ومتابعة الجمعيات ذات المصلحة المشتركة لإكسابها مزيد النجاعة من تصرفها المالي أساسا . ومن المرتقب أن يصل عدد جمعيات الماء الصالح للشراب إلى قرابة 2000 جمعية في حدود سنة 2005.

4- المحافظة على المياه والتربة :

بالرجوع إلى الأهداف المرسومة بالمخطط التاسع يتبين أن بعض عناصر برنامج المحافظة على المياه والتربة تشهد بعض التأخير وذلك للأسباب التالية :

- عدم توفر أو تأخير في فتح الإعتمادات اللازمة لإنجاز البحيرات الجبلية ومنشآت التغذية وفرش مياه السيلان إذ أن تمويل هذه العناصر يتم أساسا عن طريق مشاريع المجموعة الأوروبية .
- عدم إقبال الفلاحين على إقامة بعض الأشغال البيولوجية في برنامج المخطط على القطاع الخاص (أشغال الصيانة والتعهد والتقنيات اللينة) وذلك للكلفة الباهضة لهذه الأشغال وعدم قدرة صغار ومتوسطي الفلاحين على تحمل هذه التكاليف رغم الحملات التحسيسية في إطار التمشي التشاركي الذي قامت به الإدارة .
- البطيء الحاصل في تطبيق قانون المحافظة على المياه والتربة الذي يسعى إلى تنظيم التدخلات وذلك نظرا إلى إجراءات التنفيذ التي تتطلب حيزا زمنيا وتدخل عدة أطراف.
- عدم مراجعة خارطة الإنجراف في مقياس أكبر.
- عدم إدماج مفهوم تدهور التّربة المقتصر حاليا على الإنجراف المائي ليشمل الإنجراد، التملّح والتغدق، التصحّر والإكتساح العمراني على الأراضي الفلاحيّة الخصبة نظرا لتأثير هذه الظّواهر على ضياع مخزوننا من موارد التّربة الصّعبة التجدّد.

ولتفادي هذه الإشكاليات والرفع في نسق الإنجاز تتجه النيّة نحو :

- الترفيع في نسبة الحوافز للقيام بأشغال المحافظة على المياه والتربة
- تفويض بعض مسؤوليات وزير الفلاحة إلى الوالي وذلك للمصادقة على برامج التهيئة وإصدار قرار تحديد مناطق التدخل، بعد إستشارة التجمع الجهوي للمحافظة على المياه والتربة.
- إعداد الدراسات الفنية والإقتصادية والإجتماعية لمناطق التدخل وإحداث الجمعيات لتعرض هذه الدراسات في أن واحد للعموم قبل تقديمها للمصادقة عليها من قبل المجالس الجهوية للمحافظة على المياه والتربة. وتمكن هذه الإجراءات من ربح أكثر من 60٪ من الوقت الذي كان مخصصا لإحداث

الجمعيات بإعتبار عرض برامج التهيئة على مصادقة المجلس الوطني للمحافظة على المياه والتربة وقرار وزير الفلاحة بعد إستشارة وزارة البيئة والتهيئة الترابية ثم الشروع في دراسة إمكانية إحداث الجمعية.

- مزيد العمل التحسيسي لإنجاز أشغال تثبيت المنشآت الميكانيكية عن طريق المقاولات.
- التركيز على أولويات التدخل الخاصة بحماية السدود من الترسبات وتغذية الموائد المائية .
- الإسراع في إعداد ضوابط الدراسات التقييمية والجرد الكامل للأشغال المنجزة وكذلك منهجية تعيين خرائط الإنجراف .
- تنشيط مراصد التربة وتبسيط منهجية جمع المعطيات وطرق المتابعة .
- تعيين خرائط حماية الأراضي الفلاحية حول المدن الكبرى خاصة من البناء الفوضوي.
- توفير الإستثمارات الضرورية للقيام بالبحوث الخاصة بالمحافظة على المياه والتربة.

5- الغابات :

مقارنة مع أهداف المخطط التاسع والخطة العشرية في مجال الغابات ومقاومة التصحر، يبقى النسق الحالي للإنجازات دون النسق المطلوب لبلوغ الأهداف المرسومة.

لذلك فإن الوزارة شرعت في تحيين ومراجعة أهداف الخطة العشرية للتشجير ومقاومة التصحر كما وكيفا.

وتتمثل أهم الإشكاليات التي تعترض تنفيذ الخطة في :

. الصعوبات العقارية (تحديد ملك الدولة الغابي وتصفية الأوضاع العقارية بالأراضي الإشتراكية).
. عدم إقبال الخواص على التشجير الغابي بأراضيهم لعدم إقتناعهم بمبدإ إخضاع أراضيهم لنظام الغابات المشتركة.
. عدم توفير ميزانية خاصة لتمويل مشاريع التنمية المندمجة المعدة لتركيز الجمعيات الغابية ذات المصلحة المشتركة.

ولتخطي هذه الصعوبات وللترفيع في نسق الإنجاز، تم تشخيص جملة من الإجراءات وقع إقتراحها في تقرير مراجعة الخطة الوطنية للتشجير ومقاومة التصحر والمتمثلة أهمها في ما يلي :

الجمعيات بإعتبار عرض برامج التهيئة على مصادقة المجلس الوطني للمحافظة على المياه والتربة وقرار وزير الفلاحة بعد إستشارة وزارة البيئة والتهيئة الترابية ثم الشروع في دراسة إمكانية إحداث الجمعية.

- مزيد العمل التحسيسي لإنجاز أشغال تثبيت المنشآت الميكانيكية عن طريق المقاولات.
- التركيز على أولويات التدخل الخاصة بحماية السدود من الترسبات وتغذية الموائد المائية .
- الإسراع في إعداد ضوابط الدراسات التقييمية والجرد الكامل للأشغال المنجزة وكذلك منهجية تعيين خرائط الإنجراف .
- تنشيط مراصد التربة وتبسيط منهجية جمع المعطيات وطرق المتابعة .
- تعيين خرائط حماية الأراضي الفلاحية حول المدن الكبرى خاصة من البناء الفوضوي.
- توفير الإستثمارات الضرورية للقيام بالبحوث الخاصة بالمحافظة على المياه والتربة.

5- الغابات :

مقارنة مع أهداف المخطط التاسع والخطة العشرية في مجال الغابات ومقاومة التصحر، يبقى النسق الحالي للإنجازات دون النسق المطلوب لبلوغ الأهداف المرسومة.

لذلك فإن الوزارة شرعت في تحيين ومراجعة أهداف الخطة العشرية للتشجير ومقاومة التصحر كما وكيفا.

وتتمثل أهم الإشكاليات التي تعترض تنفيذ الخطة في :

. الصعوبات العقارية (تحديد ملك الدولة الغابي وتصفية الأوضاع العقارية بالأراضي الإشتراكية).
. عدم إقبال الخواص على التشجير الغابي بأراضيهم لعدم إقتناعهم بمبدإ إخضاع أراضيهم لنظام الغابات المشتركة.
. عدم توفير ميزانية خاصة لتمويل مشاريع التنمية المندمجة المعدة لتركيز الجمعيات الغابية ذات المصلحة المشتركة.

ولتخطي هذه الصعوبات وللترفيع في نسق الإنجاز، تم تشخيص جملة من الإجراءات وقع إقتراحها في تقرير مراجعة الخطة الوطنية للتشجير ومقاومة التصحر والمتمثلة أهمها في ما يلي :

* تصفية الأوضاع العقارية :

تبلغ مساحة ملك الدولة الغابي 925736 هك منها 532363 هك مسجلة بملك الدولة الغابي والباقي بصدد التسجيل من طرف المحكمة العقارية أو تخلت عن تسجيله لعدم الإختصاص .

وتبلغ مساحة الأراضي الخاضعة لنظام الغابات بإستثناء التابعة لملك الدولة 988939 هك وبذلك تصبح المساحة الجملية لملك الدولة الغابي وللأراضي الخاضعة لنظام الغابات الجاري بها العمل 1914575 هك.

* ولإيجاد الحلول الملائمة للمشاكل الغابية يقترح :

- تكوين لجنة وطنية لدراسة الوضعية العقارية للأراضي الغابية التابعة للدولة .
- تكوين لجنة لدراسة السبل الكفيلة بتبسيط عملية إخضاع هذه الأراضي لنظام الغابات لضمان تيسير تصرف المالكين في أراضيهم.

* التشجير بأراضي الخواص :

أما بالنسبة للتشجير بأراضي الخواص فقد لوحظ إقبال متزايد من طرف الخواص على الغراسات المتعددة الفوائد (إنتاج الثمار والخشب مثل الجوز والتين والزيتون والفستق) بالمناطق الجبلية والمناطق المحاذية لها والفجوات الغابية .

وفي ما يخص التشجير بأنواع غابية وفي صورة رغبة الخواص في تشجير أراضيهم فإنه بإمكانهم التمتع بالتشجيعات التي تسندها الدولة طبقا للتشريع الجاري به العمل.

ولتشجيعهم على ذلك وتسهيل هذه العملية تتجه النيّة إلى :

- مراجعة مبدإ الإخضاع لنظام الغابات بالنسبة للغابات المنتجة والمحدثة من طرف الخواص بأملاكهم مع تعويض التراخيص المفروضة عليهم عند الإستغلال بكراسات شروط تتضمن المحافظة على الصبغة الغابية لهذه الأراضي عند إستغلالها.
- تصفية وضعية الأراضي التي وقع تشجيرها من طرف الإدارة منذ الستينات سواء بمواصلة عملية الشراء أو بإرجاعها إلى مستحقيها لإستغلالها طبقا لكراس الشروط مع تأطير فني من طرف المصالح الغابية.
- تكثيف عمليات الإحاطة والإرشاد والتحسيس وذلك بإيجاد هيكل مختص في ميدان الغابات والمراعي.
- مراجعة بعض النصوص التشريعية لإضفاء أكثر مرونة لعملية الإخضاع لنظام الغابات.

* تصفية الأوضاع العقارية :

تبلغ مساحة ملك الدولة الغابي 925736 هك منها 532363 هك مسجلة بملك الدولة الغابي والباقي بصدد التسجيل من طرف المحكمة العقارية أو تخلت عن تسجيله لعدم الإختصاص .

وتبلغ مساحة الأراضي الخاضعة لنظام الغابات بإستثناء التابعة لملك الدولة 988939 هك وبذلك تصبح المساحة الجملية لملك الدولة الغابي وللأراضي الخاضعة لنظام الغابات الجاري بها العمل 1914575 هك.

* ولإيجاد الحلول الملائمة للمشاكل الغابية يقترح :

- تكوين لجنة وطنية لدراسة الوضعية العقارية للأراضي الغابية التابعة للدولة .
- تكوين لجنة لدراسة السبل الكفيلة بتبسيط عملية إخضاع هذه الأراضي لنظام الغابات لضمان تيسير تصرف المالكين في أراضيهم.

* التشجير بأراضي الخواص :

أما بالنسبة للتشجير بأراضي الخواص فقد لوحظ إقبال متزايد من طرف الخواص على الغراسات المتعددة الفوائد (إنتاج الثمار والخشب مثل الجوز والتين والزيتون والفستق) بالمناطق الجبلية والمناطق المحاذية لها والفجوات الغابية .

وفي ما يخص التشجير بأنواع غابية وفي صورة رغبة الخواص في تشجير أراضيهم فإنه بإمكانهم التمتع بالتشجيعات التي تسندها الدولة طبقا للتشريع الجاري به العمل.

ولتشجيعهم على ذلك وتسهيل هذه العملية تتجه النيّة إلى :

- مراجعة مبدإ الإخضاع لنظام الغابات بالنسبة للغابات المنتجة والمحدثة من طرف الخواص بأملاكهم مع تعويض التراخيص المفروضة عليهم عند الإستغلال بكراسات شروط تتضمن المحافظة على الصبغة الغابية لهذه الأراضي عند إستغلالها.
- تصفية وضعية الأراضي التي وقع تشجيرها من طرف الإدارة منذ الستينات سواء بمواصلة عملية الشراء أو بإرجاعها إلى مستحقيها لإستغلالها طبقا لكراس الشروط مع تأطير فني من طرف المصالح الغابية.
- تكثيف عمليات الإحاطة والإرشاد والتحسيس وذلك بإيجاد هيكل مختص في ميدان الغابات والمراعي.
- مراجعة بعض النصوص التشريعية لإضفاء أكثر مرونة لعملية الإخضاع لنظام الغابات.

* تصفية الأوضاع العقارية :

تبلغ مساحة ملك الدولة الغابي 925736 هك منها 532363 هك مسجلة بملك الدولة الغابي والباقي بصدد التسجيل من طرف المحكمة العقارية أو تخلت من تسجيله لعدم الإختصاص .

وتبلغ مساحة الأراضي الخاصة لنظام الغابات باستثناء التابعة لملك الدولة 988939 هك وبذلك تصبح المساحة الجملية لملك الدولة الغابي وللأراضي الخاصة لنظام الغابات الجاري بها العمل 1914575 هك.

* ولإيجاد الحلول الملائمة للمشاكل الغابية يقترح :

- تكوين لجنة وطنية لدراسة الوضعية العقارية للأراضي الغابية التابعة للدولة .
- تكوين لجنة لدراسة السبل الكفيلة بتبسيط عملية إخضاع هذه الأراضي لنظام الغابات لضمان تيسير تصرف المالكين في أراضيهم.

* التشجير بأراضي الخواص :

أما بالنسبة للتشجير بأراضي الخواص فقد لوحظ إقبال متزايد من طرف الخواص على الغراسات المتعددة الفوائد (إنتاج الثمار والخشب مثل الجوز والتين والزيتون والفستق) بالمناطق الجبلية والمناطق المحاذية لها والفجوات الغابية .

وفي ما يخص التشجير بأنواع غابية وفي صورة رغبة الخواص في تشجير أراضيهم فإنه بإمكانهم التمتع بالتشجيعات التي تسندها الدولة طبقا للتشريع الجاري به العمل.

ولتشجيعهم على ذلك وتسهيل هذه العملية تتجه النيّة إلى :

- مراجعة مبدإ الإخضاع لنظام الغابات بالنسبة للغابات المنتجة والمحدثة من طرف الخواص بأملاكهم مع تعويض التراخيص المفروضة عليهم عند الإستغلال بكراسات شروط تتضمن المحافظة على الصبغة الغابية لهذه الأراضي عند إستغلالها.
- تصفية وضعية الأراضي التي وقع تشجيرها من طرف الإدارة منذ الستينات سواء بمواصلة عملية الشراء أو بإرجاعها إلى مستحقيها لإستغلالها طبقا لكراس الشروط مع تأطير فني من طرف المصالح الغابية.
- تكثيف عمليات الإحاطة والإرشاد والتحسيس وذلك بإيجاد هيكل مختص في ميدان الغابات والمراعي.
- مراجعة بعض النصوص التشريعية لإضفاء أكثر مرونة لعملية الإخضاع لنظام الغابات.

6- المراعـــي :

شـهـد قطاع المراعي تحسّنا في نسق الإنجـاز خـلال الثـلاث سنوات الأولى للمخطط بالمقارنة مع إنجازات السنوات الأولى لتنفيذ الخطة العشرية حيث سجّل بطء في إنجاز مختلف المكوّنات . وقد وقع التركيز خلال الفترة الأولى للمخطط على المسائل التنظيمية حيث تمّ :

- بعث 9 جمعيات غابية ذات مصلحة مشتركة باللمصرين والقيروان وبنزرت تضم 1350 عائلة من أصحاب حقوق الإنتفاع. وتتمثل مهامها في مشاركة الإدارة في إنجاز أشغال تحسين المراعي والقيام بعمليات الإستغلال والصيانة.
- بعث 63 جمعية للمحافظة على المياه والتربة تضمّ 2700 منتفع بكامل البلاد وترمي هذه الجمعيات إلى حماية أديم الأرض من الإنجراف الناتج عن مياه السيلان بالمنحدرات والحفاظ على أشغال الحدّ من السيلان وذلك بتثبيت المنشآت (الطوابي والجسور).
- تحسين منهجية تدخل ديوان تربية الماشية في تحسين المراعي لدى الخواص وذلك بإتباع منهجية تشاورية مرنة ومشجعة تحدد مسؤولية الإدارة من جهة ومشمولات المستفيدين من جهة أخرى.
- إعداد مرجع تقني يتضمن المناويل والأساليب التطويرية وطرق التصرف في الموارد الرعوية حسب خاصيات الجهات والأنماط الزراعية.
- إنطلاق الدراسة الميدانية الخاصة بمراعي الظاهر.
- الشروع في إنجاز عملية نموذجية لتهيئة 20 ألف هك من مراعي الوعرة بولاية مدنين.
- الشروع في إعداد دراسة لتهيئة مراعي الوعرة في إطار التعاون التونسي الليبي.
- إحداث لجنة وطنية لمتابعة وتقييم برنامج تحسين المراعي خلال أوت 97 والتي تقوم حاليا بمراجعة الخطة الوطنية لتنمية المراعي.

نظرا لمختلف الصعوبات التي لا تزال تلاقيها أشغال تنمية المراعي تقوم وزارة الفلاحة حاليا بتقييم لإنجازات الخطة العشرية التي إنطلقت منذ سنة 1990 وذلك لإيجاد الحلول الكفيلة بتحسين إطار العمل بمراجعة كل من الأهداف الكمية للخطة والمسائل التشريعية والتنظيمية بالمراعي الإشتراكية والمراعي الخاصة وتدعيم البحث العلمي والتكوين في الميدان.

II. مواصلة تعميق الإصلاحات :

في مجال الإصلاحات، تكتسي الفترة المتبقية من المخطط أهمية خاصة حيث أنها ستشكل مرحلة إنتقالية يجب إستغلالها لتعميق وإستحثاث نسق الإصلاحات والإستعداد لمجابهة إندماج إقتصادنا في الدورة الإقتصادية العالمية وما سينجرّ عنه من منافسة شديدة لمنتوجاتنا في الداخل والخارج .

F 2

ONAGRI
TUNISIE

MICROFICHE N° 10422

REPUBLIQUE TUNISIENNE
MINISTERE DE L'AGRICULTURE

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة

Observatoire National de l'Agriculture
30, Rue Alain Savary - 1002 Tunis

المرصد الوطني للفلاحة
30، نهج آلان سفاري - 1002 تونس

F 2

ONAGRI
TUNISIE

MICROFICHE N° 10422

REPUBLIQUE TUNISIENNE
MINISTERE DE L'AGRICULTURE

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة

Observatoire National de l'Agriculture
30, Rue Alain Savary - 1002 Tunis

المرصد الوطني للفلاحة
30، نهج آلان سفاري - 1002 تونس

F 2

وستركز أهم الإصلاحات الواجب إدخالها حول :

- بلورة برنامج تأهيل القطاع
- تحسين المناخ العام للقطاع
- دعم قطاع البحث العلمي والإرشاد الفلاحي والتكوين
- تنظيم المهنة
- مواصلة تنفيذ الإستراتيجيات القطاعية ودعم الأمن الغذائي

1- برنامج تأهيل القطاع :

يندرج برنامج تأهيل قطاع الفلاحة والصيد البحري في إطار التأهيل للإقتصاد الوطني الذي أفرزته ضرورة إندماج إقتصادنا في الدورة الإقتصادية العالمية وما سيترتب عنه من إنعكاسات نتيجة ما إلتزمت به بلادنا من خلال إنضمامها للمنظمة العالمية للتجارة وإبرامها لإتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي.

وإستعدادا للمفاوضات القادمة والتي سيشرع فيها بداية من سنة 2000 والمتعلقة بمراجعة إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والتي ستشمل القطاع الفلاحي من ناحية وإنطلاق المفاوضات الخاصة بمواصلة الإصلاحات ذات العلاقة بتبادل المنتوجات الفلاحية في إطار المنظمة العالمية للتجارة من ناحية أخرى، شرعت وزارة الفلاحة خلال سنة 1998 في بلورة برنامج لتأهيل القطاع الفلاحي.

وتستوجب عملية التأهيل القيام بتقييم شامل للوضع الحالي بهدف الوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف لمختلف قطاعات الإنتاج ومقارنتها مع ما يتطلبه الوضع المستقبلي من مستوى عال للأداء، وهو ما سيساعد في ضبط الأولويات القطاعية ووضع البرامج التنموية وإستنباط الآليات الملائمة لمعالجة النقائص التي تم تشخيصها والإستفادة من المؤهلات المتوفرة وتدعيمها.

لذلك سيقع خلال سنة 1999 الإنتهاء من الدراسة المتعلقة بتحديد القدرة التنافسية العالية للقطاعات المنتجة وإمكانيات الرفع فيها في المستقبل من ناحية والدراسة المتعلقة بتدعيم الخدمات المصاحبة للإنتاج الفلاحي وإقتراح الإجراءات الرامية إلى تحسين فاعلية منظومة البحث العلمي والإرشاد والتكوين الفلاحي وتحديد الآليات والسبل الكفيلة بدفع مساهمة القطاع الخاص والهياكل المهنية في ظل سياسة إعادة توزيع الأدوار بين الإدارة والمهنة وتحسين الخدمات الإدارية العمومية.

وبالإضافة إلى هاتين الدراستين ستشهد الفترة المتبقية من المخطط التاسع الإنتهاء من إنجاز الدراسة المتعلقة بخارطة الإنتاج الفلاحي التي ستنطلق في آخر السداسية الأولى لسنة 1999 وهي دراسة تهدف إلى تحديد الخصائص الإنتاجية لكل جهة من جهات البلاد إعتبارا للموارد الطبيعية المتاحة وكيفية إستغلالها حاليا وإمكانية ترشيد إستغلالها بإدراج المؤشرات الإقتصادية الخاصة بتطوير القدرة التنافسية.

وستمكن مختلف الدراسات الآنفة الذكر من تحديد عناصر برنامج التأهيل وتحديد كلفتها مع العلم أن منهجية التأهيل في القطاع الفلاحي سترتكز على ثلاثة عناصر :

- تقييم ومراجعة الخطط التنموية لضبط الأولويات القطاعية وفقا للأهداف الإستراتيجية .
- تثمين المكتسبات التي تم تحقيقها إلى حدّ الآن وتوظيفها وتسخيرها لتوفير فرص النجاح لبرنامج التأهيل.
- إقرار البرامج الملائمة لواقع الفلاحة التونسية بما يتماشى والأهداف التنموية المرسومة لمختلف القطاعات الإستراتيجية والأساسية مع خصوصيات وإمكانيات المستغلات الفلاحية ووحدات الصيد البحري.

والملاحظ أن برنامج التأهيل سيشمل إتخاذ إجراءات ملائمة لمساندة ومساعدة المنتجين الفلاحيين والصيادين البحريين الذين لا تتوفر لديهم الإمكانات والطاقات الإنتاجية اللازمة ليصبحوا قابلين للتأهيل بما في ذلك تقديم المساندة المباشرة للمنتجين وخاصة منهم ذوي الدّخل الضعيف بما يمكنهم من تأمين موارد رزقهم وتحسين دخلهم، بالإضافة إلى تدعيم الآليات الخاصة بالتدخلات ذات الصبغة الإجتماعية والتغطية الإجتماعية وبرنامج التضامن الوطني (26-26) وبرامج البنك التونسي للتضامن.

و من ناحية أخرى سيقع تدعيم المرصد الوطني للفلاحة حتى يضطلع بدوره في متابعة سياسات البلدان المشاركة والمنافسة لنا ومبادلاتها .

2- تحسين المناخ العام للقطاع :

عرفت الفترة الأولى من المخطط مواصلة العمل لتحسين المحيط العام للقطاع بإتخاذ عديد الإجراءات التي ساهمت في دعم القطاع و مكنته من تحقيق نتائج إيجابية في مختلف الأنشطة .

و ستتركز الجهود خلال الفترة المتبقية من المخطط على :

- تحسين المناخ العام للإستثمار بتطوير مجلة تشجيع الإستثمارات لجعلها تتماشى ومتطلبات التنمية للقطاع مع إدخال حوافز جديدة لدعم الفلاحة البيولوجية وتطوير القطاع الفلاحي
- معالجة ملف المديونية و إيجاد الحلول الملائمة لجبر الأضرار الناتجة عن الجوائح الطبيعية
- الشروع في تطبيق المقترحات المنبثقة عن الإستشارة الوطنية حول تحسين مردودية القطاع الفلاحي والمتعلّقة بالخصوص بإصلاح الوضع العقاري
- إتمام تنفيذ برنامج إصلاح مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية

- تطبيق سياسة سعرية ملائمة ترتكز على قواعد السوق مع دعم دور مختلف الجامع المهنية المختصة في عملية تعديل السوق بإيجاد الموارد المالية الكافية لصندوق تنمية القدرة التنافسية
- إحداث الوحدات الخاصة بتثمين نتائج البحث بمعاهد البحوث الفلاحية ودعم الآليات الرامية لربط البحث بالإرشاد وبالمؤسسات المهنية والفلاحية المختلفة (مجامع و دواوين وتعاصديات مركزية وغيرها) .

3- دعم قطاع البحث العلمي والتعليم العالي الفلاحي :

شهد إنجاز المشاريع البحثية التي أقرّها المخطط التاسع تأخيرا نتيجة إعادة النظر في تحديد الأولويات و طريقة برمجة البحوث قصد تجميعها في مشاريع جامعة وذلك في إطار خطة عشرية .

كما لوحظ تأخير أيضا في إعادة هيكلة المحطات التجريبية للحبث حيث لم يشرع في إنجاز قطب الوسط الغربي بسيدي بوزيد والمحطة التجريبية التابعة له إلاّ في أواخر سنة 1998 .

و من ناحية أخرى لم تطبق النصوص الترتيبية الجديدة الرامية إلى إعادة هيكلة و إنشاء مخابر البحث و إحداث الوحدات الخاصة بتثمين نتائج البحث الفلاحي .

ولتفادي هذا التأخير والإسراع بإنجاز البرامج الجامعة للبحث الفلاحي وتثمين نتائج البحوث يتعيّن :

- الإسراع في فتح وتوزيع الإعتمادات المقترحة لسنة 1999 للمشاريع الجامعة التي وقع تحديدها ضمن المرحلة الأولى من الخطة العشرية مع توخي طريقة اللامركزية في التصرف في إعتمادات العنوان الثاني التابعة لمعاهد البحث الفلاحي
- وضع منهجية لتنفيذ المشاريع وصرف الإعتمادات ومتابعة الأنشطة البحثية .
- جدولة بقية الإعتمادات المقترحة ضمن المخطط التاسع على السنتين المتبقيتين من المخطط (2000 و 2001) مع إضافة سنة 2002 لإنهاء المشاريع .
- الإسراع في تنفيذ خطة إعادة هيكلة المحطات الجهوية و تمكين الأقطاب الجهوية للبحث التنموي والمحطات الرئيسية والفرعية من الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة
- إعادة تشخيص مخابر و وحدات البحث قصد الحد من تشتتها و تنظيمها بصفة تمكن من تفادي الإزدواجية و من تكوين فرق بحث مكثفة .

- تطبيق سياسة سعرية ملائمة ترتكز على قواعد السوق مع دعم دور مختلف المجامع المهنية المختصة في عملية تعديل السوق بإيجاد الموارد المالية الكافية لصندوق تنمية القدرة التنافسية
- إحداث الوحدات الخاصة بتثمين نتائج البحث بمعاهد البحوث الفلاحية ودعم الآليات الرامية لربط البحث بالإرشاد وبالمؤسسات المهنية والفلاحية المختلفة (مجامع و دواوين وتعاضديات مركزية وغيرها) .

3- دعم قطاع البحث العلمي والتعليم العالي الفلاحي :

شهد إنجاز المشاريع البحثية التي أقرّها المخطط التاسع تأخيرا نتيجة إعادة النظر في تحديد الأولويات و طريقة برمجة البحوث قصد تجميعها في مشاريع جامعة وذلك في إطار خطة عشرية .

كما لوحظ تأخير أيضا في إعادة هيكلة المحطات التجريبية للحبث حيث لم يشرع في إنجاز قطب الوسط الغربي بسيدي بوزيد والمحطة التجريبية التابعة له إلاّ في أواخر سنة 1998 .

و من ناحية أخرى لم تطبق النصوص الترتيبية الجديدة الرامية إلى إعادة هيكلة و إنشاء مخابر البحث و إحداث الوحدات الخاصة بتثمين نتائج البحث الفلاحي .

ولتفادي هذا التأخير والإسراع بإنجاز البرامج الجامعة للبحث الفلاحي وتثمين نتائج البحوث يتعيّن :

- الإسراع في فتح وتوزيع الإعتمادات المقترحة لسنة 1999 للمشاريع الجامعة التي وقع تحديدها ضمن المرحلة الأولى من الخطة العشرية مع توخي طريقة اللامركزية في التصرف في إعتمادات العنوان الثاني التابعة لمعاهد البحث الفلاحي
- وضع منهجية لتنفيذ المشاريع وصرف الإعتمادات ومتابعة الأنشطة البحثية .
- جدولة بقية الإعتمادات المقترحة ضمن المخطط التاسع على السنتين المتبقيتين من المخطط (2000 و 2001) مع إضافة سنة 2002 لإنهاء المشاريع .
- الإسراع في تنفيذ خطة إعادة هيكلة المحطات الجهوية و تمكين الأقطاب الجهوية للبحث التنموي والمحطات الرئيسية والفرعية من الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة
- إعادة تشخيص مخابر و وحدات البحث قصد الحد من تشتتها و تنظيمها بصفة تمكن من تفادي الإزدواجية و من تكوين فرق بحث مكثفة .

و يستوجب تنفيذ هذا البرنامج تكثيف الجهود ومزيد التنظيم والتنسيق بين المعاهد والمسؤولين والإدارات المعنية بمؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي .

كما يجب التأكيد من جديد على ضرورة :

- تسهيل آليات التصرف لإنجاز العنوان الثاني
- دعم الموارد البشرية على مستوى الباحثين والفنيين حسب القرارات المتخذة و كذلك على مستوى الأعوان الإداريين لتمكين مؤسسات البحث من إنجاز المشاريع في أحسن الظروف وفي الآجال المحددة .

4- دعم قطاع الإرشاد والتكوين الفلاحي :

من المنتظر أن تمكن عملية التفكير المعمق في منظومة الإرشاد التي تقوم بها حاليا المصالح المختصة من إيجاد تصوّر للمنظومة و إطار مستقبلي يضمن أكثر نجاعة و جدوى للأنشطة الإرشادية مع تحسين مستوى تشريك المهنة إضافة إلى إقرار تعميم التجربة النموذجية للإرشاد وتنظيم إحتراف مهنة المستشار الفلاحي .

وقد شرعت وزارة الفلاحة في إنجاز دراسة شاملة حول تحسين خدمات الدعم الموجهة للقطاع الفلاحي ستفضي إلى إعداد مشروع إستثمار لتنفيذ الخطة المعدة في الفرض إلى غاية سنة 2010 . وقد إنطلقت أشغال هذه الدراسة منذ ديسمبر 1998 ومن المنتظر أن تكون جاهزة مع نهاية سنة 1999 .

وتشتمل هذه الدراسة على ثلاث مراحل وهي :

- **المرحلة الأولى** : تهدف هذه المرحلة إلى وضع تشخيص شامل للإشكاليات الخاصة بكل الخدمات التي من شأنها أن تدعم النشاط الفلاحي

- **المرحلة الثانية** : تشتمل على تحاليل محورية متعددة :

  * يخص المحور الأوّل تحسين جدوى منظومة البحث والإرشاد والتكوين الفلاحي و تستوجب دراسة هذا المحور تحليل عرض وطلب خدمات البحث والإرشاد والتكوين
  * يتعلّق المحور الثاني بإنجاح إحالة خدمات الدعم التي يمكن للمصالح العمومية أن تتخلى عنها لفائدة الخواص أو المنظمات المهنية وتحسين نجاعة الخدمات التي توفرها حاليا أو سيوفرها مستقبلا القطاع الخاص والمهني .
  * أما بالنسبة للمحور الثالث فيخص تحسين نوعية و جدوى الخدمات التي توفرها المصالح العمومية والتي ستبقى في عهدتها وهي أساسا المعلومات و الإحصائيات الفلاحية ، الصحة الحيوانية ، حماية النباتات المراقبة الصحية والتحكم في النوعية والنهوض بالصادرات .

و ستأخذ الدراسة بعين الإعتبار التوجهات والإستراتيجيات العامة لتنمية ونوع الخدمة المعنية وقدرة القطاعين الخاص والمهني على تحمل هذه المسؤوليات الجديدة ، و وقع الإحالة على طلب و عرض خدمات الدعم والكلفة التي تنجرّ عنها .

- المرحلة الثالثة :

تشمل الإستنتاجات على ضوء مختلف التحاليل التي سيتم القيام بها في المراحل السابقة وضبط العناصر الأساسية لخطة على المدى المتوسط بهدف تعزيز خدمات الدعم للقطاع الفلاحي وتحسين جدواها .

5- تنظيم المهنة :

شهدت الثلاث سنوات الأولى من المخطط التاسع تدعيم دور المهنة في رسم وتنفيذ السياسات المتعلقة بتنمية القطاع الفلاحي والصيد البحري وهو توجه ينصهر في إطار السياسة التي أقرها المخطط والرامية إلى دعم مساهمة المهنة وتنظيماتها في الإحاطة بالقطاع وتأطير المنتجين بصفة تدريجية.

وسترتكز الجهود خلال الفترة المتبقية من المخطط التاسع على :

- دعم المهنة في إنجاح التجربة النموذجية حول التأطير الفلاحي على مستوى الإعلام والإرشاد والتعريف بالتقنيات الحديثة للإنتاج والتي ستشمل ست مناطق موزعة على ولايات جندوبة وسليانة ونابل والقيروان وقفصة وقابس.
- وضع برنامج لإعادة هيكلة الغرف الفلاحية لتقترب أكثر فأكثر من مشاغل الفلاحين بمناطق تدخلها وتقديم للخدمات التي يحتاجونها في أحسن الظروف.
- إعادة هيكلة التعاضديات المركزية وتصفية وضعياتها المالية على ضوء الدراسة التي شرع في إنجازها للغرض.
- دعم مختلف الهياكل الأخرى من تعاضديات خدمات قاعدية ومجامع مهنية مشتركة ومراكز فنية ومجامع تنمية بالإحاطة المباشرة والتأطير حتى تقوم بمهامها على أحسن وجه.
- دعم سلك المستشار الفلاحي مع إمكانية مراجعة شروط ممارسة هذه المهنة.

III. مواصلة تنفيذ الإستراتيجيات القطاعية و دعم الأمن الغذائي :

أبرزت تحاليل الإنجازات لمختلف قطاعات الإنتاج أن بلادنا بفضل ما وضعت من خطط تنموية واضحة المعالم والأهداف لأهم ميادين الإنتاج، تمكنت من تحقيق الإكتفاء الذاتي في العديد من المواد. ويتحتم مواصلة الجهود من أجل تحقيق حاجياتنا من كل المواد الأساسية .

كما تبين أن مختلف الإستراتيجيات القطاعية تأكدت مراجعتها الآن حتى يؤخذ بعين الإعتبار عنصر تنمية القدرة التنافسية لأنه لا مستقبل لأي قطاع لا يأخذ بعين الإعتبار هذا المعطى.

لذا شرعت وزارة الفلاحة منذ سنة 1998 في مراجعة هذه الخطط مع تكييف البعض من مكوناتها حتى تعطي عنصر المنافسة الخارجية الأهمية التي يستحقها وتهيء بالتالي منتوجاتنا للتحولات المرتقبة. وقد تمت في هذا المجال مراجعة خطط تتعلق بالمناطق السقوية والبذور والمشاتل وقطاعات الزيتون والألبان والصيد البحري والتمور والكروم واللحوم البيضاء واللحوم الحمراء.

وتتلخص مختلف الإستنتاجات والإقتراحات حسب القطاعات كما يلي :

1- قطاع الزراعات الكبرى :

- الحبوب :

إن أبرز ما يمكن استنتاجه من خلال النتائج المسجلة خلال السنوات الثلاث الأولى للمخطط التاسع وبقطع النظر عن تأثير العوامل المناخية أنه بالإمكان تحقيق نتائج أفضل على مستوى المردودية بمزيد تكثيف الزراعة والتحكم أكثر في تقنيات الإنتاج تحت نفس الظروف المناخية .

ويتطلب هذا بذل المزيد من الجهد على مستوى البحث والإرشاد الفلاحي والإحاطة بالمنتجين لمساعدتهم على تبني تقنيات الإنتاج المتوفرة وملاءمتها مع وضعياتهم المختلفة مع التركيز خاصة على الرفع من مردودية قطاع الحبوب المروية بإعتبار أهميته في تأمين حد أدنى من الإنتاج والحد من تذبذبه.

ولتحقيق المستويات المنشودة في إستعمال مستلزمات الإنتاج وتفادي تردد الفلاحين على تكثيف زراعة الحبوب خوفا من المجازفة وتكبد الخسائر، يتعين التعجيل بمراجعة نظامي التأمين الفلاحي العادي والتأمين ضد الجوائح الطبيعية .

- الأعلاف :

يستنتج من التقييم للسنوات الأولى من المخطط التاسع صعوبة تحقيق ما تبقى من هذا المخطط بخصوص الزراعات العلفية والمتمثل في إنجاز 287 ألف هك سنة 2000 و400 ألف هك سنة 2001 .

كما تجدر الإشارة إلى أنه ينبغي مواصلة الإحاطة بالفلاحين على المستوى الجهوي وتوعيتهم لمزيد إدماج تربية الماشية في الزراعات الكبرى وخاصة بالمناطق السقوية قصد التوسع في هذه الزراعات على حساب البور وتكثيف الإنتاج وتحسينه لتلبية حاجيات القطيع المتزايدة من المواد العلفية.

- البقول الجافة :

مقارنة بأهداف الثلاث سنوات الأولى من المخطط لم يحقق قطاع البقول الجافة الأهداف المرسومة له سوى على صعيد المساحات (نسبة إنجاز بـ 73٪) أو الإنتاج (نسبة إنجاز بـ 61٪) . ويفسر هذا من ناحية بالعوامل المناخية الغير ملائمة وكذلك بعدم إستقرار الأسعار في غياب هياكل تتولى تنظيم السوق وتعديل الأسعار .

وفي هذه الحالة يصعب تدارك النقص الحاصل خلال الثلاث السنوات الأولى من المخطط .

- الفول والفول المصري :

التعجيل بتسجيل الأصناف الجديدة من الفول المصري المتواجدة لدى المعهد الوطني للبحوث الفلاحية قصد إكثارها ووضعها على ذمة الفلاحين .

- زيادة تأطير الفلاحين المتعاطين لزراعة الفول والفول المصري وإدماج هذه الزراعة في الضيعات الكبرى والمتوسطة التي تتوفر فيها إمكانيات التكثيف .

- الجلبانـــة :

مزيد العناية بهذه الزراعة وإعطائها الأولوية ضمن برامج البحث لإيجاد أصناف تتلاءم أكثر مع المناخات المختلفة للبلاد وحجم الضيعات حيث يمكن تعصير هذه الزراعة للحد من إستعمال اليد العاملة والتخفيض من التكلفة والرفع في الإنتاجية.

- الحمـــص :

وضع برنامج للنهوض بهذه الزراعة وإعطائها المكانة اللازمة ضمن الدورة الزراعية لتحقيق الأهداف المرسومة وتأمين حاجيات البلاد من هذه المادة. تتمثل الخطوات الأولى من هذا البرنامج في :

* تسجيل الأصناف الجديدة من الحمص الشتوي المقاوم لمرض الانثراكنوز (الطفطاقة) والحمص الربيعي المقاوم لمرض (WILT) التي تحصل عليها أخيرا المعهد الوطني للبحوث الفلاحية.
* ضبط برنامج إكثار البذور مع المؤسسات المختصة قصد توفيرها ووضعها على ذمة الفلاحين
* تركيز قطع مثالية لتحسيس الفلاحين إلى إستعمال هذه الأصناف والإكثار من الأيام الإعلامية حول هذا الموضوع.

- اللفت السكري :

يتواصل تقلص المساحات المنجزة من اللفت السكري من سنة إلى أخرى حيث بلغ معدل المساحات المبذورة خلال الثلاث سنوات الاولى من المخطط التاسع 3820 هك مقابل تقديرات بـ 6943 هك أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 55 ٪.

ويعود هذا النقص في الإنجاز الى العوامل التالية :

- عزوف الفلاحين على تعاطي هذه الزراعة نتيجة لضعف مردوديتها ومنافسة زراعات اخرى لها.
- عدول المركب السكري التونسي عن إسداء التسهيلات لمزارعي اللفت السكري .
- اعتماد شركتي السكر طريقة إختيارية لتعاطي زراعة اللفت السكري.

أمام هذه النتائج تبقى الأهداف المرسومة بالمخطط التاسع صعبة التحقيق وذلك باعتبار الوضع الذي عليه زراعة اللفت السكري حيث لم تقع مراجعة الأسعار منذ موسم 1993/1994.

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع اللفت السكري يخضع حاليا إلى دراسة قصد إعادة هيكلته.

2- قطاع الأشجار المثمرة :

- قطاع القوارص :

يعدّ قطاع القوارص من القطاعات الحيوية بالبلاد حيث أنّ المؤشرات العالية تعد إيجابية نظرا للعديد من التشجيعات والحوافز التي تمّ اتخاذها لتطوير هذا القطاع عبر المخططات التنموية السابقة .

ولبلوغ أهداف المخطط بخصوص تصدير القوارص بالإضافة إلى الترفيع في الإنتاج يتحتم مزيد العناية بالجودة و إحترام المواصفات والتركيز على كافة المراحل الحساسة بعد الإنتاج للمحافظة على سلامة المنتوج و جعلها قادرة على المزاحمة للحصول على أسعار مشجعة . ويتعيّن القيام في هذا المجال بالبرنامج التالي :

- الرفع في إنتاجية غراسات القوارص مع العلم أنّ برنامج إستصلاح المنابت وتحسين نوعية المشاتل كمّا وكيفا وإرتفاع نسق الغراسات الجديدة إلى مستوى أكثر من 500 هك في السنة تعدّ من أهم عناصر تحسين الإنتاج والإنتاجية خلال العشرية المقبلة
- تطبيق مواصفات الجودة للمحافظة على السمعة المتميزة للبرتقال التونسي (مالطي تونس) خاصة بالسوق الفرنسية
- التكثيف من تنظيم العمليات الإشهارية والدعائية في الأسواق التقليدية وخارجها
- التأقلم تدريجيا مع المعطيات العامة الجديدة للسوق الفرنسية في مستوى مسالك التوزيع للتحكم أكثر في الكميات المصدّرة
- إبرام عقود شراكة قصد تأمين ترويج البرتقال التونسي خاصة في المساحات الكبرى.

- قطاع الزياتين :

رغم ما يشهده قطاع الزياتين من تطور هام على مختلف الأصعدة فإن تشييب الغابة وتكثيف العناية في بعض المناطق مازال يشهد شيئا من التأخير بالمقارنة مع أهداف المخطط التاسع. كما أن إرتكاز القطاع على التصدير بالأساس مع غياب آليات خصوصية لتكوين وتمويل مخزون تعديلي، جعله عرضة لتقلبات الأسواق الخارجية.

ولجابهة التحديات التي سيواجهها القطاع أقرّ المجلس الوزاري المنعقد يوم 23 سبتمبر 1998 تحت إشراف سيادة الرئيس ضبط إستراتيجية لتنمية القطاع تأخذ بالإعتبار كسب رهان المنافسة حتى يواصل أداء دوره الإقتصادي والإجتماعي. وتتمحور هذه الإستراتيجية حول العناصر التالية :

- مزيد التحكم في تكلفة الإنتاج عبر ترشيد التوسع في الغراسات الجديدة وتحسين إنتاجية الغراسات الموجودة في نطاق الخرائط الجهوية للإنتاج التي أذن سيادة الرئيس بإعدادها يوم 12 ماي 1998 والمبرمج إنجازها خلال سنتي 1999 و2000.
- النهوض بجودة المنتوج على مستوى مختلف المراحل وذلك بتحسين ظروف الجني والجمع وتقريب أسواق الزيتون من مناطق الإنتاج وتجديد طاقة التحويل خاصة في هذه المناطق مع تأهيل المعاصر.
- تنمية الصادرات بتعزيز مجهود الإستثمار الخارجي والشراكة والتشجيع على التكييف والتعليب ومزيد الإحاطة بالمصدرين الخواص وحثّهم على إقتحام الأسواق العالمية الواعدة.
- تنمية الإستهلاك الداخلي من المنتوج الوطني لزيت الزيتون بإعتماد سياسة قارة لتواجده في السوق الداخلية وتحسين أساليب التعليب والتسويق والتوزيع وتنويعها وذلك في إطار سياسة للأسعار تساعد على دعم القدرة التنافسية لهذا المنتوج إزاء الزيوت البديلة.

- إنتهاج سياسة للأسعار ملائمة للتشجيع على تحسين الجودة والتوفيق بين المردود المجدي للفلاح والتوازن المالي للديوان الوطني للزيت مع مراعاة مستوى الأسعار العالمية.
- إحكام هيكلة القطاع بإنشاء مجلس وطني إستشاري للزيتون للتنسيق والتشاور بين مختلف المتدخلين مع التأكيد على تنشيط آليات التدخل في نطاق صندوق النهوض بقطاع الزياتين ومواصلة الديوان لدوره الأساسي في الإحاطة بصغار الفلاحين وضمان تجميع الزيوت.

كما أوصى سيادة الرئيس بإحكام التحضير المسبق للتأقلم مع الرهانات العالمية الجديدة في هذا القطاع مؤكدا على المتابعة المستمرة لهذه الإستراتيجية وتعهّدها بالتقييم الدوري فضلا عن تحسيس كل المتدخلين بأهمية دورهم في كسب هذه الرهانات.

وقد إنطلق تنفيذ الإستراتيجية في كل محاورها إذ تم إنجاز دراسة تتعلق باستشراف الآفاق الحقيقية لترويج زيت الزيتون التونسي ووضع خطة للنهوض بالصادرات وذلك بتعزيز صورة المنشأ وتنويع الأسواق والرفع من القيمة المضافة سواء بتطوير نسبة صادرات الزيوت المعلبة أو بتحسين نوعية الصادرات الصبّة (Vrac) مع السعي إلى التعامل مباشرة مع المصنعين الأجانب.

كما شرع في إعداد دراسة حول تكلفة إنتاج زيت الزيتون. وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة الكلفة الحقيقية لإنتاج زيت الزيتون وتكوين مرصد لمتابعة وتحيين كلفة الإنتاج في كل عناصرها إلى جانب تحديد آليات تحسين الإنتاجية.

وفي إطار الإحاطة بالمصدرين تم إلغاء المعاليم الديوانية الموظفة على تصدير زيت الزيتون.

وموازاة مع ذلك تم بعث مرصد وطني لمتابعة عمليات التصدير على ضوء تطور السوق العالمية لزيت الزيتون وترشيد المتعاملين قصد الإستفادة القصوى من الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية .

وقد تم إحداث المجلس الوطني للزيتون وفقا للأمر عدد 1935 بتاريخ 2 أكتوبر 1998. وهو مجلس إستشاري يقوم بإبداء الرأي حول مختلف المسائل التي تطرح عليه والتي تخص تنمية قطاع زيت الزيتون.

- كروم عنب التحويل :

رغم المجهودات المبذولة والإحاطة المتوفرة لم يتمكن قطاع كروم عنب التحويل من إنجاز الأهداف المرسومة له في إطار المخطط التاسع خاصة على مستوى الإنتاج والتصدير وذلك نتيجة العوائق والإشكاليات التالية :

- إنتهاج سياسة للأسعار ملائمة للتشجيع على تحسين الجودة والتوفيق بين المردود المجدي للفلاح والتوازن المالي للديوان الوطني للزيت مع مراعاة مستوى الأسعار العالمية.
- إحكام هيكلة القطاع بإنشاء مجلس وطني إستشاري للزيتون للتنسيق والتشاور بين مختلف المتدخلين مع التأكيد على تنشيط اليات التدخل في نطاق صندوق النهوض بقطاع الزياتين ومواصلة الديوان لدوره الأساسي في الإحاطة بصغار الفلاحين وضمان تجميع الزيوت.

كما أوصى سيادة الرئيس بإحكام التحضير المسبق للتأقلم مع الرهانات العالمية الجديدة في هذا القطاع مؤكدا على المتابعة المستمرة لهذه الإستراتيجية وتعهّدها بالتقييم الدوري فضلا عن تحسيس كل المتدخلين بأهمية دورهم في كسب هذه الرهانات.

وقد إنطلق تنفيذ الإستراتيجية في كل محاورها إذ تم إنجاز دراسة تتعلق باستشراف الآفاق الحقيقية لترويج زيت الزيتون التونسي ووضع خطة للنهوض بالصادرات وذلك بتعزيز صورة المنشأ وتنويع الأسواق والرفع من القيمة المضافة سواء بتطوير نسبة صادرات الزيوت المعلبة أو بتحسين نوعية الصادرات الصبّة (Vrac) مع السعي إلى التعامل مباشرة مع المصنعين الأجانب.

كما شرع في إعداد دراسة حول تكلفة إنتاج زيت الزيتون. وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة الكلفة الحقيقية لإنتاج زيت الزيتون وتكوين مرصد لمتابعة وتحيين كلفة الإنتاج في كل عناصرها إلى جانب تحديد اليات تحسين الإنتاجية.

وفي إطار الإحاطة بالمصدرين تم إلغاء المعاليم الديوانية الموظفة على تصدير زيت الزيتون.

وموازاة مع ذلك تم بعث مرصد وطني لمتابعة عمليات التصدير على ضوء تطور السوق العالمية لزيت الزيتون وترشيد المتعاملين قصد الإستفادة القصوى من الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية .

وقد تم إحداث المجلس الوطني للزيتون وفقا للأمر عدد 1935 بتاريخ 2 أكتوبر 1998. وهو مجلس إستشاري يقوم بإبداء الرأي حول مختلف المسائل التي تطرح عليه والتي تخص تنمية قطاع زيت الزيتون.

- كروم عنب التحويل :

رغم المجهودات المبذولة والإحاطة المتوفرة لم يتمكن قطاع كروم عنب التحويل من إنجاز الأهداف المرسومة له في إطار المخطط التاسع خاصة على مستوى الإنتاج والتصدير وذلك نتيجة العوائق والإشكاليات التالية :

- ضعف الإنتاجية وعدم تطور الإنتاج نتيجة نقص العناية من ناحية وشدة تأثر القطاع بالعوامل الطبيعية.
- تطور كلفة الإنتاج وضعف المردودية .
- محدودية النوعية للمنتوج .
- تواضع الصادرات.

وعلى هذا الأساس ترتكز الأهداف المستقبلية للقطاع على تطوير الطاقة الإنتاجية للقطاع وتحسين الجودة والنوعية وتأهيل وحدات التحويل والرفع في الصادرات . و قد تم وضع خطة عشرية متكاملة لتنميته وتأهيله (1998-2007) ترتكز على الأهداف والمحاور التالية :

* **الأهداف :**

- تطوير الطاقة الإنتاجية للقطاع إلى حدود 600 ألف هل في آفاق سنة 2007 وسيمكن هذا الإنتاج من :
  . تلبية طلبات السوق الداخلية والقطاع السياحي المقدرة في حدود سنة 2007 بـ 350 ألف هل .
  . الرفع في الكميات المصدرة إلى حوالي 235 ألف هل .
- تكوين مخزون إحتياطي قار في حدود 100 ألف هل للحدّ من إنعكاسات المعاومة وتلبية التعهدات الخارجية في سنوات تراجع الإنتاج .

* **المحاور :**

ترتكز الخطة على العناصر التالية :

1 - تنمية الإنتاج وتحسين الإنتاجية والجودة :
  . برنامج تجديد الغراسات
  . برنامج التوسع في الغراسات
  . برنامج إستصلاح الغراسات الموجودة
  . برنامج الإحاطة الفنية
  . برنامج تركيز محطات الإنذار المبكر .

2 - تأهيل قطاع التحويل والتعليب لضمان الجودة
  . إخضاع فتح المعاصر ومحلات الخزن والتعليب إلى المصادقة المسبقة حسب كراس شروط خاص ومن قبل لجنة فنية مختصة .
  . وضع برنامج لتأهيل وحدات التحويل ومحلات الخزن والتعليب.

- **قطاع عنب الطاولة :**

تميز الإنتاج بوفرة العرض في فترة وجيزة نتيجة إنحصاره على الأنواع الفصلية وإفتقار القطاع إلى أنواع بذرية وأنواع أخر فصلية يتم بمقتضاها تمديد موسم الجني.

وقد أدت هذه الخاصية إلى تدنّي الأسعار وأفرزت صعوبات في التسويق مما أدى إلى لجوء بعض المنتجين إلى تحويل بعض الكميات إلى تمور قدّرت بـ 3 آلاف طن سنة 1997 و7 آلاف طن سنة 1998 .

تهدف الخطة المستقبلية إلى الرفع في الطاقة الإنتاجية للقطاع والتمديد في فترة الإنتاج وإستغلال أفضلية التصدير لعنب المائدة وتحقيق الإكتفاء الذاتي من عنب التجفيف. وترتكز على مراجعة أهداف الإنتاج كالآتي :

- تطوير الطاقة الإنتاجية للقطاع إلى حدود 80 ألف طن سنة 2007 لتلبية طلبات السوق الداخلية وتوفير فائض للتصدير خاصة من الأنواع البذرية والعديمة البذور (cepages apyrènes) .
- تطوير إنتاج عنب التجفيف إلى حدود 1500 طن من الزبيب.
- تمديد فترة الإنتاج بالتشجيع على إدخال الأصناف البذرية والأصناف المتأخرة.

البرامج التنموية :

- برنامج تكثيف العناية بالغراسات الموجودة وإحداث الغراسات الجديدة .
- برنامج تكوين اليد العاملة المختصة ورسكلة الفنيين .
- برنامج التحكم في تقنيات تغطية الإنتاج.
- برنامج إحداث محطات إنذار فلاحية بأهم مناطق الإنتاج.

- قطاع التمور :

رغم النتائج الإيجابية التي حققها قطاع التمور خاصة على مستوى الأهداف الكمية، فإنه لا تزال أمام هذا القطاع عدة عوائق وإشكاليات سواء على مستوى الإنتاج أو التصدير والتي من أهمّها :

- محدودية الموارد المائية وقلّة التحكم في تقنيات الإقتصاد في مياه الري
- تشتت الملكية وتزايد ظاهرة التغيّب
- نقص التحكم في التقنيات الزراعية
- قلة التنظيمات المهنية و محدودية نجاعتها
- غياب أسواق الإنتاج
- محدودية طاقة الخزن

أما على مستوى التصدير فتتمثل أهم الإشكاليات في :

- غياب إستراتيجية واضحة المعالم لتدعيم وتطوير تواجد التمور التونسية بالأسواق الخارجية.
- تفاقم نسبة الإصابة بدودة التمر وتأثيره السلبي على جودة التمور خاصة في ظل مواصفات عالمية تتصف بالصرامة.
- نقص في تنظيم عمليات التصدير ووجود مزاحمة بين المصدرين غالبا ما تؤدي إلى عدم إحترام الأسعار الدنيا عند التصدير.

ولتحقيق رهان الجودة ورفع التحديات التي تواجه قطاع التمور، تم إعداد خطة وطنية أعلن عنها خلال جلسة العمل الوزارية بتاريخ 10 سبتمبر 1998. وتهدف هذه الخطة إلى تثمين البرامج التنموية التي شهدتها المناطق المنتجة.

وقد شملت هذه البرامج بالخصوص تعبئة الموارد المائية وإستصلاح الواحات بالإضافة إلى الإجراءات الرئاسية المتعلقة بالإقتصاد في مياه الري والمعاينة الصحية للواحات.

وتغطي هذه الخطة جلّ حلقات منظومة الإنتاج إبتداءا من التقنيات إلى ترويج المنتوج والتسويق ثم التنظيم المهني للمنتجين والنهوض بالتصدير وتدويع الأسواق الخارجية. وتتمحور خطة النهوض بقطاع التمور حول العناصر التالية :

- تأهيل التعاضديات الموجودة حاليا وبعث تعاضديات خدمات أخرى.
- بعث ضيعات نموذجية.
- توجيه البحث العلمي نحو الإنشغالات الحقيقية للفلاحين وتوحيد خطاب الإرشاد.
- تنظيم مهنة الجمعين وخاصة الذين يتعاملون مع مصدرين.
- إعادة الإعتبار إلى بعض الأصناف المقاومة لمرض البيوض والتي يمكن أن تكون موجهة للتصدير.
- تعويض مادة البروميور ميتيل المستعمل في تبخير التمور وربط ذلك بتأهيل المصانع.

- قطاع الأشجار المثمرة الأخرى :

تعبر نسب الإنجاز المسجلة في قطاع الأشجار المثمرة الأخرى جيدة على مستوى أهداف الإنتاج بالنسبة لجميع الأصناف بإستثناء إنتاج المشمش الذي سيشهد مستقبلا نسقا تساعديا وذلك بدخول الغراسات الجديدة التي تمثل 39٪ من جملة الغراسات في مرحلة الإنتاج .

أما بالنسبة للتصدير فإن نسب الإنجاز تبقى منخفضة مقارنة بالأهداف المرسومة في إطار المخطط التاسع وذلك نظرا لعدة أسباب هي في الواقع ليست حكرا على هذه المنتوجات فقط بل تشمل كل المنتوجات الفلاحية وهي :

- ضعف الإنتاجية ونقص التحكم في عناصر الجودة.
- المنافسة الشديدة التي تشهدها الثمار التونسية من خلال تواجد ثمار واردة من عدة بلدان مزاحمة وبأسعار زهيدة.
- عدم توفر وسائل النقل المبردة بالنسق المطلوب خاصة بالنسبة للثمار الحساسة وسريعة التلف.
- تطبيق نظام أسعار الدخول على مستوى السوق الأوروبية والتي غالبا ما تكون في مستويات مرتفعة إبتداءا من غرة جوان.

3- قطاع الخضروات :

- على مستوى بطاطا الإستهلاك :

يتبين من خلال تقييم إنجازات الثلاث سنوات الأولى من المخطط أن تحقيق الإكتفاء الذاتي من مادة البطاطا ممكن شريطة الوصول إلى التحكم في مكافحة الآفات ونذكر منها بالخصوص آفة الملديو التي تتطلب وضع برامج خاصة لمجابهتها خلال السنوات التي تتوفر فيها العوامل المناخية الملائمة لإنتشارها .

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن الخطة الوطنية لبلوغ الإكتفاء الذاتي التي تمّ تعيينها تنصّ على وضع آلية تدخل وذلك بتوفير الأدوية لصغار المنتجين في حدود 3000 هك في حالة إنتشار هاته الآفة . لذا يقترح الإسراع بإدخال هاته الآلية حيز التنفيذ .

كما سيمكن إنطلاق تدخل المركز الفني للبطاطا في مستوى تحسين تقنيات الإنتاج منذ سنة 1997 بالإضافة إلى إبرام المجمع المهني المشترك للخضر مع مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي لعقود البحث والتنمية في مادتي البطاطا والطماطم من إحداث نقلة نوعية في هذا المجال . ويتطلب هذا تدعيم المركز الفني للبطاطا ورصد الإعتمادات الضرورية له قصد تحقيق الأهداف المعينة للخطة الخاصة بقطاع البطاطا .

وبإعتبار النتائج الإيجابية المسجلة في مستوى تشريك الخواص في التدخل لتكوين المخزون الإستراتيجي يقترح تدعيم هذا التمشي وذلك بالترفيع في الحصص الممنوحة لهم في إطار برنامج التدخل السنوي للمجمع المهني المشترك للخضر .

- على مستوى بذور البطاطا :

نظرا للصعوبات المسجلة في مستوى ترويج البذور المحلية وضمان الجودة المطلوبة بالأسعار التنافسية وكذلك الإكثار المحلي للبذور يقترح تدعيم المجمع المهني المشترك للخضر للعمل على مزيد التحكم في إكثار مختلف أنواع البذور والتخزين بالتبريد مع الضغط على كلفتها وتحسين جودتها .

ولضمان جودة البذور المحلية يقترح الإسراع بتدعيم مخبر مراقبة البذور والمشاتل طبقا لتوصيات المجلس الوزاري المضيق الذي تم في هذا الشأن .

- على مستوى الطماطم :

إن تحقيق أهداف المخطط تستدعي حتما تحقيق قفزة نوعية تؤدي إلى رفع الإنتاجية وتحسين الجودة وذلك بإعتماد الطرق العصرية في الإنتاج وخاصة الري الموضعي المخصب .

ومكّن التوسع في المساحات المروية بالقطرة قطرة من التخفيض من تأثيرات الشهيلي والترفيع في المردودية وإعتماد الأصناف الهجينة ذات خلاصة جافة رفيعة غير أنه يتعين العمل على تحسين جودة الشتلات المستعملة . وتقدر نسبة الشتلات المراقبة بـ 10٪ من الشتلات العملية المستعملة وهي متواجدة في مستوى المنابت المختصة والمراقبة . ويتعين تكثيف العمليات التحسيسية في مستوى المنابت الذاتية بهدف تحسين جودة الشتلات .

وفي إطار العمل على تنظيم قطاع الطماطم المعدة للتحويل يتعين بذل مزيد من الجهد والتحسيس قصد تكثيف التعامل بواسطة عقود الإنتاج علما وأن هذه الأخيرة تبقى الضامن الوحيد لحقوق الطرفين المتعاملين وتحسين الجودة .

- الزراعات المحمية :

تكتسي الزراعات تحت البيوت البلاستيكية أهمية بالغة في تزويد السوق من الفترة الخريفية إلى دخول الفترة الربيعية بالإضافة إلى ما توفره من إمكانيات تصدير .

وتتمثل أهم الإشكاليات التي تعوق تنمية القطاع في :
- تقادم هياكل البيوت وتدهور نوعية الأغشية البلاستيكية المصنوعة محليا
- محدودية إستعمال التقنيات التي من شأنها أن تحسن المردودية كالري قطرة قطرة أو شتلات ذات جودة رفيعة حيث تبقى مردودية الزراعات ضعيفة مقارنة بإمكانيات القطاع .

توصيات :

نظرا للإشكاليات المطروحة يتعين الإسراع بالقيام بدراسة شاملة حول تطور القطاع إنطلاقا من تشخيص الوضع الراهن ، وستتطرق هذه المدرسة إلى المحاور التالية :

* الجانب الفني : هياكل بيوت، أغشية بلاستيكية، معدات الري المخصب، طريقة إنتاج خارج التربة.
- تقنيات الزراعة : إختيار الأصناف الملائمة، التحكم في تقنيات الري المخصب ، المناخ داخل البيوت، حماية النباتات وطرق المكافحة.
- الجانب الإقتصادي : حجم المستغلة ، توزيع المستغلات حسب الجهات ، الأسواق والترويج ، التزويد بالبذور والمشاتل ومستلزمات الإنتاج وتشخيص مختلف متدخلي القطاع من مهنة وتأطير والتأمين .

2- التوسع في المساحات المروية قطرة قطرة بالنسبة للمساحات المروية خارج المناطق السقوية العمومية بالخصوص .

ومكّن التوسع في المساحات المروية بالقطرة قطرة من التخفيض من تاثيرات الشهيلي والترفيع في المردودية وإعتماد الأصناف الهجينة ذات خلاصة جافة رفيعة غير أنه يتعين العمل على تحسين جودة الشتلات المستعملة . وتقدر نسبة الشتلات المراقبة بـ 10٪ من الشتلات العملية المستعملة وهي متواجدة في مستوى المنابت المختصة والمراقبة . ويتعين تكثيف العمليات التحسيسية في مستوى المنابت الذاتية بهدف تحسين جودة الشتلات .

وفي إطار العمل على تنظيم قطاع الطماطم المعدة للتحويل يتعين بذل مزيد من الجهد والتحسيس قصد تكثيف التعامل بواسطة عقود الإنتاج علما وأن هذه الأخيرة تبقى الضامن الوحيد لحقوق الطرفين المتعاملين وتحسين الجودة .

- الزراعات المحمية :

تكتسي الزراعات تحت البيوت البلاستيكية أهمية بالغة في تزويد السوق من الفترة الخريفية إلى دخول الفترة الربيعية بالإضافة إلى ما توفره من إمكانيات تصدير .

وتتمثل أهم الإشكاليات التي تعوق تنمية القطاع في :
- تقادم هياكل البيوت وتدهور نوعية الأغشية البلاستيكية المصنوعة محليا
- محدودية إستعمال التقنيات التي من شأنها أن تحسن المردودية كالري قطرة قطرة أو شتلات ذات جودة رفيعة حيث تبقى مردودية الزراعات ضعيفة مقارنة بإمكانيات القطاع .

توصيات :

نظرا للإشكاليات المطروحة يتعين الإسراع بالقيام بدراسة شاملة حول تطور القطاع إنطلاقا من تشخيص الوضع الراهن ، وستتطرق هذه الدراسة إلى المحاور التالية :

* الجانب الفني : هياكل بيوت، أغشية بلاستيكية، معدات الري المخصب، طريقة إنتاج خارج التربة.
- تقنيات الزراعة : إختيار الأصناف الملائمة، التحكم في تقنيات الري المخصب ، المناخ داخل البيوت، حماية النباتات وطرق المكافحة.
- الجانب الإقتصادي : حجم المستغلة ، توزيع المستغلات حسب الجهات ، الأسواق والترويج ، التزويد بالبذور والمشاتل ومستلزمات الإنتاج وتشخيص مختلف متدخلي القطاع من مهنة وتأطير والتأمين .

2- التوسع في المساحات المروية قطرة قطرة بالنسبة للمساحات المروية خارج المناطق السقوية العمومية بالخصوص .

3- تعميق النظر في إمكانية ضبط مقاييس قصد تأمين الصابة والهياكل والتي تراعي ظروف المستغل والمؤمن .

4- ضبط قائمة المعدات الموردة والتي لا يتم تصنيعها محليا كالهياكل وبعض أنواع الأغشية والنظر في إمكانية تخفيض الأداءات الجمركية أو على القيمة المضافة لحثّ المستغلين على تحسين تقنيات الإنتاج والضغط على الكلفة .

- الزراعات بالمياه الجوفية الساخنة :

في إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لهذا القطاع والتي تنصّ على دراسة مسبقة لـ 100 هكـ موزعة على 30 هكـ بقابس ، 40 هكـ بقبلي و 30 هكـ بتوزر ، أوكل إلى المركز القومي للدراسات الفلاحية بالقيام بدراسات معمقة منذ 1994 .

وقد وقع دراسة مجمل هذه المشاريع ولكن لم يقع برمجة سوى 45 هكـ خلال هذا المخطط للقيام بهذه المشاريع وتجهيزها بالبنية الأساسية موزعة كالآتي :

- قابس : 15 هكـ
- قبلي : 20 هكـ
- توزر : 10 هكـ

من جملة 45 هكـ ، وقع إلى حدّ الآن تهيئة 28 هكـ فقط بنسبة تقدم بـ 62٪ . أمّا إستغلال البيوت كهدف الإنتاج فلم يتجاوز 5.5 هكـ .

مع العلم أن كل المشاريع التي وقع تهيئتها خاصة بقبلي وتوزر وقع إسنادها إلى فلاحين صغار .

لتدعيم هذا القطاع يتعيّن :

- مواصلة تهيئة المشاريع المبرمجة في إطار الإستراتيجية الوطنية مع إعطاء دفع أكبر لجهة توزر .
- وجوب إستصلاح البنية الأساسية لبعض المشاريع القديمة خاصة بجهة قبلي .
- إسناد مقاسم إلى مستثمرين قادرين على التصدير أي بمساحة تتراوح بين 1 و 3 هكـ تسمح بحسن التصرف التقني والقيام بالتصدير علما وأن المقاسم صغيرة الحجم ذات صبغة إجتماعية توجه إنتاجها نحو السوق الداخلية .
- إيلاء أهمية أكبر للزراعات الموجهة للتصدير كالطماطم والبطيخ وخاصة الخيار .
- إيجاد حلول بيولوجية كفيلة لمقاومة آفة النيماتود في إطار البحث التطبيقي .

3- تعميق النظر في إمكانية ضبط مقاييس قصد تأمين الصابة والهياكل والتي تراعي ظروف المستغل والمؤمن .

4- ضبط قائمة المعدات الموردة والتي لا يتم تصنيعها محليا كالهياكل وبعض أنواع الأغشية والنظر في إمكانية تخفيض الأداءات الجمركية أو على القيمة المضافة لحثّ المستغلين على تحسين تقنيات الإنتاج والضغط على الكلفة .

- الزراعات بالمياه الجوفية الساخنة :

في إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لهذا القطاع والتي تنصّ على دراسة مسبقة لـ 100 هكـ موزعة على 30 هكـ بقابس ، 40 هكـ بقبلي و 30 هكـ بتوزر ، أوكل إلى المركز القومي للدراسات الفلاحية بالقيام بدراسات معمقة منذ 1994 .

وقد وقع دراسة مجمل هذه المشاريع ولكن لم يقع برمجة سوى 45 هكـ خلال هذا المخطط للقيام بهذه المشاريع وتجهيزها بالبنية الأساسية موزعة كالآتي :

- قابس : 15 هكـ
- قبلي : 20 هكـ
- توزر : 10 هكـ

من جملة 45 هكـ ، وقع إلى حدّ الآن تهيئة 28 هكـ فقط بنسبة تقدم بـ 62٪ . أمّا إستغلال البيوت كهدف الإنتاج فلم يتجاوز 5.5 هكـ .

مع العلم أن كل المشاريع التي وقع تهيئتها خاصة بقبلي وتوزر وقع إسنادها إلى فلاحين صغار .

لتدعيم هذا القطاع يتعيّن :

- مواصلة تهيئة المشاريع المبرمجة في إطار الإستراتيجية الوطنية مع إعطاء دفع أكبر لجهة توزر .
- وجوب إستصلاح البنية الأساسية لبعض المشاريع القديمة خاصة بجهة قبلي .
- إسناد مقاسم إلى مستثمرين قادرين على التصدير أي بمساحة تتراوح بين 1 و 3 هكـ تسمح بحسن التصرف التقني والقيام بالتصدير علما وأن المقاسم صغيرة الحجم ذات صبغة إجتماعية توجه إنتاجها نحو السوق الداخلية .
- إيلاء أهمية أكبر للزراعات الموجهة للتصدير كالطماطم والبطيخ وخاصة الخيار .
- إيجاد حلول بيولوجية كفيلة لمقاومة آفة النيماتود في إطار البحث التطبيقي .

- تعميق البحث في ظاهرة ذبول البطيخ .
- المراقبة المستمرة للتربة لتسلم من طرف المنتجين بالتعاون مع المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية لتحديد درجة التملح وطرق التدخل أو الإنتقال إلى إعتماد طريقة الإنتاج خارج التربة .

- على مستوى التصدير :

- العمل على تنظيم المهنة بتركيز تعاضديات أو شركات تصدير .
- إيجاد مصدرين يعتنون بهذا القطاع خاصة بجهة قبلي وتوزر .
- العمل على بعث فرع جهوي للمجمع المهني للخضر قصد الإحاطة بالمنتجين وتنسيق عمليات التصدير .

3- قطاع تربية الماشية :

تبين مختلف المعطيات الخاصة بإنجازات فترة 97-99 أن قطاع تربية الماشية تمكن من بلوغ أهداف المخطط سواء كان ذلك بالنسبة لتطور القطيع (105٪ الأبقار و100٪ أغنام) أو بالنسبة للمنتوجات حيث كانت نسب الإنجاز 106٪ بالنسبة للحوم و107٪ للحليب و114٪ بالنسبة للبيض .

غير أنه لا بد من الملاحظة أن قطاع اللحوم الحمراء لا يزال إنتاجه دون آمال المخطط خاصة بالنسبة للحم الأبقار وذلك بسبب تأثره بالظروف المناخية وهو ما يستدعي العمل على التوسع في المساحات العلفية البعلية والسقوية التي لم تبلغ بعد الأهداف المرسومة كما أن مستوى الإنتاجية الفردية لا يزال منخفضا بالمقارنة مع إمكانيات القطيع وذلك خاصة بالنسبة للأبقار والأغنام . وتنكبّ وزارة الفلاحة حاليا على تحيين خطة الإكتفاء الذاتي من اللحوم ومن أهم العناصر التي سيتم التركيز عليها لتنمية قطاع اللحوم الحمراء نذكر :

- على مستوى القطيع : الإعتناء بالأبقار المحلية وتنمية السلالات المزدوجة الإنتاج بالإضافة إلى إدخال نواة نموذجية للسلالات المختصة في إنتاج اللحم وتنشيط ورشات التسمين بوضع آليات جديدة.
- على مستوى تحسين الإنتاجية : مواصلة العمل بالآليات التي تم إقرارها للتشجيع على الرفع من وزن الذبائح وتكثيف التأطير والمتابعة البيطرية خاصة عن طريق عقود بين البياطرة والهياكل المهنية .
- على مستوى تعديل السوق : وضع جملة من الآليات حيز التنفيذ لبرمجة الإنتاج حتى يتلائم مع فترات إرتفاع الطلب بالإضافة إلى الخزن في بعض الأحيان.
- على مستوى تنظيم مرحلة ما بعد الإنتاج : العمل على تنظيم عملية الإتجار بالماشية وتأهيل أسواق الدواب والمسالخ بالإضافة إلى تصنيف الذبائح.

أما فيما يخص قطاع الألبان فيتعين العمل على مواصلة تطبيق مختلف عناصر الإستراتيجية لتعزيز الإنجازات الهامة التي تم تحقيقها في القطاع.

أما فيما يخص قطاع الألبان فيتعين على مختلف الأطراف المتدخلة مواصلة العمل على تطبيق عناصر خطة الإكتفاء الذاتي لتعزيز الإنجازات الهامة التي حققها القطاع وذلك خاصة من طريق تحسين القدرة التنافسية لهذا المنتوج .

4- قطاع الصيد البحري :

على ضوء النتائج المسجلة خلال الثلاثة سنوات الأولى 97-99 تبقى الأهداف المرسومة خلال كامل فترة المخطط قابلة للإنجاز خاصة بعد تفعيل الإجراءات الرئاسية الصادرة عن المجلس الوزاري ليوم 30 سبتمبر 1998 والهادفة إلى تحسين مردودية القطاع والرفع من إنتاجه حتى يتماشى وما أنجز من إستثمارات على مستوى البنية الأساسية والتشجيعات التي تم توفيرها للصيد البحري خاصة بمناطق الشمال.

وتتمحور هذه الإجراءات حول إحكام تنظيم مواسم الصيد البحري وترشيد الصيد بخليج قابس ومراجعة نظام تأمين مراكب الصيد والقيام بدراستين لتركيز نظام مراقبة بواسطة الأقمار الصناعية وتشخيص الآليات الملائمة لتكثيف نشاط الصيد البحري بالمناطق الشمالية، إضافة إلى وضع خطة لتأهيل مخابر معهد البحوث البيطرية مركزيا وجهويا لإعتماده كمرجع للتحاليل والمراقبة الرسمية للمنتوجات البحرية وتحسين الخدمات المقدمة في موانئ الصيد البحري، إلى جانب إستكمال برنامج تأهيل أسطول الصيد البحري وخاصة بالنسبة إلى مراكب الصيد الساحلي وأسطول النقل عبر الآليات المتوفرة على النطاقين الوطني والجهوي مع تكثيف الجهودات لتحسين نوعية معدات الصيد البحري وتجهيزاته.

أما بخصوص تربية الأسماك البحرية فإنه يصعب تحقيق كل الأهداف الكمية المرسومة في المدى نظرا للتأخير الحاصل في إنجاز مشاريع جديدة إلى حد الآن .

5- المشاريع الفلاحية المندمجة :

لئن يمكن إعتبار نسق إنجاز مختلف المشاريع مرضيا فإنّ عديد المشاكل تعترض من حين لآخر مسيرة بعض المشاريع .

و إن تمكنت هذه المشاريع من إنجاز الإستثمارات العمومية فقد عرفت تأخيرا بالنسبة للمكونات الراجعة بالنظر للقطاع الخاص و التي ترجع إلى بعض المشاكل المعروفة مثل المديونية والمشاكل العقارية وعزوف الخواص عن بعض الأشغال مثل أشغال المحافظة على المياه والتربة .

و نظرا لإعتماد المشاريع الجديدة المقاربة التشاركية فإنّ التأطير و رسكلة الإطارات في مجال التنشيط الريفي أسبحت في بعض الأحيان من أهم المشاكل التي تعترض إنجاز المشاريع خاصة عند الإنطلاق .

أما فيما يخص قطاع الألبان فيتعين على مختلف الأطراف المتدخلة مواصلة العمل على تطبيق عناصر خطة الإكتفاء الذاتي لتعزيز الإنجازات الهامة التي حققها القطاع وذلك خاصة عن طريق تحسين القدرة التنافسية لهذا المنتوج .

4- قطاع الصيد البحري :

على ضوء النتائج المسجلة خلال الثلاثة سنوات الأولى 97-99 تبقى الأهداف المرسومة خلال كامل فترة المخطط قابلة للإنجاز خاصة بعد تفعيل الإجراءات الرئاسية الصادرة عن المجلس الوزاري ليوم 30 سبتمبر 1998 والهادفة إلى تحسين مردودية القطاع والرفع من إنتاجه حتى يتماشى وما أنجز من إستثمارات على مستوى البنية الأساسية والتشجيعات التي تم توفيرها للصيد البحري خاصة بمناطق الشمال.

وتتمحور هذه الإجراءات حول إحكام تنظيم مواسم الصيد البحري وترشيد الصيد بخليج قابس ومراجعة نظام تأمين مراكب الصيد والقيام بدراستين لتركيز نظام مراقبة بواسطة الأقمار الصناعية وتشخيص الآليات الملائمة لتكثيف نشاط الصيد البحري بالمناطق الشمالية، إضافة إلى وضع خطة لتأهيل مخابر معهد البحوث البيطرية مركزيا وجهويا لإعتماده كمرجع للتحاليل والمراقبة الرسمية للمنتوجات البحرية وتحسين الخدمات المقدمة في موانئ الصيد البحري، إلى جانب إستكمال برنامج تأهيل أسطول الصيد البحري وخاصة بالنسبة إلى مراكب الصيد الساحلي وأسطول النقل عبر الآليات المتوفرة على النطاقين الوطني والجهوي مع تكثيف المجهودات لتحسين نوعية معدات الصيد البحري وتجهيزاته.

أما بخصوص تربية الأسماك البحرية فإنه يصعب تحقيق كل الأهداف الكمية المرسومة في المدى نظرا للتأخير الحاصل في إنجاز مشاريع جديدة إلى حد الآن .

5- المشاريع الفلاحية المندمجة :

لئن يمكن إعتبار نسق إنجاز مختلف المشاريع مرضيا فإنّ عديد المشاكل تعترض من حين لآخر مسيرة بعض المشاريع .

و إن تمكنت هذه المشاريع من إنجاز الإستثمارات العمومية فقد عرفت تأخيرا بالنسبة للمكونات الراجعة بالنظر للقطاع الخاص و التي ترجع إلى بعض المشاكل المعروفة مثل المديونية والمشاكل العقارية وعزوف الخواص عن بعض الأشغال مثل أشغال المحافظة على المياه والتربة .

و نظرا لإعتماد المشاريع الجديدة المقاربة التشاركية فإنّ التأطير و رسكلة الإطارات في مجال التنشيط الريفي أصبحت في بعض الأحيان من أهم المشاكل التي تعترض إنجاز المشاريع خاصة عند الإنطلاق .

كما توجد بعض المشاكل بالنسبة للمشاريع التي هي على وشك الإنتهاء و خاصة ديمومة تواصل العمل بالنظم التي أقرّتها خاصة و أنّ هذه المشاريع لم تعتمد المقاربة التشاركية إلاّ لاحقا و كذلك ديمومة الإستثمارات في البنية الأساسية التي يجب تعهدها من حين لآخر .

وإجمالا يمكن إعتبار إنجاز أغلب المشاريع مرضيا حيث أنّ الإنجازات المالية فاقت التقديرات بالنسبة لإستثمارات العمومية خلال الثلاث السنوات الأولى من المخطط .

ويمكن إعتبار نسق الإنجاز عادي بالنسبة لتسع مشاريع في حين يلاقي 3 مشاريع بعض الإشكاليات وهي :

- مشروع تنمية نجد سيدي مهذب الذي عرف تأخيرا في إنجاز المكونات المتعلّقة بالنهوض بالمرأة والتنمية الجماعية وقع تداركه أخيرا بإمضاء إتفاقية جديدة مع المنظمة الغير حكومية المكلّفة بتنفيذه هذه المكونة
- مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بسليانة الذي عرف تأخيرا في الدراسات المتعلّقة بالمناطق السقوية
- مشروع تنمية الموارد الطبيعية بمدنين وجندوبة والقصرين الذي عرف تأخيرا في إنتداب الفنيين وفي إمضاء الإتفاقية مع الإتحاد الأوروبي والمتعلّقة بتمويل التكوين والإحاطة في مجال منهجية المقاربة التشاركية .

و لتلافي التأخير في إنجاز المشاريع أحدثت بصلب وزارة الفلاحة لجنة متابعة تجتمع دوريا و كلّما إقتضت الحاجة لتدارس تقدّم إنجاز هذه المشاريع و إيجاد الحلول الملائمة للمشاكل التي تعترضها .

كما سيقع طبقا لقرارات المجلسين الوزاريين بتاريخ 4 و 13 جانفي 1999 و المتعلّقين بالمشاريع الكبرى ، إتخاذ الإجراءات التالية :

1 - دعم وحدات إنجاز المشاريع :

تقوم وزارة الفلاحة ببعث وحدات إنجاز لكل المشاريع الممولة من طرف البنوك والصناديق التنموية الأجنبية (التي تتعدى كلفتها غالبا 10 مليون دينار). ويبلغ العدد الحالي لوحدات الإنجاز 35 وحدة : منها 9 وحدات لإنجاز السدود و14 وحدة لإنجاز المناطق السقوية و12 وحدة لإنجاز مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة وتنمية الموارد الطبيعية .

وعادة ما يشهد نشر قرار تكوين الوحدة (الذي كثيرا ما يكون شرط من شروط نفاذ القرض) بعض التأخير يتجاوز السنة في بعض الأحيان (مشروع تنمية المعتمديات الداخلية لولاية المهدية II) .

كما توجد بعض المشاكل بالنسبة للمشاريع التي هي على وشك الإنتهاء و خاصة ديمومة تواصل العمل بالنظم التي أقرّتها خاصة و أنّ هذه المشاريع لم تعتمد المقاربة التشاركية إلاّ لاحقا و كذلك ديمومة الإستثمارات في البنية الأساسية التي يجب تعهدها من حين لآخر .

وإجمالا يمكن إعتبار إنجاز أغلب المشاريع مرضيا حيث أنّ الإنجازات المالية فاقت التقديرات بالنسبة لإستثمارات العمومية خلال الثلاث السنوات الأولى من المخطط .

ويمكن إعتبار نسق الإنجاز عادي بالنسبة لتسع مشاريع في حين يلاقي 3 مشاريع بعض الإشكاليات وهي :

- مشروع تنمية نجد سيدي مهذب الذي عرف تأخيرا في إنجاز المكونات المتعلّقة بالنهوض بالمرأة والتنمية الجماعية وقع تداركه أخيرا بإمضاء إتفاقية جديدة مع المنظمة الغير حكومية المكلّفة بتنفيذه هذه المكونة
- مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بسليانة الذي عرف تأخيرا في الدراسات المتعلّقة بالمناطق السقوية
- مشروع تنمية الموارد الطبيعية بمدنين وجندوبة واللصرين الذي عرف تأخيرا في إنتداب الفنيين وفي إمضاء الإتفاقية مع الإتحاد الأوروبي والمتعلّقة بتمويل التكوين والإحاطة في مجال منهجية المقاربة التشاركية .

و لتلافي التأخير في إنجاز المشاريع أحدثت بصلب وزارة الفلاحة لجنة متابعة تجتمع دوريا و كلّما إقتضت الحاجة لتدارس تقدّم إنجاز هذه المشاريع و إيجاد الحلول الملائمة للمشاكل التي تعترضها .

كما سيقع طبقا لقرارات المجلسين الوزاريين بتاريخ 4 و 13 جانفي 1999 و المتعلّقين بالمشاريع الكبرى ، إتخاذ الإجراءات التالية :

1 - دعم وحدات إنجاز المشاريع :

تقوم وزارة الفلاحة ببعث وحدات إنجاز لكل المشاريع الممولة من طرف البنوك والصناديق التنموية الأجنبية (التي تتعدى كلفتها غالبا 10 مليون دينار). ويبلغ العدد الحالي لوحدات الإنجاز 35 وحدة : منها 9 وحدات لإنجاز السدود و14 وحدة لإنجاز المناطق السقوية و12 وحدة لإنجاز مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة وتنمية الموارد الطبيعية .

وعادة ما يشهد نشر قرار تكوين الوحدة (الذي كثيرا ما يكون شرط من شروط نفاذ القرض) بعض التأخير يتجاوز السنة في بعض الأحيان (مشروع تنمية المعتمديات الداخلية لولاية المهدية II) .

2 - توسيع عملية التقييم النصف مرحلي :

حتى تتمكن المصالح المعنية من إقتراح تعديلات وإجراءات تصحيحية في وقت مبكر، تتلائم والأهداف الواقعية للمشروع، وتمكن من تلافي العقبات التي تعترض تنفيذه، تقوم وزارة الفلاحة بالتعاون مع الممولين بدراسات تقييمية (PONCTUELLES) ونصف مرحلية (A MI'ARCOURS) للمشاريع الكبرى ومن بينها مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة .

3 - توسيع عملية التقييم اللاحق للمشاريع :

في ما عدى بعض الدراسات التقييمية النهائية (POST EVALUATION EX) التي يقوم بها بعض الممولين (خاصة البنك العالمي) والدراسة النهائية لمشروعي سيدي بوزيد الذين تم تمويلهما من طرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، فإن هذا النوع من الدراسات الذي يمكن من تقييم مدى بلوغ الأهداف المرسومة واستخلاص دروس لتحسين إنجاز المشاريع المستقبلية لم يحظ بالإهتمام اللازم.

وحتى تتم هذه الدراسات التقييمية بصفة منتظمة يقترح إبرام إتفاقيات إطارية مع مكاتب دراسات يتم إختيارها بعد طلب عروض. وتتولى هذه المكاتب إنجاز الدراسات النصف مرحلية والنهائية وكلما إقتضى الأمر ذلك، وهي بمثابة الإحاطة الفنية للادارة.

4 - تعميم تجربة لجان المتابعة :

يتم تدارس تقدم المشاريع الكبرى (المشاريع المندمجة، المناطق السقوية الكبرى، السدود) حل الإشكاليات المطروحة خلال إجتماعات شهرية لمديري المشاريع مع الإدارات المعنية بوزارة الفلاحة. ويتم عرض نتائج هذه الإجتماعات على الندوة الشهرية للمندوبين الجهويين للتنمية الفلاحية بوزارة الفلاحة وفي إطار الإجتماعات الدورية "للجان المركزية للتنسيق" (Comités Centraux de Coordination) التي يتم بعثها عند إنطلاق المشاريع .

كذلك على المستوى الجهوي يتم تدارس مدى تقدم المشاريع وحل إشكالياتها في إطار "اللجان الجهوية للتنسيق" (Comités Régionaux de Coordination) التي يتم بعثها في الغرض.

5- إعتماد نظام متابعة مستمرة :

لكل المشاريع والبرامج في شكل لوحة قيادة (Tableau de Bord) تبرز تقدم الإنجاز المادي والمالي، يتم تحيينها كل ثلاثة أشهر.

6 - فصل الدراسات عن الأشغال مع التفكير في إيجاد خط إعتماد غير مشروط لتمويل الدراسات كذلك التفكير في إحداث بنك للدراسات الخاصة بالمشاريع والبرامج وإحداث خلية متابعة لهذه الدراسات.

7 - إيلاء عناية أكبر بالمبائل الإجتماعية الخاصة بتشريك المنتفعين عند إنجاز الدراسات.

8 - تحسيس الهياكل الداخلية (لجان الصفقات) والخارجية (الممولين) لتسهيل إجراءات الموافقة على الملفات.

9 - تدعيم وحدات إنجاز المشاريع على مستوى التكوين والرسكلة في ميادين إدارة المشاريع (إبرام الصفقات والشؤون المالية، إدارة الموارد البشرية....) ومتابعة الأشغال. وكذلك تعميم وتنشيط لجان المتابعة المتكونة من ممثلين عن الوزارات المعنية بالنسبة للمشاريع والبرامج الكبرى.

ملحق عدد 1

تطور الإنتاج خلال الفترة الأولى من المخطط التاسع 1997-1999

الكمية 1000 طن، القيمة : مليون دينار

المنتوجات	1997			1998			1999			معدل الفترة 97-99		
	التقديرات	الإنجازات	نسبة الإنجاز (٪)	التقديرات	الإنجازات	نسبة الإنجاز (٪)	التقديرات	الإنجازات	نسبة الإنجاز (٪)	التقديرات	الإنجازات	نسبة الإنجاز (٪)
الحبوب	1672	1053.9	63	1753	1665	94.98	1824	1876	102.8	1749.7	1531.6	87.5
- قمح صلب	900	723.2	80.4	1000	1090	109	1040	1096	105.6	940	970 4	99
- قمح لين	200	161.7	80.9	230	263	110.5	255	272	106.7	231	232.2	100.5
- شعير	500	160.4	32.1	440	303	68.86	450	493	109.5	463.3	318.8	68.8
- تريتيكال	72	8.6	11.9	75	9	12	79	13	16.5	75.3	10.2	13.5
الأشجار المثمرة												
- زيتون المائدة	1100	1550	140.9	800	450	56.25	700	950	135.7	866.7	983.3	113.5
- الحوامض	180	211	117.2	213	229	96.3	252	210	83.3	221.7	216.7	97.7
- صب الحنية	50	46	94.0	63	43	68.3	70	56	65.7	61	46.3	79.2
- صب الخلوفة	65	63	96.9	75	62	82.7	90	70	72.2	76.7	65	84.7
- التين	47	51	108.5	49	58	118.8	51	60	117.6	49	56.3	114.9
- المشمش	28	26	78.8	32	27	84.4	35	30	85.7	31.7	27.6	87.0
- التمور	85	95	111.8	90	103	114.4	95	110	110.5	90	102.6	114
- لوز الغرس	300	297	101.3	310	279.7	105	330	330	100	313.3	311.8	99.5
الخضر												
- بطاطا	284	289	100.3	320	295	92.2	330	325	92.4	312.7	296.3	94.8
- طماطم	604	500	82.8	660	661	100.5	630	800	115.9	651.3	654.3	100.5
- فلربة	23	24	104.3	25	27	92	27	21	77.8	25	22.7	90.8
- فلفل	200	186	93	210	189	90	215	199	92.6	206.3	191.3	91.8
- دلاع + بطيخ	352	315	89.5	380	300	78.9	405	350	86.4	379	321.7	84.9
- لحمر الغرس	480	485	101	505	521	103.1	515	540	100.9	506.7	515.3	101.7
تربية الماشية												
- بقر (حي)	88	86.5	98.3	100	88.5	88.5	110	96.2	87.5	99.3	90.4	91
- ضأن (حي)	92	90	97.8	97	96.4	99.4	103	102.2	99.2	97.3	96.2	98.9
- ماعز (حي)	17	16	94.1	17	19.1	112.3	18	20.24	112.4	17.3	18.4	106.3
- مواعز (حي)	77	85	110.4	80	96.1	122.6	83	112.8	135.9	80.0	98.6	123.2
- ديك رومي	18	18	100	18.5	18.5	100	19	19	100	18.5	18.5	100
- لحوم أخرى	13	13	100	14.5	15.8	108.9	15	18.2	121.3	14.2	15.7	110.5
حليب (مليون وحدة)	1200	1270	105.8	1215	1407	115.8	1242	1510	121.6	1219	1395.7	114.5
- حليب ومشتقاته	630	657	101.1	690	740	107.2	740	820	110.8	693.3	739	106.6
- أجبان	19	17.5	92.1	20	17.5	87.5	21	19.3	91.9	20	18.1	90.5

ملحق عدد 1 (تابع)

المنتوجات	1997			1998			1999			معدل الفترة 97-99		
	التقديرات	الإنجازات	نسبة الإنجاز (٪)	التقديرات	الإنجازات	نسبة الإنجاز (٪)	التقديرات	الإنجازات	نسبة الإنجاز (٪)	التقديرات	الإنجازات	نسبة الإنجاز (٪)
منتوجات أخرى												
- الفول	40	24	60	44	34	77.3	50	41	82	44.7	33	73.8
- بطاطة و مسمن	28	11.3	40.4	35	18	51.4	42	36	85.7	35	21.8	62.3
- القمح العسكري	310	268	86.5	320	143	44.7	360	150	41.7	330	187	56.7
- القنب	4	4.5	112.5	4.5	4.5	100	5	4.5	90	4.5	4.5	100
- السمار	44	44	100	46	46	100	46	47	97.9	46	45.7	99.3
- الصنف	6.6	6.6	100	6.8	6.8	100	7	7	100	6.8	6.8	100
الصيد البحري	89.00	89	100	94	90.2	95.95	99	94.94	94.94	94	91.1	
- الصيد الساحلي	27.3	31.5	115	27.5	28.5	103.6	27.7	30	108.3	27.5	30	109
- الصيد بالكرنكارة	18	22.1	122.6	18.5	24.2	130.8	19.3	25	129.5	18.6	23.8	127.9
- الصيد بالجرار	37.7	30.8	81.7	40	33	82.5	42	34	80.9	39.9	32.6	81.7
- غيرها	6	4.6	76.7	8	4.5	56.25	10	5	50	8	4.7	58.8
قيمة الإنتاج (م د)	2521.4	2526.3	100.2	2603.1	2441	93.7	2724.3	2802.0	102.9	2616.3	2598.0	99.3
الكمية المصفاة (ط م)	2105.5	2044.3	97.1	2089.5	1959.4	93.8	2199.4	2311.5	105.1	2101.5	2105	100.2

الميزان التجاري الغذائي (بحساب الأسعار الجارية)

الكمية : 1000 طن ؛ القيمة : م د

	1997				1998				1999*				معدل نسبة الإنجاز 97-99*	
	توقعات		إنجازات		توقعات		إنجازات		توقعات		إنجازات محتملة			
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الواردات		526.4		764.2		556.1		788.6		528.4		624		X135.1
- قمح الصلب	50	12.3	238.5	59.6	196	51.5	436.7	116.7	155	40.7	220	58.8	X223	X225.0
- قمح اللين	722	130.2	966.8	172.4	717	150.6	857	132.3	711	149.4	650	100.3	X115	X94.2
- شعير	0	0.0	303.7	47.6	193	27.2	123.7	14.3	139	13.6	80	9.2	X153	X152.1
- ذرة	377	58.9	445.7	69.2	384	65.2	467	66.0	390	66.3	330	46.6	X108	X95.5
- مجموع الحبوب	1149	201.4	1954.7	348.8	1490	294.5	1884.1	329.3	1395	276	1280	223.7	X127	X116.8
- الحليب ومشتقاته	12.5	17.7	30	43	9	19.8	12.9	24.8	4.5	9.9	9	17.3	X200	X179.8
- لحوم	8	15.9	7.9	15.7	6	23.2	4.3	10.2	4	15.5	3	7.1	X84	X60.5
- زيوت نباتية	140	87.3	159.8	99.6	145	89.6	188.8	140.2	150	92.7	155	115.1	X116	X131.7
- بطاطا	10.5	5.5	26.15	13.6	8.5	5.3	47.3	24.9	2.5	1.5	25	13.2	X458	X423
- شاي + قهوة	16	32.7	22.5	46	17	33.0	20.3	45.1	18	34.9	22.5	50.0	X128	X140.3
- سكر	190	71.0	246.8	92.2	195	70.2	310.4	108.2	200	72.1	280	97.6	X143	X139.7
- مواد أخرى		95		105.3		20.6		105.9		25.8		100		X220.1
الصادرات		500		595.6		509.4		562.0		547.1		591		X112.4
- زيت الزيتون	110	240.0	126	288.4	114	234.8	124.1	225.8	118	243.1	125	227.4	X110	X103.3
- منتوجات البحر	12	82.5	15.6	107.3	12.5	86.2	16.5	125.7	13.5	93.2	17	129.5	X129	X138.4
- تمور	21	51.4	21.3	52.1	22	51.0	27.3	70.0	23	53.3	26	66.7	X113	X121.3
- قوارص	30	12.7	15.1	6.4	35	16.2	22.6	9.5	40	18.5	25	10.5	X60	X55.7
- فرينة الحبوب	50	14.6	114	37.4	55	7.9	114.6	34.7	60	8.7	115	34.8	X208	X342.4
- خمور	12	12.4	6.2	6.4	18	29.7	5.4	6.0	20	33	6.5	7.2	X36	X26.1
- مواد أخرى		86		97.6		83.6		90.3		97.3		115		X113.5
الفارق		-26.8		-168.6		-46.7		-226.6		13.7		-32.8		
نسبة التغطية ٪		94.9		77.9		91.6		71.3		103.5		94.7		X84.1

* إنجازات محتملة

متابعة إستشارات المخطط التاسع بالأسعار الجارية
قطاع الفلاحة والصيد البحري
الإدارة والمؤسسات العمومية
التوزيع حسب الأنشطة

	1997			1998			1999		
	تقديرات المخطط	انجازات المخطط	نسبة الانجاز(%)	تقديرات المخطط	انجازات المخطط	نسبة الانجاز(%)	تقديرات المخطط	انجازات المخطط	نسبة الانجاز(%)
1-الإدارة	368000	340800	93	409400	382447	93	473200	385788	82
1-1-دعم الفلاحين	206300	212700	103	238700	190927	80	272400	194351	71
1-2-الدعم و التكوين	133700	137300	103	152600	118181	77	165400	105690	64
1-3-تجهيز المناطق الفلاحية	34200	35900	105	40900	20146	49	40600	35751	88
1-4-الصرف و التطهير	700	1800	257	1400	956	68	2800	424	15
1-5-الدراسات العامة	18000	15900	88	18500	23217	125	20000	13451	68
1-6-المياه الصالح للشراب	14200	16600	117	19300	16369	85	29700	19524	66
1-7-تهيئة المناطق الفلاحية العمومية	0	5230	0	0	0	0	0	0	0
1-8-تحسين ظروف إستغلال المناطق الفلاحية	6500	0	0	6000	12058	201	13700	19111	139
2-1-تربية الماشية	3500	2000	57	3500	4779	137	5000	4240	85
الإرشاد والصحة الحيوانية	2200	800	36	3500	2334	67	5000	2000	40
التعويض بالإنتاج الحيواني	1300	1200	92	0	2445	0	0	2240	0
3-1-الصيد البحري	8200	10200	124	9000	11990	200	9700	4401	45
التجهيزات الأساسية	6500	9700	149	7000	9251	132	7700	3760	49
تنمية الصيد البحري	1700	500	29	2000	8736	437	2000	647	32
4-1-الدراسات والبحوث والإرشاد	7100	6400	90	10700	8252	77	13000	8957	69
الدراسات والبحوث والإرشاد	6600	6200	94	10000	7188	72	12300	7657	62
الدراسات الطبازية	200	200	100	0	1064	0	1300	0	0
حماية الشركات	300	0	0	700	0	0	700	0	0
5-1-الغابات	44300	42000	95	55500	46564	84	79900	47480	59
إستراتيجية الغابات والمراعي	21200	28900	0	27000	29258	108	37500	31106	83
المشروع الثاني لتنمية الغابات ع2	16500	11700	71	18000	15705	87	23000	14074	61
مشروع تنمية الموارد الغابية بالقيروان	1300	1400	108	2500	1603	64	3500	2300	66
عمليات مختلفة(بما في ذلك التصحر)	5300	0	0	8000	0	0	15800	0	0
6-1-المحافظة على المياه والتربة	32300	27000	84	33700	26188	78	43000	42375	99
إستراتيجية المحافظة على المياه والتربة	32000	27000	84	33000	25940	79	42300	38175	90
مشروع سهل مهلب	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مشروع التصرف في الموارد الطبيعية	0	0	0	700	248	35	700	4200	600
المشتركات	300	0	0	0	0	0	0	0	0

1-7 برنامج التنمية الريفية المندمجة	23600	19100	43	24300	37016	152	23900	35000	146
1-8 البرنامج الجهوي للتنمية	4000	6000	150	4000	6600	165	4400	8100	164
البرنامج الجهوي للتنمية (الماء الصالح للشراب)	4000	6000	150	4000	6600	165	4400	8100	164
1-9 الصندوق القومي للتضامن	15000	8500	57	7000	19900	264	0	16000	
1-10 مختلف	23700	15900	67	23000	24231	105	22000	24876	113
تنمية الجنوب الغربي للكاف (مرحلة 2)	3000	2400	80	2000	2268	113	0	1500	
مشروع سهل مهذب	2700	400	15	4500	655	15	1100	861	78
مشروع التنمية الفلاحية بالشمال الغربي	6500	6200	95	3000	7101	237	3000	3500	117
المشروع المندمج لتنمية الفلاحية بسليانة	3200	2300	72	4000	3480	87	5000	2800	56
مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بسهل جوزة	2300	1800	78	3000	3847	129	6000	3500	58
مشروع التنمية الفلاحية بجبنيانة المنشأ	2000	200	10	2000	1285	64	2000	1615	81
مشروع التنمية الفلاحية بالمنصبات المهيأة (المرحلة	4000	2600	65	4000	3822	96	4400	4600	105
مشروع التنمية الفلاحية المندمجة (الجنوب الكاف)	0	0	0	500	1500	300	500	3000	600
مشروع التنمية الفلاحية المندمجة (ش.غ الكاف)					283			3500	

	1997			1998			1999		
	تقديرات الميزانية	اعتمادات الميزانية	نسبة الانجاز (%)	تقديرات الميزانية	اعتمادات الميزانية	نسبة الانجاز (%)	تقديرات الميزانية	اعتمادات الميزانية	نسبة الانجاز (%)
II- المؤسسات العمومية	15800	16400	104	18200	18000	99	20700	18000	87
II-1 قرى الفلاحي:	3000	3000	100	3200	3200	100	3500	3500	100
ديوان رحيم محترق	3000	3000	100	3200	3270	55	3500	1900	54
II-2 تربية الماشية	10600	10579	100	12200	11940	98	14300	10837	76
ديوان تنمية الغابات بالشمال الغربي	10500	10500	100	12000	11800	98	14000	10775	77
مؤسسة تحسين و تجويد الحليل	100	79	79	200	140	70	300	62	21
II-3 الدراسات والبحوث والإرشاد	900	472	94	600	500	83	300	577	192
معهد المناطق القاحلة	200	200	100	300	220	73	300	240	80
وكالة الإصلاح الزراعي بالمناطق السقوية	300	272	91	300	280	93		337	
II-4 الغابات	1200	1200	100	1900	1700	113	1500	2200	147
ديوان تنمية الغابات بالشمال الغربي	1200	1200	100	1900	1700	113	1500	2200	147
II-5 مختلفات	500	481	96	700	883	126	1100	945	86
وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية	500	481	96	500	433	87	500	495	99
شركة استغلال نقل وتنمية مياه الشمال	0	0	0	200	0	0	300	0	0
مختلف				450			300	450	150
المجموع	363800	354532	93	426400	399240	94	489900	402245	82

	1997			1998			1999		
	طن مكافئ	أمراض	نسبة الإنجاز (%)	طن مكافئ	أمراض	نسبة الإنجاز (%)	طن مكافئ	أمراض	نسبة الإنجاز (%)
II- المؤسسات العمومية	15800	16400	104	18200	18000	99	26700	18000	67
II-1 القرى الفلاحي:	3000	3000	100	3200	3200	100	3500	3500	100
ديوان رعيم محترق	3000	3000	100	3200	3200	100	3500	1900	54
II-2 تربية الماشية	10600	10679	100	12200	11940	98	14300	10837	76
ديوان تنمية الغابات بالشمال الغربي	10500	10500	100	12000	11800	98	14000	10775	77
مؤسسة تحسين و تجويد الخيل	100	79	79	200	140	70	300	62	21
II-3 الدراسات والبحوث والإرشاد	500	472	94	600	500	83	300	577	192
معهد المناطق القاحلة	200	200	100	300	220	73	300	240	80
وكالة الإصلاح الزراعي بالمناطق السقوية	300	272	91	300	280	93		337	
II-4 الغابات	1200	1200	100	1500	1700	113	1500	2200	147
ديوان تنمية الغابات بالشمال الغربي	1200	1200	100	1500	1700	113	1500	2200	147
II-5 مختلف	500	481	96	700	883	126	1100	945	86
وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية	500	481	96	500	433	87	500	495	99
شركة استغلال الفلل وكليب مياه الشمال	0	0	0	200	0	0	300	0	0
مختلف					450		300	450	150
المجموع	383800	386532	93	426400	399340	94	489900	402245	82

متابعة إستثمارات المخطط التاسع بالأسعار الجارية
قطاع الفلاحة والصيد البحري
المنشآت العمومية
التوزيع حسب الأنشطة

	1997			1998			1999		
	تقديرات المخطط	إنجازات المخطط	نسبة الإنجاز(%)	تقديرات المخطط	إنجازات المخطط	نسبة الإنجاز(%)	تقديرات المخطط	إنجازات المخطط	نسبة الإنجاز(%)
_ قرى الفلاحي	900	351	39	900	421	47	900	562	62
ديوان الأراضي الدولية	900	351	39	900	421	47	900	562	62
_تربية الماشية	9530	9274	98	11700	13955	119	13500	12870	95
ديوان تربية الماشية	7500	7500	100	9700	10133	105	11500	9331	81
ديوان الأراضي الدولية	2000	1774	89	2000	3782	189	2000	3569	178
_الصيد البحري	4300	3684	86	2700	650	24	1000	560	56
وكالة الموانئ و تجهيزات الصيد البحري	4300	3684	86	2700	650	24	1000	560	56
_ الآلات الفلاحية	1700	858	50	2000	733	37	2200	1421	65
ديوان الأراضي الدولية	1700	858	50	2000	733	37	2200	1421	65
_أشجار المثمرة	700	471	67	800	408	51	1000	363	36
ديوان الأراضي الدولية	700	471	67	800	408	51	1000	363	36
_المحافظة على المياه والتربة	400	74	19	400	21	5	400	254	64
ديوان الأراضي الدولية	400	74	19	400	21	5	400	254	64
_مختلفات	1700	1539	91	1900	844	73	2100	944	45
ديوان الأراضي الدولية	1700	1539	91	1700	844	69	1800	944	52
الشركة الوطنية لصناعة التبغ	0	0		200			300		
المجموع	19200	16261	85	20400	17032	83	21100	16974	80

ملحق عدد 5

توزيع إستثمارات القطاع الخاص خلال الفترة (1997-1999)
حسب الأنشطة بالحساب الجاري

الوحدة : الف دينار

القطاعات	1997			1998			1999		
	تقديرات المخطط	انجازات المخطط	نسبة الانجاز (%)	تقديرات المخطط	انجازات المخطط	نسبة الانجاز (%)	تقديرات المخطط	انجازات المخطط	نسبة الانجاز (%)
- الري الفلاحي	76000	80000	105	90000	85000	94	95000	90000	95
- تربية الماشية	80000	80000	100	95000	91000	96	115000	95000	83
- الصيد البحري	18000	15000	83	32000	23500	73	50000	23000	46
- الآلات الفلاحية	85000	70000	80	100000	71000	71	120000	80000	67
- الأشجار المثمرة	85000	70000	82	87000	72000	83	90000	80000	89
- الدراسات والبحوث والإرشاد	0	0	0	1000	1000	100	2000	2000	100
- الغابات	0	0	0	5000	4000	80	8000	6000	75
- المحافظة على المياه والتربة	6000	4000	67	7000	5000	71	9000	7000	78
- مختلفات	51000	44200	87	36000	55500	154	39000	52000	133
المجموع	404000	363200	90	453000	408000	90	528000	435000	82

تطور الإستثمارات خلال الفترة 1997-1999

ملحق عدد 6

المشروع	1997		1998		1999		الفترة 1997-1999		
	تقديرات	إنجازات	تقديرات	إنجازات	تقديرات	إنجازات	تقديرات	إنجازات	نسبة إنجاز
- مشروع سيدي مهذب	2.7	0.543	4.5	0.080	1.1	0.861	8.3	1.484	٪17.90
- مشروع حوض ملاك	3.0	1.674	2.0	2.267	0.0	1.500	5	5.441	٪108.9
- مشروع جبنيانة الحنشة	2.0	0.160	2.0	0.830	2.0	1.740	6	2.730	٪45.5
- مشروع سيدي بوزيد	2.3	0.971	3.0	3.857	6.0	3.500	11.3	8.328	٪73.7
- مشروع سليانة	4.0	1.797	3.0	3.480	0.3	2.800	7.3	8.077	٪110.6
- مشروع ت ف م. بالمهدية	0.3	1.600	0.3	4.300	3	4.600	3.6	10.500	٪291.7
- مشروع ت ف م. بالقيروان	6.5	6.185	3.0	6.903	3.0	3.500	12.5	16.588	٪132.7
- تنمية الموارد الرعوية بالقيروان	1.3	1.620	2.5	1.603	3.5	2.300	7.3	5.523	٪75.6
- مشروع المناطق الجبلية بالشمال الغربي	6.2	6.891	8.0	7.511	9.0	6.900	23.2	21.302	٪91.8
- مشروع سجنان	1.1	1.116	2.0	0.989	2.0	1.375	5.1	3.480	٪68
- مشروع الموارد الطبيعية	-	0.186	-	1.450	-	4.200	-	5.836	-
- مشروع بالشمال الشرقي بالكاف	-	-	-	0.501	-	3.5	-	4.001	-
- مشروع جنوب شرق الكاف	-	0.160	-	1.200	-	3.0	-	4.360	-
المجموع العام	29.400	22.903	30.300	34.971	29.900	39.776	89.600	97.650	٪108.9

ملحق عدد 7

المشاريع الفلاحية التنموية
إنجازات سنتي 97 و 98

العناصر	سدي مهدب	حوض ملاق	حسانة العشة	سدي سوزيد	سلمانة	الهدبة	ث. ف. م متلوين	القيروان الهادة	القيروان القرعي	سحنان	الوارد الطعمة	شمال شرق الكاف	جنوب شرق الكاف	العملة
التحافظة على الماء والتربة														
- مصاطب ميكانيكية	-	1501 هك	600 هك	1960 هك	2700 هك	3820 هك	9900 هك	101 هك	-	73	120 هك	500 هك	101	21173 هك
- تحميل	-	4500 هك	-	3494	1010	1450	605	-	6000	-	75	-	-	17124 هك
- تشتيت	40 هك	1305 هك	-	3763	-	1300 هك	57%	-	2500	-	120	500	143	15467 هك
- محميات حصاة	-	3	-	-	-	2	-	-	-	2	-	-	-	7 محميات
- مصاطب بدوية	-	-	-	1378	1300	846	-	-	1500	-	-	-	-	5084 هك
- منشآت دفاعية ثابتة	-	-	-	-	-	10	-	-	-	-	-	-	-	10
- منشآت فرش المياه	-	-	23	-	-	10	-	-	-	-	-	-	-	33
- التلفيات الثنية	-	-	-	-	1400	-	-	-	7300	-	-	-	-	8700 هك
- أحواض فرعية	-	554	-	-	100	-	1023	-	-	-	-	-	-	1577 هك
التهيئة الفلاحية														
- تشجير غابي	-	365	-	-	850	-	-	-	1822	116	20	100	-	3273 هك
- تهيئة المراعي	-	671	-	124	1100	1750	-	2097	3000	349	30	-	-	9111 هك
الشبكة الأساسية														
- مسالك فلاحية	-	10 كم	-	29.5 كم	21	-	43.5	25 كم	138 كم	10.5 كم	-	-	19 كم	293.5 كم
- إحداث وتجهيز آبار سطحية	-	5	1	5	-	30	-	-	-	-	-	-	-	41 بئر عصيبة
- آبار سطحية	-	24	-	4	-	55	-	-	-	-	-	-	-	83 بئر سطحية
- إحداث و تجهيز مناطق سقوية	-	-	-	-	-	9	-	-	-	-	-	-	-	9 هك
- الماء الصالح للشراب	-	50	1	-	3	47	-	-	5 صهاريج	-	-	-	-	106 صهريج
- إحداث وتهيئة مناطق سقوية	-	100 هك	-	-	-	65 هك	-	-	-	-	-	-	-	165 هك
التنمية الفلاحية														
- فرملة الأسعار المشرة والزيانى	-	561	-	1550 هك	200 هك	2362	1948	416	5337	120 هك	-	-	-	12494 هك
- تشجيب الزيانى	-	-	-	-	-	-	810	-	-	-	-	-	-	810 هك
- تلقيح الأغنام	-	-	-	-	-	-	109407	-	-	-	-	-	-	109407 هك
- مراكز للتلقيح	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
- مراكز لتصميع الحليب	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	01 مركز	1 مركز حليب
- تكثيف إنتاج الحبوب	-	11232	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	11232 هك
- تحسين سلالة الأبقار	-	-	-	-	-	-	13137	-	22000	5600	-	-	-	40737 رأس
- تربية الأرانب	-	-	-	-	-	-	-	-	78 وحدة	-	-	-	-	78 وحدة
- تربية النحل	-	-	-	-	-	-	990 صح	-	832 صح	-	-	-	-	1782 صح

ملحق عدد 8

برنامـــــج سنة 1999

المباشـــــر	سدي مهدب	حوض ملاق	حضانة الحشة	سدي موزيد	سقاية	المجدة	ت. ف. م. التلزون	التلزون الغابة	التلزون الغربي	الشمال	محنان	الموارد الملاحة	شمال شرق الكاف	جنوب شرق الكاف	الحصة
الحافظة على الماء والتربة															
- مصاطب سكاتيكية	3700 هك	-	-	2000 هك	1150 هك	800 هك	2650 هك	101 هك	500 هك	7 هك	300	1000 هك	1250 هك	13450 هك
- تحميل	-	-	-	1050 هك	-	200	-	-	300 هك	-	600	-	-	1950 هك
- تشتيت	500	-	-	-	-	600	-	100 هك	500 هك	-	300	1000 هك	765 هك	3765 هك
- محراث حفية	-	6	-	-	-	1	-	-	-	1	-	3	2	13 محراة
- مصاطب بعولية	-	-	600	904	850	300	-	-	450	-	-	220	-	3324 محراة
- منشآت تغذية الفائة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	5
- منشآت عرقي المياه	-	-	-	15	4	4	-	-	4	-	-	-	-	31
- التشتيت الثنية	-	-	-	-	2000	-	-	-	8900	-	-	1050	350	11900 هك
- أحواض غرسية	-	-	-	-	500 هك	-	-	-	-	-	-	400 هك	-	900 هك
التهيئة الغابية														
- تفسير مائي	-	200	-	-	600 هك	-	-	420 هك	1507	93 هك	100	240	-	3160 هك
- تهيئة المراعي	635	300	-	150	1030	500	1150	740	810	900	1050	670	-	7995 هك
البنية الأساسية														
- مسالك فلاحية	-	-	-	5 كلم	-	45 كلم	-	8 كلم	55 كلم	4 كلم	-	48 كلم	-	165 كلم
- إحداث وتجهيز آبار مسيقة	-	14	1	-	-	2	-	-	-	-	-	-	-	17 بئر عصمة
- آبار سطحية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
- إحداث و تجهيز مناطق سقوية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
- الماء الصالح للشراب	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
- إحداث وتهيئة مناطق سقوية	-	-	1 صمع	2 صمع	-	-	2 صمع	-	5 عممات	1 صمع	-	-	-	11 صمع
التنمية الفلاحية			200 هك	-	35 هك	-	150 هك	-	-	-	-	900 هك	-	1285 هك
-غراسة الأشجار المثمرة والزيتون	450 هك	50 هك	-	-	-	1300 هك	-	-	2670 هك	-	-	-	-	4470 هك
- تلقيح الأغنام	-	-	50 000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	50 000 رأس
- مراكز تلقيح	-	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-	02 مراكز
- مراكز تصنيع الحليب	-	-	-	-	-	-	-	1	-	-	-	1	-	02 مراكز
- تحسين سلالة الأبقار	-	-	-	-	-	-	-	-	20 000	7000	-	-	-	27 000 رأس

FIN

90

VUES